

التجاري
Al-Tijari



التقرير
السنوي
2019

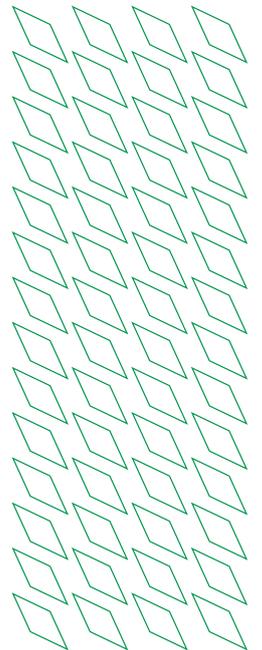




سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

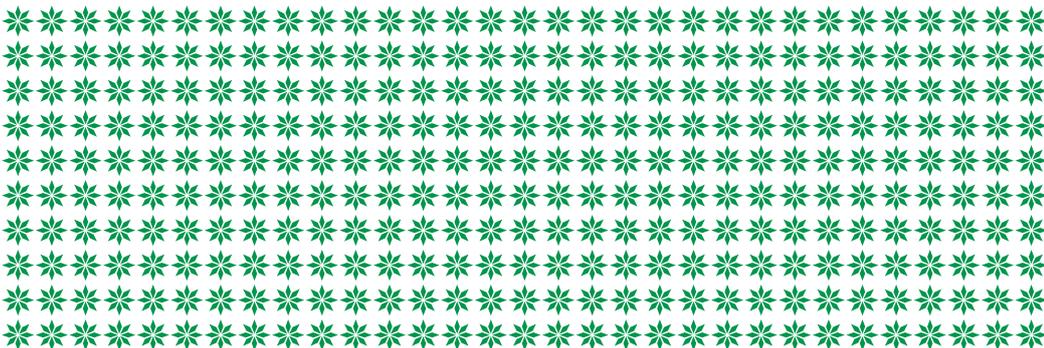


صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

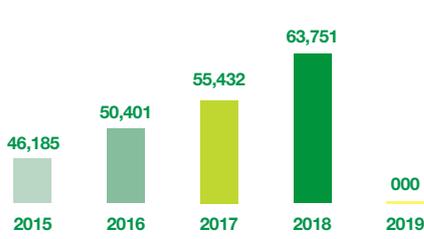


المحتويات

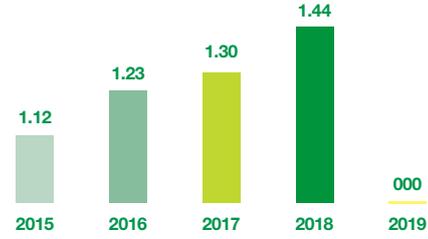
6	مجلس الإدارة
8	المقدمة
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	الإدارة التنفيذية
16	عرض موجز للأوضاع الاقتصادية
19	نشاطات البنك
36	قواعد ونظم الحوكمة
64	إستعراض البيانات المالية
66	البيانات المالية المجمعة



المؤشرات المالية



صافي الربح الخاص بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي



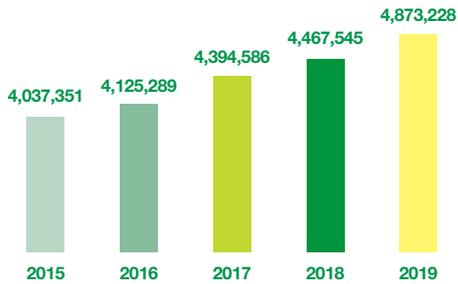
العائد على متوسط الموجودات %



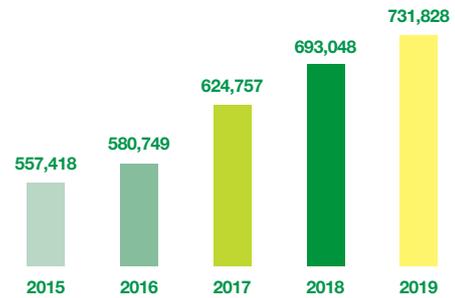
العائد على حقوق المساهمين
(متوسط) %



ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم
فلس لكل سهم

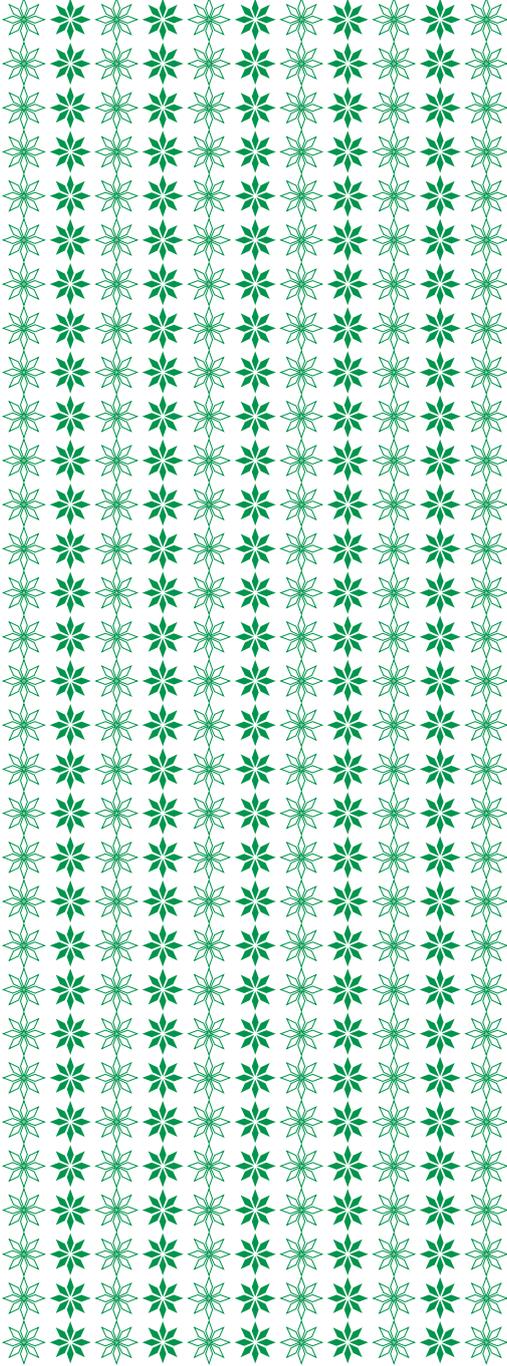


مجموع الموجودات
ألف دينار كويتي



حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي

مجلس الإدارة



مجلس الإدارة



الشيخ / أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس الإدارة



بدر سليمان الأحمد
عضو مجلس الإدارة



عبدالرحمن عبدالله العلي
عضو مجلس الإدارة



عنود فاضل الحضران
نائب رئيس مجلس الإدارة



حازم مشاري الخالد
عضو مجلس الإدارة



مساعد نوري الصالح
عضو مجلس الإدارة



الدكتور. أرشيد عبدالهادي الحوري
عضو مجلس الإدارة



مناف محمد المهنا
عضو مجلس الإدارة



الشيخ / طلال محمد الصباح
عضو مجلس الإدارة

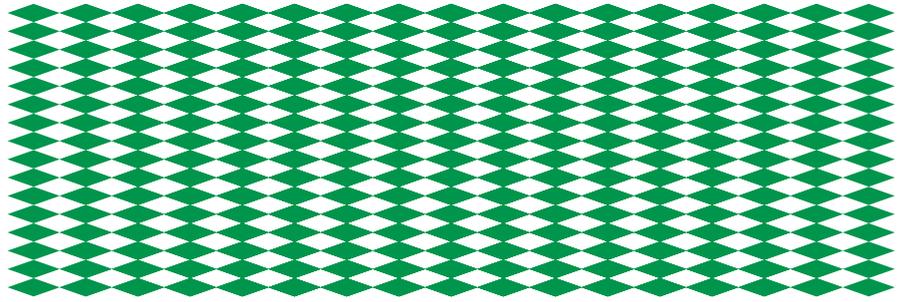


رشا يوسف العوضي
عضو مجلس الإدارة



منى حسين العبدالرزاق
أمين سر مجلس الإدارة

المقدمة



المقدمة

التجاري... هو إختياري

البنك التجاري الكويتي، ثاني أقدم البنوك تأسيساً في دولة الكويت وضع أهداف طموحة ليكون في مصاف البنوك الرائدة في دولة الكويت من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والحلول الاستثمارية المميزة التي تلبى كافة احتياجات عملائه من الشركات والأفراد على حد سواء بما يؤكد تواجد الرأسخ في السوق المصرفي الكويتي.

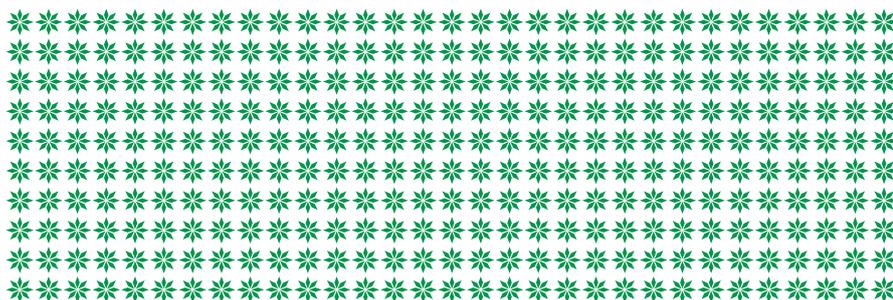
وفي خضم التطورات المتسارعة التي تشهدها بيئة العمل المصرفي على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، تبرز أهمية الرؤية الإستراتيجية والسياسة الرصينة لإدارة البنك التجاري من أجل الاستفادة من كافة الفرص المتاحة للنمو وتطوير المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء من جهة، وكذلك إدارة المخاطر التي تكتنف أعمال البنك وأنشطته من جهة أخرى، وهو ما ترتب عليه استقرار معدلات الربحية التشغيلية التي يحققها البنك عاماً تلو الآخر.

ولمواكبة الحلول المصرفية الرقمية والتطورات التكنولوجية المتلاحقة في عالم الصناعة المصرفية، عمد البنك التجاري إلى تطوير المنصات الالكترونية لديه لتقديم أفضل وأرقى الخدمات المصرفية الرقمية لعلمائه وباتت تطبيقاته التجارية المصرفية على شبكة الإنترنت والهواتف والألواح الذكية تقدم للعملاء تجربة مصرفية مميزة وآمنة، بل وأصبحت الخدمات الذاتية المتطورة داخل فروع التجاري تواكب أحدث التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية.

وكمعهده دائماً سوف يعمل البنك التجاري الكويتي على تأكيد مرتكزات الماضي وآمال المستقبل من خلال المشاركة في تمويل المشاريع الرائدة للدولة وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية والحلول الرقمية المبتكرة باستخدام أحدث الوسائل والقنوات الإلكترونية من خلال فريق عمل على قدر كبير من المهنية والاحترافية.

وكجزء من نسيج المجتمع الكويتي، تظل جهود التنمية المجتمعية الشاملة في بؤرة اهتمام البنك، يرهاها من خلال برامج مبتكرة للمسؤولية الاجتماعية تشمل كافة أطراف المجتمع وتجسد أسمى معاني الترابط الاجتماعي عن طريق دعم البنك ورعايته للعديد من أنشطة مؤسسات المجتمع المدني الكويتي بما يؤكد من جديد المبادئ التي أرسنها الإدارة العليا بالبنك والمتمثلة في المواطنة والريادية والمسؤولية الاجتماعية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة



الشيخ / أحمد دعيح الصباح
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

مساهمينا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسعدني ويشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك التجاري الكويتي والذي يسلط الضوء على نشاطات البنك لعام 2019. لقد أكملنا عاماً آخر في بيئة اقتصادية شهدت العديد من التحديات، وانصب تركيزنا على تحقيق نتائج تشغيلية جيدة والدخول في الاستثمارات اللازمة للتعامل بمهنية مع التحديات المستقبلية وتحقيق نتائج إيجابية، ويأتي الاستثمار في وسائل ونظم التكنولوجيا الحديثة والحلول الرقمية في طليعة أولوياتنا الاستثمارية لتلبية احتياجات عملائنا وسوف نواصل مسيرة الابتكار حتى يكون لمصرفنا السبق والريادة بين نظرائه من البنوك الأخرى في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة وفريدة من نوعها في ظل ما يشهده القطاع المصرفي من متغيرات وحرص مصرفنا على مواكبة تلك المتغيرات. ومن المعروف أن ثقافة العمل لدى مصرفنا مبنية على الترابط والالتزام بين الموظفين وهو ما ينعكس إيجاباً ويمكننا من تحقيق العديد من الإنجازات حتى ولو بدت صعبة أو بعيدة المنال. ويواصل البنك مسيرته نحو تحقيق نتائج جيدة بصورة مستدامة على مستوى الأرباح التشغيلية حيث بلغ العائد على حقوق المساهمين قبل خصم المخصصات 15.2%. هذا، وقد قام مصرفنا خلال العام الماضي بإتباع سياسة قائمة على اتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة لتحديد ومعالجة أي مشاكل متوقع حدوثها وتؤثر سلباً على مصرفنا، ويفضل هذه الإجراءات ظلت القروض غير المنتظمة عند مستوى «صفر». كما استمر البنك في تخصيص وتحويل معظم الأرباح التشغيلية إلى المخصصات المحددة مقابل بعض القروض التي بشأنها بعض المخاوف، حيث تم استخدام المخصصات المحددة لتحويل تلك القروض إلى حسابات نظامية. وقد ترتب على ذلك عدم تسجيل البنك أرباح صافية للمساهمين، لتظل القروض غير المنتظمة عند مستوى «صفر» وهو ما يُبرهن التزام مصرفنا بممارسة أنشطة أعماله في إطار نزعته تجاه المخاطر مع الاحتفاظ بمراكز قوية لجهة الرسمة والسيولة.

التركيز على المكاسب المتأتية من كفاءة الأعمال

إن الأهداف التي يسعى مصرفنا إلى تحقيقها تتطلب منا الالتزام نحو المضي قدماً لتعزيز الميزة التنافسية لمصرفنا من خلال أداء تشغيلي متميز يكفل تقديم أفضل الخدمات لعملائنا. وفي سياق هذا التوجه، نقوم بوضع الخيارات الواضحة للمجالات التي تتطلب التركيز وتوجيه الموارد لها بما يُعجل من تنفيذ إستراتيجية مصرفنا ويساهم في تحقيق أرباح جيدة ويعزز التنامي المستمر لقاعدة عملاء مصرفنا. ومع التقدم الذي يحرزه مصرفنا لجهة تحسين كفاءة عملياته ونظمه، فإن مصرفنا لديه مجموعة من الضوابط والأدوات الفعالة للتحكم في المخاطر، ولطالما كانت هذه الضوابط والأدوات بمثابة الركيزة الأساسية

لنمو أنشطة أعمال البنك التجاري. ويعمل البنك عن كثب لمواكبة التغيرات الهائلة التي يشهدها القطاع المصرفي وهو ما يعني بذل مزيد من الجهد، أكثر من أي وقت مضى، لتحقيق المنفعة الكاملة من البنية التحتية التكنولوجية للبنك. هذا، وقد تم اتخاذ مبادرات جديدة خلال عام 2019 لاستحداث سمات وخصائص جديدة للخدمات المصرفية المقدمة لعملائنا منها على سبيل المثال لا الحصر خدمة التحقق من المستندات باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة QR، وخدمة T-Pay لتحويل الأموال فيما بين عملاء التجاري باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة QR، وتغيير كلمة المرور عبر تطبيق التجاري موبايل، وتحديث نموذج «أعرف عميلك»، وتغيير الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالجوانب الأمنية للدخول على الخدمات الإلكترونية عبر تطبيق التجاري موبايل، وإضافة برامج فيديو للشرح التوضيحي على تطبيق التجاري موبايل لتثقيف وإرشاد العملاء بطريقة سهلة حول بعض المنتجات والخدمات المقدمة من قبل البنك، وتعديل حدود التحويلات، وإمكانية تحديث رقم الهاتف النقال (باستخدام رمز التأكيد لمرة واحدة OTP) لعمليات المشتريات التي تتم عن طريق الكي نت، واسترجاع اسم المستخدم عبر تطبيق التجاري موبايل وخدمة التجاري «أون لاين»، وتفعيل خدمة T-Pay للعملاء غير الأفراد، وتعديل حدود البطاقات عبر تطبيق التجاري موبايل، وخدمة التحقق من صلاحية الشيكات، والسماح للعملاء بإعادة تفعيل واسترجاع اسم المستخدم الخاص بهم واسترجاع الرقم السري الخاص ببطاقة السحب الآلي، والاطلاع على تعليمات الأوامر الثابتة، وتعزيز عملية إدخال الشيكات إلكترونياً عن طريق خاصية المسح الضوئي، والسماح للعملاء من الشركات باختيار دفعات متعددة لإجراء تحويلات الرواتب وكذلك مجموعة متعددة من الشيكات التي يتم إدخالها وأيضاً التحويلات لتميرها بلمسة واحدة فقط، والاشتراك في خدمة توزيع الأرباح النقدية إلكترونياً من خلال تطبيق التجاري موبايل، وعرض المعاملات المقومة بالعملات الأجنبية وما يعادلها بالدينار الكويتي بالنسبة للحسابات والبطاقات المسبقة الدفع، وتعزيز خاصية الإشعارات عبر تطبيق التجاري موبايل عن طريق تفعيل/تعطيل التنبهات لكافة الحسابات والبطاقات من خلال خطوة واحدة يتم من خلالها إرسال رمز التأكيد لمرة واحدة OTP للعميل.

رقمنة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل التجاري

يحرص البنك على تحقيق أهدافه وطموحاته الرامية إلى تعزيز مستويات الكفاءة والنمو لأنشطة أعماله ويتم ترجمة تلك الأهداف والطموحات من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة. ومما لا شك فيه أن المنصات الإلكترونية والرقمية المتميزة التي قام مصرفنا باستحداثها تساهم في تدعيم وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة بما يعزز خدماتنا المصرفية ويلبي احتياجات ومتطلبات العملاء المتغيرة. ويحرص مصرفنا دوماً على الاستفادة وبشكل سريع من أي فرص جديدة تتعلق بمجال الخدمات الرقمية والتكنولوجية. ومن الأهمية بمكان أن تحوز خدمات مصرفنا الرقمية وكذلك خدمات مصرفنا المقدمة عبر الهاتف النقال على تقدير وإشادة العملاء ليس فقط على مستوى مصرفنا ولكن على مستوى الصناعة المصرفية بشكل عام. ونظراً للثقة الكبيرة التي وضعها عملائنا في مصرفنا عند تزويدنا بالمعلومات الهامة والسرية الخاصة بهم لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة لهم، فإن مصرفنا لا يدخر وسعاً لاتخاذ أقصى درجات الحيلة والحذر لتعزيز الأمن السيبراني وتوفير الحماية اللازمة ضد أي عمليات احتيالية قد يتعرض لها عملاء مصرفنا. وقد قام البنك خلال عام 2019 بتوحيد ودمج تقنيات ووسائل الحماية الإلكترونية بشكل مركزي لتوفير الحماية ضد أي مخاطر أو تهديدات وهو ما انعكس إيجاباً وساهم في تعزيز ثقة العملاء في مصرفنا.

لمحة موجزة حول البيانات المالية لعام 2019

حقق البنك أرباح تشغيلية لعام 2019 بلغت 108.5 مليون دينار كويتي قبل خصم المخصصات (مقارنة بأرباح تشغيلية مقدارها 106.0 مليون دينار كويتي لعام 2018). وتماشياً مع السياسة الحكيمة التي يتبعها البنك بشأن اتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة لتحديد ومعالجة أي مشاكل قد تواجه البنك، فقد تم تخصيص وتحويل الأرباح التشغيلية بالكامل إلى المخصصات المحددة مقابل بعض القروض التي بشأنها بعض المخاوف بالنسبة لإدارة البنك، حيث تم استخدام المخصصات المحددة لتحويل تلك القروض إلى حسابات نظامية. وقد ترتب على ذلك عدم تسجيل البنك أرباح صافية للمساهمين خلال عام 2019 (مقارنة بصافي ربحية قدرها 63.8 مليون دينار كويتي لعام 2018). هذا، وقد بلغ إجمالي المخصصات المحفوظ بها لدى البنك 127.3 مليون دينار كويتي كما بنهاية عام 2019. وسوف يباشر البنك حقوقه المرتبطة باسترداد القروض التي تم تحويلها إلى «الحساب النظامي» وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن. من ناحية أخرى، ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل خصم المخصصات بمقدار 2.4 مليون دينار كويتي (2.3%) مقارنة بالعام الماضي. كما شهد البنك نمواً قوياً في كل قطاعات أنشطة أعماله الأساسية وكذلك على مستوى الإيرادات المحققة، إذ ارتفع حجم الموجودات الإجمالية بنسبة قدرها 9.0% لتبلغ 4.9 مليار دينار كويتي وسجلت إيرادات التشغيل زيادة نسبتها 5.1% وكذلك ارتفعت إيرادات الفوائد بنسبة 3.6% وارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 4.2%.

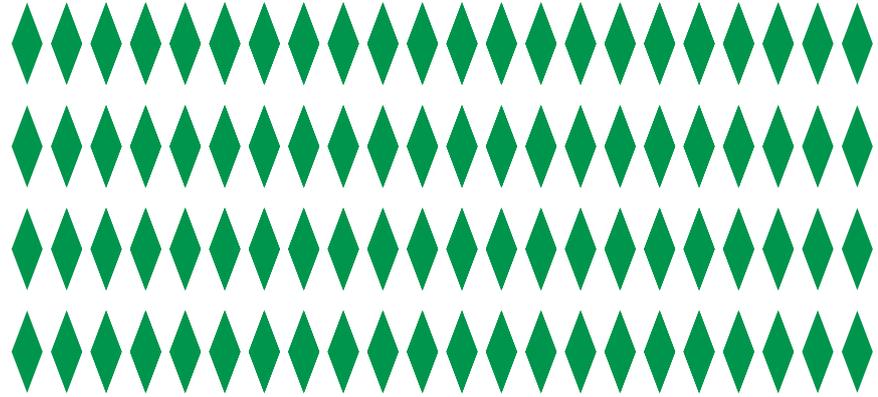
استشراف المستقبل

نلتزم في البنك التجاري الكويتي بمعايير الأداء المصرفي المتميزة انطلاقاً من قيمنا الأساسية بأن إتباع أسلوب الأداء الصحيح والملائم - وحتى وإن لم يكن هو الخيار الأسهل - إلا أنه يساهم دائماً في تعزيز ولاء العملاء لمصرفنا. وقد قمنا بتحديد أولويات العمل التي يتعين الالتزام بها بما يضع خدمة عملائنا على النحو الأفضل في بؤرة اهتمامنا. ونحن نؤمن أن عملائنا وجميع المتعاملين مع مصرفنا على ثقة تامة بقدرتنا على اتخاذ القرارات والقيام بالإجراءات اللازمة للتعامل مع كافة المتغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي. وسوف نستمر في جهودنا للمضي قدماً لتقديم خدمات مصرفية مميزة وتوفير تجربة مصرفية فريدة لعملائنا حتى يبقى التجاري الاختيار المفضل للعملاء وبما يعزز التزامنا نحو تقديم خدمات تترك أثر إيجابي على المجتمع الذي يعمل فيه.

وختاماً أود أن أشيد بكافة الجهود المبدولة من قبل فريق الإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك من أجل الاهتمام بالعملاء وتعزيز حقوق مساهمي مصرفنا وتوسيع مجالات نشاطات أعمالنا. كما أننا نلتزم بمواصلة جهودنا لتقديم خدمات أكثر كفاءة وفاعلية لعملائنا الكرام تقديراً لثقتهم في البنك. كما لا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر والتقدير لكافة السلطات الرقابية وبالأخص بنك الكويت المركزي على جهوده الحثيثة الرامية إلى تحصين الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت.

الشيخ / أحمد دعيح الصباح

الإدارة التنفيذية



الإدارة التنفيذية

أحمد محمد سيف الدين فرحات
رئيس قطاع التدقيق الداخلي

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

تميم خالد الميعان
مدير عام - قطاع الالتزام والحوكمة

سحر عبدالعزيز الرميح
نائب رئيس الجهاز التنفيذي لقطاعي الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية

منير عبدالسلام صالح
المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة
مدير عام - القطاع القانوني

مسعود الحسن خالد
رئيس المدراء الماليين - إدارة الرقابة المالية والتخطيط

الشيخة/ نواف سالم العلي الصباح
مدير عام - قطاع التواصل المؤسسي

حسين علي العريان
مدير عام - قطاع الخزينة والإستثمار

بدر محمد مصلى قمحية
مدير عام بالوكالة - قطاع تكنولوجيا المعلومات

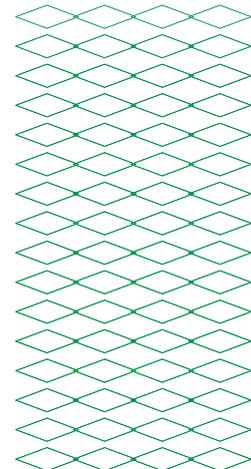
هنادي أحمد المسلم
مدير عام بالوكالة - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

صادق جعفر عبدالله
مدير عام - قطاع الموارد البشرية

بول عبدالنور داوود
مدير عام - قطاع العمليات

الشيخ/ نواف علي صباح الصباح
مدير أول - قطاع الخدمات العامة

أبهيك جواسمي
رئيس مدراء المخاطر - قطاع إدارة المخاطر



عرض موجز للأوضاع الاقتصادية



الاقتصاد العالمي

تشير التنبؤات إلى تسجيل النمو العالمي معدل نمو 3.0% عام 2019، وهو أدنى مستوى له منذ 2008 - 2009 وأقل بنسبة 0.3 نقطة مئوية من التوقعات الواردة في عدد إبريل 2019 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ومن المتوقع أن يتعافى النمو مسجلاً 3.4% في عام 2020 (فيما يمثل خفضاً للتوقعات بنسبة 0.2 نقطة مئوية مقارنة بعدد إبريل)، وهو ما يعكس في الأساس التحسن المتوقع في الأداء الاقتصادي لعدد من الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الصاعدة والنامية الواقعة تحت ضغوط اقتصادية كلية. غير أنه في ظل عدم اليقين المحيط بآفاق الاقتصاد في العديد من هذه البلدان، والتباطؤ الاقتصادي المتوقع في الصين والولايات المتحدة، ووجود عدد من المخاطر المعاكسة البارزة، فالاحتمال كبير بأن تتباطأ وتيرة النشاط العالمي إلى حد أكبر بكثير. وللحيلولة دون حدوث هذه النتيجة، ينبغي أن تكون السياسات حازمة في استهداف نزع فتيل التوترات التجارية، وإحياء التعاون متعدد الأطراف، وتوفير الدعم في الوقت المناسب للنشاط الاقتصادي حيثما دعت الحاجة. ولتعزيز الصلابة إزاء هذه الأجواء، ينبغي أن يعالج صناع السياسات مواطن الضعف المالي التي تشكل مخاطر على النمو في المدى المتوسط. وينبغي أن يظل من الأهداف المحورية جعل النمو أكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع، وهو أمر ضروري لتحقيق آفاق اقتصادية أفضل للجميع.

الاقتصاد الكويتي

سجل النمو الاقتصادي الكويتي في عام 2019 نتائج تبدو حتى الآن أفضل من التوقعات الصادرة عن الجهات الرسمية وذلك نتيجة لتقلبات أسعار النفط بشكل أقل من المتوقع واستقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقد أشارت البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة Energy Information Administration أن متوسط إنتاج النفط بلغ 2.7 مليون برميل يومياً وهو ما يمثل تراجعاً طفيفاً مقارنة بمتوسط إنتاج النفط العام السابق. ومما لا شك فيه أن تراجع الإنتاج النفطي قد أدى إلى عرقلة النمو الاقتصادي، إلا أن القطاع غير النفطي كان له دور في تعزيز عرض النقد وإتاحة المزيد من فرص العمل وتنامي معدلات الإنفاق الاستهلاكي. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام 1.40% و 2.40% في عامي 2019 و 2020 على التوالي.

من ناحية أخرى، أقرت الكويت ميزانية 2019-2020 بعجز قدره 22 مليار دولار وقدرت الإيرادات بنحو 53 مليار دولار والمصروفات بنحو 75 مليار دولار، ويمثل العجز المتوقع حوالي 15.7% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت، ويعد ذلك هو العام الخامس على التوالي الذي ستشهد فيه الكويت عجز في الموازنة منذ انهيار أسعار النفط في عام 2014 والذي نتج عنه تراجع حاد في الإيرادات.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم بشكل معتدل ليبلغ 1.7% سنوياً وهو ما يُعد المعدل الأعلى منذ مايو 2017 ومن المحتمل أن يبلغ 2.5% على المدى المتوسط.

شهد سوق التعاملات النقدية بالدينار الكويتي فيما بين البنوك وكذلك معدل العائد على ودائع العملاء ارتفاعاً كبيراً خلال عام 2019 ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عمليات السحب الكبيرة للأموال/ الودائع من قبل العملاء من الجهات الحكومية. ومن المتوقع أن يظل الوضع مقيداً وأن تستمر حالة التقييد والضغط أيضاً خلال عام 2020.

تم تصنيف دولة الكويت من قبل كلا من وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة فيتش عند مستوى AA وكذلك تم تصنيفها من قبل وكالة موديز عند مستوى Aa2 بنظرة مستقبلية مستقرة.

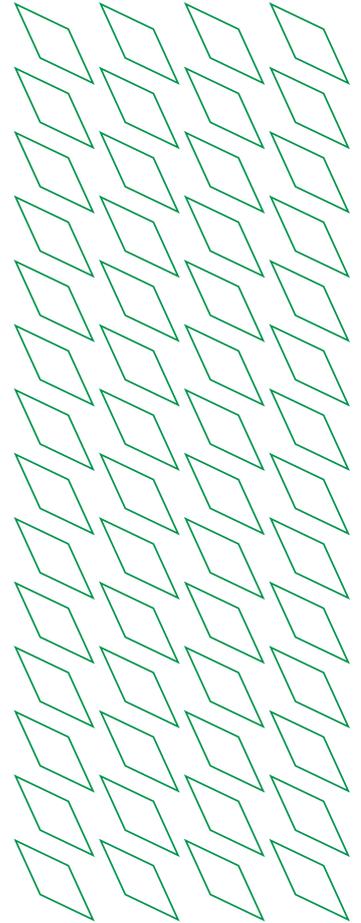
وخلال عام 2019، تم تداول سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي في نطاق ضيق تراوح ما بين 0.3020 إلى 0.30450، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى استقرار حركة سعر الصرف في سلة العملات التي يرتبط بها سعر صرف الدينار الكويتي والمرتبطة بشكل جزئي بسعر صرف الدولار الأمريكي.

سوق الكويت للأوراق المالية

شهد سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً في حجم التداول في عام 2019 نتيجة لزيادة استثمارات المستثمرين الأجانب وإقبالهم على أسهم الشركات التي تتمتع بمركز مالي قوي وذات سيولة عالية التي يتم تداول أسهمها في السوق الأول / سوق النخبة والتي سجلت معدلات أداء عالية عن طريق تسجيل عوائد متميزة في عام 2019. وقد فُتحت مؤشرات السوق الأول عند مستوى 5267 نقطة في عام 2019 لتسجل معدلات مرتفعة عند مستوى 7008 نقطة في جميع الأوقات على مدار العام، حيث سجل هذا المؤشر أرباحاً نسبتها 32% منذ بداية العام بناءً على سعر الإقبال عند مستوى 6975 نقطة كما في 31 ديسمبر 2019.

ويحرص سوق الكويت للأوراق المالية على الاستفادة من عمليات تصحيح المسار المالي التي تشهدها الأسواق العالمية ولاسيما تلك المتعلقة بالسياسة النقدية التي تتبعها العديد من البنوك المركزية حول العالم. ومن المتوقع أن يساهم الطلب من قبل المستثمرين الأجانب في تعزيز القيمة السوقية نظراً لانضمام السوق ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة. ومع ذلك، فإن التحدي الأساسي الذي سيشهده سوق الكويت للأوراق المالية هو تراجع أسعار النفط وهو ما يعززه المخاوف بشأن هبوط النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية وتراجع ربحية الشركات.

نشاطات البنك



قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

استهل البنك التجاري الكويتي بداية عام 2019 بالحصول على شهادة عالمية ودخوله "غينس للأرقام القياسية" وذلك لتقديمه أكبر جائزة مرتبطة بحساب مصرفي في العالم بقيمة مليون ونصف مليون دينار كويتي . وهذه الجائزة الأكبر على مستوى الكويت والعالم يقدمها البنك عبر حساب النجمة وهو أول حساب مصرفي مرتبط بجوائز مالية تم طرحه في الكويت في ثمانينيات القرن الماضي تحت مسمى شهادة النجمة واستمر البنك في تطويره ليصل إلى العالمية بكسره للرقم القياسي المسجل في فئة الحسابات المصرفية المرتبطة بجوائز مالية. وقد قام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بتنظيم الحدث الكبير الذي حصل فيه البنك على اعتراف من "غينس للأرقام القياسية" في "مجمع الأفنيوز" بحضور فريق الإدارة التنفيذية بالبنك وعدد كبير من مرطادي وزوار الأفنيوز، حيث قام ممثل "غينس" في الشرق الأوسط بمنح البنك الشهادة الخاصة بالرقم القياسي بعد ان قام البنك بتلبية جميع المتطلبات للحصول على هذه الشهادة العالمية المرموقة.

ومن المعروف أن البنك التجاري الكويتي يسعى دوماً لتقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه من الأفراد عبر قطاع الخدمات المصرفية للأفراد ليقبى من البنوك الرائدة في تكريس كافة الجهود والإمكانات اللازمة لتلبية احتياجات العملاء وتقديم مجموعة كبيرة من الخدمات المبتكرة عبر مواكبة التطورات التقنية الحديثة الآمنة والتي يسعى البنك للاستفادة منها في عملية التحول الرقمي. ويطمح البنك في تقديم مجموعة واسعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت مع التركيز على تقديم أحدث الخدمات عبر تطبيق البنك والذي يقدم مجموعة كبيرة من الخدمات المبتكرة في القطاع المصرفي تمكن العميل من إجراء معاملاته المصرفية من هاتفه الذكي من أي مكان في العالم بدون الحاجة إلى مراجعة فروع البنك وتتسم العمليات المقدمة بالسهولة والوضوح ومدعمة بأعلى مستويات الأمان. هذا وقد شهد عام 2019 إطلاق البنك عبر قطاع الخدمات المصرفية للأفراد العديد من الخدمات والمنتجات وكذلك تطوير القائم منها بما يتناسب مع العصرية المصرفية وذلك على النحو التالي:

- إطلاق بطاقة فيزا Signature: قام البنك خلال الربع الثاني من عام 2019 بطرح بطاقة فيزا signature بهدف زيادة قاعدة عملاء البنك من حاملي البطاقات الائتمانية، وكذلك قام البنك بإطلاق برنامج الولاء الذي يمنح حاملي هذه البطاقة إمكانية الاسترداد النقدي الذي يصل لغاية 3% من مبلغ المشتريات، ويتم إصدار البطاقة بدون رسوم إصدار لمدة 5 سنوات.
- بطاقة E-Gov: قام البنك بإطلاق هذه البطاقة التي تُعد البطاقة الأولى من نوعها في الكويت التي تتيح لعملاء التجاري التحكم بقنوات الاستخدام المتعددة بكل سهولة من خلال تطبيق التجاري موبايل CBK Mobile أو خدمة التجاري أون لاين Online Banking. ويستطيع العميل الذي قام بإصدار هذه البطاقة التي يتم استخدامها كبطاقة سحب آلي التحكم في القنوات المتاحة لاستخدام البطاقة مثل نقاط البيع والسحب النقدي من أجهزة السحب الآلي والدفع خارج دولة الكويت وبوابة الدفع الإلكتروني (كي نت).
- خدمة T-Pay: يحرص البنك على مواكبة أحدث التوجهات والنظم التكنولوجية وطرق الدفع الحديثة، ومن هذا المنطلق قام البنك باستحداث وطرح خدمة جديدة وهي خدمة T-Pay التي تواكب وتيرة الحياة السريعة وتعزز وسائل الدفع. وتُعد خدمة T-Pay طريقة جديدة للدفع حيث يستطيع العملاء من خلالها دفع وتحصيل الأموال باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة QR. وقد تم طرح هذه الخدمة بالتوازي مع إطلاق حملة لتشجيع العملاء على تحميل تطبيق التجاري موبايل واستخدام خدمة T-Pay لدى العديد من المحلات والمتاجر المشاركة في تلك الخدمة، وتفعيل خاصية الإشعارات على تطبيق التجاري موبايل وهي خدمة تتبها العميل بمعلوماته البنكية وحركة الحساب.
- خدمة المساعد الشخصي: يحرص البنك دوماً على تقديم خدمات مميزة لحاملي البطاقات الائتمانية المميزة، وهو ما دفع البنك إلى تحديث خدمة المساعد الشخصي والدخول في شراكة مع شركة "بيكوك كونسيرج" التي تعد من أفضل الشركات في مجال خدمة المساعد الشخصي وذلك بهدف تقديم خدمات مميزة لعملاء البنك.
- شركاء جدد بشأن منتج القروض الطبية: واصل البنك تركيزه واهتمامه خلال عام 2019 نحو تأسيس شراكات مع مجموعة من المراكز الطبية المميزة في مجال العلاجات الطبية، حيث انضم شركاء جدد إلى لائحة المراكز الطبية المشتركة مع البنك في تقديم القروض الطبية بدون فوائد لتمويل العلاجات الطبية.

- تنظيم عدد من الحملات بهدف تسويق منتجات البنك المقدمة للأفراد وذلك من خلال إطلاق حملة تحويل الراتب السنوية تحت شعار "راتبك وفوقه كاش" بالإضافة الى حملة البطاقات الائتمانية والحملة التي أطلقها البنك لعملائه من حاملي جميع البطاقات الصادرة عن التجاري (سواء بطاقات الائتمان أو بطاقات السحب الآلي أو المسبقة الدفع) تحت عنوان "صيفك كاش" لتشجيعهم على استخدام بطاقات التجاري خارج الكويت خلال موسم السفر وإتاحة الفرصة لهم للتأهل لدخول السحب والفوز بجوائز عبارة عن إمكانية الحصول على استرداد نقدي لقيمة مشترياتهم لغاية 10,000 دينار كويتي.

- أما فيما يتعلق بالخدمات والتحديثات الجديدة على تطبيق البنك للهواتف والألواح الذكية والخدمة المصرفية عبر الإنترنت، فقد تم إجراء عدد من التغييرات على تطبيق التجاري موبايل CBK Mobile وخدمة التجاري أون لاين Online Banking على النحو التالي:

1. إمكانية تغيير حدود السحب النقدي لبطاقات السحب الآلي وكذلك الحدود المرتبطة بعمليات الشراء التي تتم عبر نقاط البيع وعمليات الدفع التي تتم عبر بوابة الدفع الإلكتروني.
2. خدمة التسجيل في دفع الأرباح إلكترونياً للشركات المدرجة في بورصة الكويت عبر تطبيق التجاري موبايل والاونلاين
3. خدمة طلب الرقم السري لبطاقات السحب الآلي والبطاقات المسبقة الدفع من خلال تطبيق التجاري موبايل.
4. إضافة خدمة الاطلاع على الأوامر الثابتة / المستديمة الشهرية من خلال تطبيق التجاري موبايل وعبر خدمة التجاري أون لاين.
5. إضافة خدمة الاشتراك وحجز صناديق الأمانات من خلال تطبيق التجاري موبايل وخدمة التجاري أون لاين.
6. إضافة خدمة التحقق من إدخال بيانات الشيكات المسحوبة على البنك التجاري من قبل المستفيد وتيسير عملية إدخال بيانات الشيكات باستخدام خاصية المسح الضوئي عبر تطبيق التجاري موبايل.
7. تطوير خدمة الإشعارات عبر تطبيق التجاري موبايل وتيسير خاصية تفعيل التنبيهات لجميع الحسابات والبطاقات من خلال خطوة واحدة يتم بموجبها إرسال رمز التأكيد / التحقق لمرة واحدة OTP.
8. عرض معاملات بطاقات الائتمان والمدرجة في حالة قيد التفويض على حدة.
9. تم اضافة امكانية تغيير رقم الهاتف بالاضافة الى تغيير كلمة السر والاسئلة الامنية عن طريق تطبيق التجاري موبايل والاونلاين

وفي ظل الطفرة المتزايدة للتحويل الرقمي للخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، سوف يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد جهوده الرامية لتقديم الخدمات المصرفية المتميزة للعملاء بما يُمكنهم من انجاز معاملتهم المصرفية بسهولة وراحة تامة وبأمان شامل سواء كانت هذه المعاملات تتم عبر الانترنت أو الهواتف الذكية أو أجهزة الصرف الآلي أو عبر الفروع بما يجعل التجاري دوماً الاختيار المفضل للعملاء.

قطاع الخدمات المصرفية للشركات

يمثل قطاع الخدمات المصرفية للشركات أحد قطاعات النشاط الرئيسية بالبنك، حيث يساهم بنسبة كبيرة في أداء البنك باعتباره أحد الروافد الرئيسية للإيرادات والربحية. ويهدف القطاع إلى تعظيم عوائد البنك في إطار مجموعة من المعايير المقبولة والتي قد تنطوي على مخاطر محدودة وذلك من خلال اهتمامه بتمويل أصول ذات قيمة وجودة عالية على مستوى قطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة. وقد انصب تركيز قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالبنك على تحسين جودة المحفظة الائتمانية وخفض نسبة القروض غير المنتظمة. وفي ظل التحديات التي تشهدها بيئة العمل واستمرار تأثيرها السلبي على التدفقات النقدية للعملاء من الشركات، يواصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات تقديم الدعم والمساعدة لعملائه لمعالجة الفجوات التي قد تطرأ بشكل مؤقت على تدفقاتهم النقدية والعمل على تلبية متطلباتهم التمويلية.

ويعمل لدى قطاع الخدمات المصرفية للشركات فريق عمل متميز من الموظفين ذوي المهارات والكفاءة والخبرة العالية في إدارة علاقات العمل مع العملاء وتقديم الحلول المتعلقة بمنتجات التمويل المهيكل. ويضم قطاع الائتمان التجاري ثلاث وحدات متخصصة وهي وحدة المقاولات والخدمات، ووحدة التجارة العامة، ووحدة الاستثمار والعقار، وتلك الوحدات تعمل مجتمعة على تلبية المتطلبات الائتمانية والتمويلية لمختلف قطاعات النشاط. وملحق بقطاع الخدمات المصرفية للشركات وحدة متخصصة في مجال التحليل الائتماني والتي يتركز عملها في إجراء تحليلات تقييمية حول الأنشطة والأوضاع المالية ومجالات وقطاعات النشاطات الاقتصادية والمخاطر العامة المرتبطة بالعملاء، وكذلك تعمل هذه الوحدة عن كثب وتتعاون بشكل فعال مع الوحدات الثلاثة المذكورة أعلاه لإعداد عروض ائتمانية شاملة وأيضاً تقديم المساعدة اللازمة في هيكلة المنتجات الائتمانية بما يتناسب مع المتطلبات التمويلية للعملاء القطاع. هذا، ويتم منح التسهيلات الائتمانية من خلال تقديم التسهيلات قصيرة الأجل الخاصة برأس المال العامل بغرض تمويل العمليات اليومية

وكذلك منح التسهيلات متوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالنفقات الرأسمالية ومتطلبات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يحرص القطاع على المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق منح تسهيلات ائتمانية من خلال التمويل المباشر أو عن طريق المساهمة في القروض المشتركة لتمويل العديد من المشاريع الحكومية والشبه حكومية العملاقة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إلى جانب ذلك، يقوم قطاع الخدمات المصرفية للشركات أيضاً بالتركيز على تمويل القطاعات الاقتصادية بالأسواق الناشئة. هذا، وقد قام القطاع خلال عام 2019 بتمويل عدد من المشاريع الحكومية بقيمة بلغت حوالي 800 مليون دينار كويتي. ويسعى قطاع الخدمات المصرفية للشركات جاهداً وبشكل مستمر لتقديم منتجات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائه وتعزيز علاقات العمل معهم.

قطاع الخدمات المصرفية الدولية

يحافظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل متميزة ووطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي وهو ما يعزز جهود ومساعي البنك تجاه دعم عملائه والمتعاملين معه وتوسيع نطاق أعماله المصرفية خارج الحدود. ويعمل قطاع الخدمات المصرفية الدولية على تيسير وتيرة المعاملات المصرفية التي تتم خارج الحدود سواء تلك التي تتم لصالح البنك أو لصالح العملاء وذلك عن طريق الاحتفاظ بقاعدة كبيرة من أنشطة الأعمال التجارية المتبادلة مع كل من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية. كما يساهم القطاع في إعداد السياسات والخطط الإستراتيجية للبنك لتتبع مخاطر الانكشافات الائتمانية جغرافياً وقطاعياً من خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من عمليات الإقراض المشترك خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم التجارية داخل الكويت.

وعلى الرغم من التحديات التي شهدتها البيئة التشغيلية خلال عام 2019 والتمثلة في وفرة معدلات السيولة على المستوى العالمي واستمرار تراجع هوامش الربحية، فقد واصل قطاع الخدمات المصرفية الدولية عمله نحو توسيع نطاق مساهمته في الربحية الكلية للبنك. وقد نجح القطاع في تحقيق نمواً في محفظة أصوله القائمة على أساس ممول وكذلك تلك القائمة على أساس غير ممول من خلال المشاركة في كلاً من عمليات الإقراض المشترك وعمليات التمويل ثنائية الأطراف. وخلال عام 2019، شارك القطاع بشكل فعال ونشط في عمليات التمويل المشترك، حيث كان البنك أحد المنسقين الرئيسيين المشاركين في ترتيب تسهيلات مشتركة لعدد من البنوك التركية وكذلك عدد من شركات الإجارة التي لها عمليات في منطقة الشرق الأوسط والشرق الأقصى وخارجها. كما قام القطاع بإتمام وترتيب عدد من عمليات التمويل ثنائية الأطراف مع عملاء من الشركات في أفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأقصى وخارجها. وكذلك برز دور القطاع على مستوى السوق الثانوي حيث قام بشراء عدد من القروض من منطقة جنوب آسيا.

كما قام البنك - من خلال قطاع الخدمات المصرفية الدولية - بدور المنسق الرئيسي والمشارك في إدارة دفاتر الإصدار لأحد مشروعات الشراكة الهامة بين القطاعين العام والخاص في الكويت، حيث أن الشركة ذات الغرض الخاص SPV المكلفة بتنفيذ المشروع هي تحت التأسيس حالياً ومن المتوقع أن يتم استكمال الاحتياجات المالية الخاصة بتنفيذ المشروع في ديسمبر 2019. وسوف يواصل البنك مشاركته في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق معدلات مستقرة من الإيرادات خلال السنوات القادمة. كما كان للقطاع السبق والريادة في إصدار كفالات محجوز الضمان لأحد مشاريع البنية التحتية الكبرى لقطاع النفط والغاز في الكويت. وكذلك نجح قطاع الخدمات المصرفية الدولية في بناء علاقات عمل جديدة مع عدد من الشركات في منطقة الشرق الأقصى وتركيا وأوروبا والتي تقوم بتنفيذ مشاريع في الكويت.

بالإضافة إلى ذلك، ثمة مجموعة من العوامل المتمثلة في تيسير السياسة النقدية من قبل الجهات الرقابية في كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا وأوروبا وكذلك استمرار التحديات الاقتصادية العالمية والتي قد يكون لها تأثير على الربحية ومعدلات النمو بالنسبة للقطاع في المستقبل القريب.

وسوف يسعى قطاع الخدمات المصرفية الدولية جاهداً إلى تعزيز ورفع أدائه المتميز الذي هو بمثابة القوة الدافعة لكافة أنشطة أعماله والتي يستمدّها من خلال مشاركته في تقديم التسهيلات الائتمانية، مع العمل على اقتناص الفرص وإجراء تحليل شامل لنسبة العائد مقابل المخاطر. كما سيعمل القطاع على تحديد مصادر وروافد جديدة محتملة لتحقيق الإيرادات للبنك مع التركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية بصفة مستمرة داخل القطاع.

قطاع الخزينة والاستثمار

استمر البنك في الحفاظ على معدلات السيولة عند مستويات مرتفعة خلال عام 2019 بالرغم من بعض القيود والضغوط التي شهدتها سوق ودائع العملاء. وقد شهد البنك ممثلاً في قطاع الخزينة والاستثمار عمليات سحب كبيرة للودائع من قبل كبار العملاء وهو ما نتج

عنه تراجع ملحوظ في الودائع طويلة الأجل خلال عام 2019. كما كان هناك انخفاضاً كبيراً في معدل النمو في محفظة السندات ذات الأصول السائلة عالية الجودة المحتفظ بها لدى البنك نتيجة لاستحقاق سندات الخزينة المصدرة من البنك المركزي. وقد انصب تركيز قطاع الخزينة والاستثمار بشكل رئيسي على تعزيز معدلات السيولة لدى البنك، والتحكم في تكاليف الأموال وتوزيع قاعدة العملاء (خفض التركزات في ودائع العملاء) وإضافة منتجات وخدمات جديدة.

هذا، وقد حصل قطاع الخزينة والاستثمار على موافقة مجلس الإدارة بشأن زيادة مصادر الأموال بموجب اتفاقيات القروض الثنائية، حيث نجح القطاع حتى الآن وبالتنسيق مع قطاع الخدمات المصرفية الدولية في زيادة مصادر الأموال لدى البنك بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي بأجل استحقاق ثلاث سنوات. وتهدف إستراتيجية القطاع إلى إضافة المزيد من الالتزامات ولكن في صورة متنوعة من المنتجات والعملات بأجل استحقاق متفاوتة مع تنوع الأطراف المقابلة والتوزيع الجغرافي، وهو ما من شأنه تعزيز آجال الأموال المقترضة بشكل عام، مع المحافظة بصورة نسبية على تكلفة الأموال.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت إيرادات محفظة السندات تحسناً خلال عام 2019 على الرغم من تراجع معدلات الفائدة على الدولار الأمريكي والدولار الاسترالي، ويعود التحسن في إيرادات المحفظة إلى الاستثمار في السندات بأجل استحقاقها متفاوتة وزيادة المشاركة في السوق الأولى للسندات. كما أن إستراتيجية قطاع الخزينة والاستثمار الهادفة إلى تخفيف المخاطر المرتبطة بالسيولة والقطع الأجنبي وأسعار الفائدة قد مكنت القطاع من المساهمة في تحقيق معدلات ربحية جيدة للبنك مع المحافظة على درجة المخاطر عند مستويات مقبولة.

ويعمل قطاع الخزينة والاستثمار من خلال منظومة عمل تقوم بتوظيف أحدث التقنيات المتعلقة ببوابات التداول الإلكتروني التي تتسم بسرعة تنفيذ أعمال المتاجرة مثل Bloomberg و Reuters FX trading، بالإضافة إلى المنصات الإلكترونية للبنوك الرئيسية. وبفضل كفاءة نظم قطاع الخزينة والاستثمار وخصائص وسمات التحكم والرقابة المتعلقة بتلك النظم، فقد تمكن القطاع من القيام بأعمال التداول من خلال بيئة عمل تحد من استخدام المطبوعات الورقية وتساهم في تحسين كفاءة الأعمال. وقد شهد عام 2019 تسجيل القطاع لأعلى معدلات الإيرادات المرتبطة بأعمال القطع الأجنبي لصالح العملاء وذلك بفضل بوابات التداول الإلكتروني لدى القطاع. ويعمل لدى قطاع الخزينة والاستثمار مجموعة من المتداولين المهنيين أصحاب الخبرات المتميزة الذين يقومون بأداء المهام والوظائف الأساسية لدى القطاع من خلال:

- مكتب عمليات القطع الأجنبي: ويتضمن أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي.
 - مكتب سوق النقد والاستثمار: ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية وعمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت والسيولة وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة والمحفظة الاستثمارية والقروض الثنائية.
 - مكتب خدمة الشركات: ويعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات وتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة مثل الودائع والعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي وكذلك عمليات مقايضة أسعار الفائدة وغيرها من المنتجات الأخرى.
- وقد حقق البنك - من خلال جهود قطاع الخزينة والاستثمار - نمواً في ودائع العملاء ومحفظة الاستثمار في سندات الشركات والأرباح الناشئة عن التعاملات بالقطع الأجنبي وأعمال التحوط المتعلقة بعمليات مقايضة أسعار الفائدة. ومما لاشك فيه فإن ارتفاع معدل الكفاءة الإنتاجية والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية بالإضافة إلى إتباع أحدث وسائل التكنولوجيا كان له أكبر الأثر في تحقيق أهداف قطاع الخزينة والاستثمار.

قطاع إدارة المخاطر

يرى البنك التجاري الكويتي أهمية العمل الدائم على إدارة المخاطر التي تكتنف أنشطة أعماله وذلك بعد قيام البنك، وعلى النحو المناسب والملائم، بتحديد وتقييم وإدارة وتخفيف عوامل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أعمال البنك. ومن المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك هي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية.

هيكل قطاع إدارة المخاطر واستقلالية أعماله

يعد قطاع إدارة المخاطر بالبنك قطاع مستقل بذاته ويختص بإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك حيث يعمل بتبعية وظيفية مباشرة للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتبع بصفة إدارية وتنظيمية لرئيس مجلس الإدارة. ويضطلع قطاع إدارة المخاطر بمسؤولية تقييم ومتابعة ورفع توصيات بشأن الإستراتيجيات اللازمة لإعداد الضوابط المرتبطة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق

ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات. ويناط إلى موظفين محددين لدى قطاع إدارة المخاطر مسئولية مراقبة ومتابعة كل من هذه المخاطر. ومن ضمن العوامل التي تعكس استقلالية أعمال قطاع إدارة المخاطر والدور المركزي والمحوري الذي يضطلع به داخل البنك هو عدم وجود أي شكل من أشكال التبعية الوظيفية سواء المباشرة أو غير المباشرة للقطاعات/الإدارات الأخرى داخل البنك والعضوية الدائمة لقطاع إدارة المخاطر في كافة اللجان التنفيذية لدى البنك. وينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات فرعية مختلفة تقوم بتقييم ومتابعة وإدارة مختلف المخاطر.

وتتمثل تلك الوحدات في وحدة **مراجعة الائتمان والاستثمار** التي تضطلع بمسئولية إعداد التقارير والتقييمات السابقة لمنح الائتمان (prefact assessment) من قبل قطاعات النشاط بالبنك، المتمثلة في قطاعي الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية ومن ضمنها تقييم خطوط الائتمان المرتبطة بالعديد من الدول والمصارف والعروض الاستثمارية وفقاً للسياسة الائتمانية وسياسة الاستثمار. كما تضطلع وحدة مراجعة الائتمان بمسئولية تحديث درجات تصنيف مخاطر الانكشاف المتعلقة بالائتمان التجاري والاحتفاظ بتلك التصنيفات. كما تتولى وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسئولية مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للبنك بصفة دورية للتأكد من أن السياسة الائتمانية تتماشى مع البيئة التشغيلية وتتوافق مع الإرشادات والتعليمات الرقابية.

ومن ضمن تلك الوحدات أيضاً وحدة **المخاطر التشغيلية** التي يناط إليها مسئولية متابعة وقياس وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للبنك، حيث تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية من خلال التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) ومؤشر المخاطر الرئيسية (KRI) وأعمال مراجعة الإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك والعمليات التي تم رفع تقارير بشأنها. ويتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات المرتبطة بالخسائر وإعداد تقارير بشأنها خلال فترة إعداد التقارير الدورية المتعلقة بإدارة المخاطر. كما تضطلع وحدة المخاطر التشغيلية بمسئولية إدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك والتنسيق بشأن خطة مواصلة الأعمال (BCP) على نطاق البنك والتأكد من إجراء الاختبارات ذات الصلة بتلك الخطة بصفة منتظمة. وقد نجح القطاع خلال شهر يونيو 2019 في إجراء الاختبار المتعلق بخطة مواصلة الأعمال على نطاق البنك.

وكذلك تأتي وحدة **مراجعة القروض والرقابة على المحفظة الائتمانية** ضمن الوحدات التابعة لقطاع إدارة المخاطر حيث تأسست تلك الوحدة في عام 2019 لتولي المسئوليات التي كان مناط بها سابقاً لوحدة مراجعة الائتمان والاستثمار، وتمثل تلك المسئوليات في (أ) تقييم تركيبة المخاطر الكلية المرتبطة بالعملاء المقترضين على أساس المراجعة اللاحقة لمنح الائتمان وذلك بناءً على مجموعة مختارة من المعايير المعتمدة من قبل الإدارة والتي تتضمن بشكل رئيسي الإنكشافات/التسهيلات الائتمانية البالغ قيمتها 30 مليون دينار كويتي أو أكثر والإنكشافات المصنفة كإنكشافات عالية المخاطر، (ب) المتابعة اليومية للأنشطة والمهام والاختصاصات التي تضطلع بها إدارة شؤون الائتمان للشركات للتأكد من أن عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية تتماشى مع الموافقات الائتمانية ذات الصلة بها وأنه يتم إجرائها في إطار الإرشادات والتعليمات الداخلية والرقابية، (ج) إعداد تقارير شهرية بشأن الرقابة على القروض والمحفظة الائتمانية والتي تتناول أهم الملاحظات المتعلقة بمخاطر الانكشافات المرتبطة بالشركات والاستثمار، (د) إجراء مراجعة وتحليل شامل للمحافظ المتعلقة بقطاع الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخدمات المصرفية الدولية وقطاع الخزينة والاستثمار وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد وذلك على أساس نصف سنوي. بالإضافة إلى ذلك، يناط إلى وحدة مراجعة القروض والرقابة على المحفظة الائتمانية مسئولية تزويد الإدارة برأي مستقل بشأن المخاطر بهدف تحسين الأداء الكلي للتسهيلات الائتمانية وصياغة وإعداد الإجراءات التصحيحية / الإجراءات المتعلقة باسترداد القروض (بناءً على توجيهات الإدارة) واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لتجنب أي خسائر محتملة في المستقبل.

أما بالنسبة لوحدة إعداد وتحليل سياسات المخاطر، فإن هذه الوحدة تتولى مسئولية مراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية، كما يناط إليها أيضاً مسئولية احتساب رأس المال الداخلي لمختلف المخاطر بموجب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP وإجراء اختبارات الضغط ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي بالإضافة إلى تحديث السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر وإعداد ورفع تقارير إلى كل من لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار بشأن البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للبنك لبعثها خلال الاجتماعات الدورية لتلك اللجان. وقد تم إجراء اختبارات الضغط في الموعد المحدد لها ورفع التقارير اللازمة بشأن نتائج تلك الاختبارات بالشكل المناسب. هذا، وقد قامت الوحدة بتقديم المدخلات/البيانات الكمية الأساسية اللازمة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بموجب المعيار رقم 9 من معايير التقارير المالية الدولية. وكذلك تتولى الوحدة مسئولية تحليل مؤشرات وأداء جميع الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بهدف تحديد الأسهم التي تم إدراجها ضمن قائمة الضمانات المقبولة بالإضافة إلى تحديد متطلبات التغطية بالضمانات المعمول بها لدى البنك. كما تقوم الوحدة بإعداد تقرير شهري بشأن إدارة المخاطر والذي يتم تعميمه على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدة بتحديد ومتابعة الوحدات القياسية المرتبطة باستراتيجيه المخاطر والتي تتضمن مختلف المعايير والقياسات المستخدمة

في قياس نزعة المخاطر بما في ذلك متغيرات الاقتصاد الكلي.

وكذلك تأتي ضمن تلك الوحدات وحدة أمن المعلومات المناط بها مسئولية مراقبة وقياس ورفع تقارير بشأن كافة المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات على نطاق البنك (التحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت بشكل متعمد أو بصورة غير مقصودة) لضمان توافر معايير الأمان للأصول المعلوماتية للبنك. كما تعمل وحدة أمن المعلومات على ضمان تقييم المخاطر وتحديد الفجوات والتأكد من أن الضوابط والأدوات الرقابية التي تمت التوصية بها بشأن أمن المعلومات تتماشى مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات المعمول بها في هذا الشأن، ويتم رفع تلك التوصيات إلى الإدارات التي تنطوي مجالات أعمالها على مخاطر معلوماتية بهدف حماية المعلومات السرية المتوافرة لدى البنك ضد الاستخدام غير المصرح به أو الإفصاح غير الصحيح لتلك المعلومات وحتى تظل الأصول المعلوماتية للبنك في مأمن. كما تقوم وحدة أمن المعلومات بإعداد وتحديد والاحتفاظ بالسياسات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات مع إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من مدى فاعلية الضوابط والأدوات الرقابية وذلك بهدف حماية الأصول المعلوماتية، ومن ثم يتم تحديد المخاطر ورفع تقارير بشأن خطط التعامل مع تلك المخاطر إلى كلاً من مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

على الجانب الآخر، فإن إدارة شؤون الائتمان تضطلع بمسئولية إعداد وتوفير المستندات الائتمانية وتسجيل ومراجعة البيانات المتعلقة بالضمانات وتمير وإجراء الإعدادات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية والحدود الخاصة بها في النظام المصرفي الأساسي فضلاً عن التحديث الدوري للتقييمات الخاصة بالضمانات. وتضطلع الإدارة بدور هام في تقديم الدعم اللازم لقطاعات أنشطة الأعمال بما يضمن حماية مصالح البنك من الناحية القانونية واستمرار سلامة المحفظة الائتمانية من خلال الالتزام بالشروط الائتمانية المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ومتطلبات السياسة الداخلية وغيرها من الشروط والمتطلبات الأخرى. وتعمل كلاً من إدارة شؤون الائتمان ووحدة الرقابة بالبنك سوياً للتأكد من أن أعمال تمرير التسهيلات الائتمانية والعمليات ذات الصلة بها تتماشى بشكل تام مع الشروط الائتمانية المعتمدة مع ضمان حماية مصالح كلاً من البنك والعملاء. إن هيكل إدارة المخاطر لدى البنك هو عبارة عن هيكل متدرج يحتوي على عدد من اللجان التي تضم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات الائتمانية اللازمة ورفع وإعداد التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن أحد أقسامه، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة المطبق بالبنك.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ) المخاطر الائتمانية:

تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها وتكون ذات صلة بالنواحي الائتمانية بعد دراسة متطلبات السياسة الائتمانية. وتتم مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية على نحو مستمر وبشكل يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وكذلك متطلبات العمل.

إن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تقييم المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء مراجعات مستقلة. كما يتم وضع حدود داخلية للتركز الائتماني وجودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية وتأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تنطوي أنشطتها على بعض المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً نوعية المعلومات المالية والأداء المالي السابق أو الحالي للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال. ويتم رفع التقارير الخاصة بالمحفظة الائتمانية والمراجعات اللاحقة للموافقة على الائتمان إلى الإدارة ومجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج تصنيف المخاطر المتعلقة بالمقترضين والذي تم تحديثه ويتم التأكد من صلاحيته وجدوى تطبيقه بواسطة جهات استشارية خارجية تتمتع بمهنية عالية. ويتم إتباع أسلوب منطقي متطور يعتمد على المعايير المالية وغير المالية لتحديد معدل المخاطر المرتبطة بالعميل. ويستخدم النظام قياس يتراوح من 1 حتى 11 درجة حيث تمثل الدرجة (1) أفضل المخاطر، بينما تمثل الدرجة (11)

أسوأ المخاطر. ويتم استخدام عملية تصنيف المخاطر الداخلية للوصول إلى أسس منطقية حول عمليات منح الموافقة الائتمانية. كما قام البنك خلال العام بتعزيز منهجيته المتعلقة بتصنيف الائتماني الخاص بالعملاء ذوي الملاءة المالية العالية، ويتم التعامل مع هذه الفئة من العملاء على أساس إفرادي بناءً على المعايير المالية والمعايير المتعلقة بتوجهات هؤلاء العملاء تجاه المواقف المرتبطة بأنشطة أعمالهم، والتي تم تطويرها بالتشاور والتعاون مع جهة استشارية مستقلة. وكذلك يتم تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالمقترضين وفقاً لاحتمالية التعثر/التخلف عن السداد. وبالنسبة للاعتبارات غير المالية فهي محددة في أي قطاع وهو ما يسمح بإجراء تقييم يتسم بمزيد من الوضوح والدقة للمخاطر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يتم تطبيق الحدود القصوى للإقراض الموجه للأطراف المقابلة / المجموعة وفقاً لمخاطر الانكشاف وطبقاً للقواعد والممارسات الرقابية المتعلقة بالتركز الائتماني.

إن القيام بعملية تحليل مناسبة للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالمقترض. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم تحديد حدود مخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية مثل موديز وستاندرد آند بورز، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما قام قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيد من الدقة عند تصنيف قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض للعميل المقترض وتركز الضمانات وفقاً للركن الثاني من معايير "بازل3". ويتم قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام نموذج يحدد وبشكل شامل مخاطر التركيز الائتماني على أساس الاسم والقطاع والتوزيع الجغرافي.

ب) مخاطر السوق:

إن الانكشاف على مخاطر السوق يبدو واضحاً للبنك فيما يتعلق بمحافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للتحكم في مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملات وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تم تطويرها داخلياً، حيث تعتمد القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً لتأكيد مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة. إن عمليات احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق يتم احتسابها من خلال "الخسائر المتوقعة" وفقاً لتعليمات وقواعد بنك التسويات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

وتخضع العروض الاستثمارية للرؤساء النافية للجهة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الاستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الاستثمارية الكلية للمجموعة وتلك الخاصة بالبنك تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

ج) مخاطر السيولة:

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسوح به للفجوات التراكمية. كما تم وضع حدود داخلية لتوخي الحيطة والحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركيز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات، ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة الحالات والأنماط المتغيرة وتحديد الودائع

الرأسخة والتوجهات السلوكية في الأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباطها بمتغيرات الاقتصاد الكلي. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات للسيناريوهات المحددة من قبل البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

ويتم قياس ومراقبة معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بصفة منتظمة مقابل الحدود الرقابية والحدود الداخلية.

د) مخاطر أسعار الفائدة:

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية مقابل المخاطر (Ear) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ويقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعمولات مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم أيضاً احتساب معدل حساسية القيمة المعرضة للمخاطر للأسهم. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر سعر الفائدة بصورة منتظمة.

هـ) المخاطر التشغيلية:

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن التمير غير المناسب للأعمال والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييمات الذاتية لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. كما يتم مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية KRIS بصفة منتظمة. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة مسبقاً وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة. ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية. كما أن البيانات المحتفظ بها داخلياً فيما يتعلق بالخسائر والتي يتم تجميعها بشكل أساسي من خلال التقارير المعدة حول الأحداث المرتبطة بالعمليات وتوفر وتقديم معلومات حول مدى تكرار تلك الأحداث المرتبطة بالعمليات وأثرها والتي أدت إلى وجود المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك إطار عام لخطة مواصلة الأعمال ومعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة بما يؤدي إلى ضمان استمرارية الأعمال وعدم حدوث أي اختلالات للنظم والعمليات الهامة للبنك. وتساعد التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك في التخفيف من المخاطر التشغيلية. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك. كما أن استمرار البنك في استخدام بوليصة التأمين الشاملة على كافة أصوله ومقوماته قد ساهم بصورة فعالة في تحويل المخاطر التشغيلية إلى مؤسسات وجهات تأمينية ذات ملاءة عالية.

و) المخاطر الأخرى:

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المتداخلة في إدارة والتحكم في هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي لهذه المخاطر.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

تلعب التكنولوجيا دوراً فعالاً في تغيير العمليات التشغيلية لقطاعات الأعمال وكذلك المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء وعلى وجه الخصوص عملاء القطاع المصرفي. وفي الوقت الذي يضطلع قطاع تكنولوجيا المعلومات بالبنك بدور هام في مجال تطوير الخدمات المصرفية الرقمية، كان التعاون المثمر مع قطاعات الأعمال والإدارات المتعاملة بصورة مباشرة مع عملاء البنك من أهم عوامل النجاح الذي حققه البنك فيما يتصل بمبادرات التحول الرقمي. لقد أخذ قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال عام 2019 زمام المبادرة لإنجاز

العديد من مشاريع التحول الرقمي ورقمنة الخدمات المصرفية بالبنك. وفي هذا السياق، قام القطاع بتنفيذ الجوانب التكنولوجية المرتبطة بخدمة الدفع الفوري Instapay التي تسمح لعملاء البنك بتحصيل أموال من أي طرف أو فرد لديه حساب مصرفي لدى أي بنك في الكويت، وقد كانت هذه الخدمة بمثابة نقطة الانطلاق نحو عمليات الدفع غير النقدية.

كما قام القطاع بتطوير المحفظة الرقمية للبنك التي تم إطلاقها تحت اسم Tijari Pay (T-Pay) وهي تعد واحدة من أوائل المحافظ الرقمية التي تم تدشينها في الكويت. ومن خلال المنصة الإلكترونية للخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال Mobile Banking يستطيع عملاء البنك تحويل أو تحصيل الأموال فيما بينهم بمجرد إنشاء رمز الاستجابة السريعة QR Code وقيام الطرف الآخر بالمسح الضوئي لهذا الرمز. كما شرع القطاع في الدخول في شراكات مع شركات لقبول عمليات الدفع التي تتم عن طريق خدمة T-Pay بصورة ساهمت في توفير تجربة مصرفية مميزة للعملاء. ومن خلال خدمة T-Pay يمكن إجراء عمليات الدفع باستخدام الهاتف النقال دون الحاجة إلى استخدام البطاقة المصرفية أو المبالغ النقدية. ويواصل القطاع جهودَهُ نحو بناء النظم الآلية اللازمة لتعزيز الخدمات المقدمة من قبل البنك باستخدام تلك التطبيقات، وذلك إيماناً من البنك بأهمية المعاملات غير النقدية في المستقبل.

هذا، وقد أصبحت جميع المستندات التي يتم إعدادها في جميع نظم البنك مزودة الآن برمز الاستجابة السريعة QR Code، وهو ما يسمح للأفراد التحقق من صحة المستندات التي يحصلون عليها وذلك عن طريق المسح الضوئي لرمز الاستجابة السريعة باستخدام تطبيق الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال Mobile Banking. وقد ساهم ذلك في الحد من إمكانية حدوث أي عمليات احتيالية / تزوير وذلك عن طريق منع إعداد أو تقديم المستندات المزورة المزعم إصدارها من قبل البنك.

وخلال عام 2019، تم إجراء تغييرات على البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، حيث قام القطاع بتحسين شبكات نظم المعلومات عن طريق استبدال كافة أجهزة الشبكات بحلول ونظم تكنولوجية أكثر تقدماً وفاعلية. ومن ثم، فإن مدة توقف/تعطل النظم الذي قد يحدث نتيجة لبعض الأمور المرتبطة بالشبكات لم تعد ذات تأثير ملحوظ الآن، حيث تم التقليل من مدة توقف / تعطل النظم إلى حد معين، وبلغت نسبة توافر وجاهزية النظم حالياً 99.9%.

هذا، ويتم إنشاء مركز بيانات جديد لاستيعاب الخوادم وشبكات نظم المعلومات وأجهزة حماية الشبكات وذلك بغرض إعداد نظم معلومات فعالة ومتطورة وأمنة.

وسوف يواصل قطاع تكنولوجيا المعلومات جهوده وتعاونهُ مع قطاعات النشاط بالبنك للمضي قدماً نحو تحديث النظم التكنولوجية بالبنك بما يمكن البنك من تقديم خدمات مصرفية مبتكرة لعملائه.

قطاع العمليات

يُباط إلى قطاع العمليات في البنك مسؤولية تنفيذ وتمير كافة معاملات البنك اليومية. وعلى مستوى القطاع المصرفي، فإن قطاع العمليات يُعهد إليه تقديم مهام تختص بمعالجة وتمير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي يقدمها البنك لقاعدة عملائه المختلفة.

وعلى الصعيد الداخلي للبنك، فقد كان عام 2019 عاماً مميزاً لقطاع العمليات سيما وأن القطاع حقق خلاله العديد من الإنجازات وقام بإستبدال مجموعة من التحسينات على عدد من العمليات والإجراءات الأساسية داخل الوحدات والأقسام التابعة للقطاع. وقد نجح القطاع في إدارة وتعزيز الكفاءة التشغيلية العامة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد التشغيلية بشكل مستمر وتحقيق الإنسيابية في وتيرة تدفق الأعمال ومتابعة ومراقبة النظم والإجراءات المعمول بها، وهو ما ساهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة لإدارات النشاط بالبنك وانعكس إيجاباً على الخدمة المقدمة للعملاء.

إدارة الخدمات التجارية

تعد إدارة الخدمات التجارية إحدى الوحدات الفنية المتخصصة داخل قطاع العمليات والتي يعمل بها مجموعة من الموظفين أصحاب الكفاءات والمهارات العالية والمدربين جيداً للتعامل مع مختلف الخدمات التجارية المقدمة للعميل من خلال خطط التدوير الوظيفي وبرامج التدريب وتعزيز المهارات اللازمة لإنجاز الأعمال المسندة إلى هؤلاء الموظفين. وكذلك نجحت إدارة الخدمات التجارية في إعداد التقارير النصف شهرية التي يتم تقديمها للجهات الرقابية والتقارير الداخلية الأخرى والإشعارات والتبهيئات التي يتم إرسالها للعملاء والجهات الأخرى بصورة إلكترونية.

إدارة عمليات الخزينة والاستثمار

قامت إدارة عمليات الخزينة والاستثمار بإعادة هيكلة العديد من عملياتها وإجراءاتها الداخلية لتخفيض الوقت المستغرق في إنجاز وتميرير المعاملات وكذلك أتمتة إجراءات الرقابة على عمليات الخزينة، كما نجحت الإدارة أيضاً في دمج وتحويل عملية إعداد التقارير ذات الصلة بعمليات الخزينة إلى النظام المصرفي الأساسي المعمول به لدى البنك. بالإضافة إلى ذلك، بادرت الإدارة إلى الاعتماد على الاحتفاظ بنسخ إلكترونية لكافة التقارير الداخلية للرجوع إليها عند الحاجة أو لأغراض التدقيق وذلك بدلاً من التقارير التي يتم الاحتفاظ بها في شكل نسخ مطبوعة/ورقية.

إدارة شئون العمليات

تعمل إدارة شئون العمليات كأحد إدارات المكتب الخلفي (الدعم والمساندة) المتخصصة في تقديم الدعم اللازم للفروع وكذلك تقديم الدعم على مستوى البنك عن طريق إعداد أدلة الإجراءات وتحديث الإجراءات والعمليات التي تم إعادة هيكلتها. وتضم الإدارة وحدة الرقابة على تمرير العمليات ووحدة المعالجة المركزية ووحدة إدارة السجلات ووحدة إعداد أدلة الإجراءات.

وقد نجحت الإدارة في إضفاء العديد من الجوانب التكنولوجية وكذلك تحقيق المركزية لعدد من الأنشطة التي كان يتم إنجازها بشكل يدوي بالفروع وكذلك تحسين أنظمة وأدوات الرقابة على المعاملات من خلال استخدام أجهزة الإيداع الآلي ونظام البرامج المتكاملة All in One ونظام تطبيقات الويب لعمليات القطاع الأجنبي FX web وهو ما ساعد على الحد من الضغوط والأعباء التشغيلية بالفروع بما يمكنها من التركيز على خدمة العملاء وعمليات البيع المزدوج.

إدارة شئون الائتمان وتميرير القروض لعملاء التجزئة

حققت إدارة شئون الائتمان وتميرير القروض لعملاء التجزئة تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بأتمتة عمليات إرسال الرسائل التذكيرية إلى العملاء عبر الرسائل النصية القصيرة SMS من خلال النظام المصرفي الأساسي بما يُمكن العملاء من إجراء عمليات المتابعة اللازمة بشأن تقديم المستندات المتعلقة بقروض الأفراد وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي وكذلك فيما يتعلق بالقروض التي تم تسديدها وإقفال الحسابات الخاصة بها.

مركز إدارة النقدية

يقوم مركز إدارة النقدية بالتأكد من توافر النقدية للعملاء على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع. وقد نجح مركز إدارة النقدية في توفير كميات كبيرة من النقد لتعبئة أجهزة السحب الآلي خلال الفترات التي تشهد كثافة في عمليات السحب النقدي مثل أوقات صرف الرواتب وعطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية، وقد تمكن المركز من تحقيق ذلك من خلال العمليات الموحدة لتعبئة وتغذية أجهزة السحب الآلي وعمليات الترسيد والتسوية اليومية للنقد.

بالإضافة إلى ذلك، قام المركز بتطوير العمليات والإجراءات المتعلقة بوحدة عمليات النقد لتعزيز بيئة العمل التي تحد من استخدام المطبوعات الورقية.

إدارة متابعة القروض والتحصيل

قامت إدارة متابعة القروض والتحصيل باستحداث وتأسيس وحدة التنفيذ التي تضطلع بمهام تنفيذ الدعاوى والإجراءات القانونية المتخذة ضد العملاء المتعثرين.

ويعمل لدى الوحدة فريق متخصص في أعمال التقاضي لتسريع الإجراءات القانونية المتخذة ضد العملاء المتعثرين.

وحدة الخدمات المصرفية الافتراضية

تتصل وحدة الخدمات المصرفية الافتراضية بجميع فروع البنك المنتشرة في الكويت لتقديم خدمات إلى عملاء البنك من الأفراد والشركات وذلك فيما يتعلق بالحسابات والودائع والقروض وبطاقات الائتمان والاستفسارات والشهادات وغيرها من الخدمات الأخرى.

وتمتلك الوحدة كافة الإمكانيات والقدرات والموارد اللازمة لتزويد الفروع بالخدمات التي تقدمها للعملاء.

مركز الاتصال

واصل مركز الاتصال جهوده لتقديم المساعدة للعملاء بشأن الخدمات المتعلقة بتطبيق التجاري موبايل CBK mobile والمحادثة الفورية التي يمكن إجرائها من خلال المكالمات الصوتية أو المرئية ومساعدتهم في التصفح على صفحة البنك الإلكترونية وتقديم الإرشادات اللازمة لهم وخدمة البريد الصوتي من خلال خدمة الاستعلام الصوتي IVR لدى مركز الاتصال.

قطاع الموارد البشرية

انطلاقاً من رسالته التي تهدف إلى استقطاب وزيادة عدد الكفاءات والكوادر الوطنية وإيماناً منه بأهمية الاستثمار في الكفاءات الكويتية، قام قطاع الموارد البشرية بتطبيق عدد من الاستراتيجيات لتحقيق أهدافه طويلة وقصيرة الأجل خلال عام 2019. كما واصل قطاع الموارد البشرية جهوده ومسايعه الدعوية نحو توطین الوظائف حيث بلغت نسبة العمالة الوطنية بالبنك 74% من إجمالي القوى العاملة كما في نهاية عام 2019.

المشاركة في المعارض الوظيفية

قام البنك من خلال إدارة التوظيف بالمشاركة في عدد من المعارض الوظيفية التي تم تنظيمها خلال عام 2019 وذلك بالتعاون مع العديد من الجامعات والهيئات التعليمية المعتمدة، بل وقام القطاع بتقديم الرعاية لتلك المعارض التي هدفت إلى توطین الوظائف لدى البنك. ومن خلال التعاون مع المؤسسات الحكومية مثل برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي بالدولة MGRP والمؤسسات التعليمية المحلية سواء الحكومية أو الخاصة مثل جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة الشرق الأوسط الأمريكية والكلية الأسترالية في الكويت والجامعة الأمريكية في الكويت وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، استطاع قطاع الموارد البشرية استقطاب الكوادر والكفاءات للعمل لدى البنك كموظفين جدد وتعزيز وضع ومكانة البنك كجهة عمل مفضلة بالنسبة للباحثين عن فرص عمل في القطاع المصرفي وكمؤسسة لديها رسالة اجتماعية تهدف إلى مكافأة الكوادر الكويتية على إنجازاتهم وتقديمهم على المستوى التعليمي.

ساعات العمل المرنة

قام قطاع الموارد البشرية بإتاحة نظام العمل بالبنك على أساس ساعات العمل المرنة لاستيعاب واستقطاب الطلبة الذين لديهم رغبة في اكتساب الخبرة العملية بالبنك، حيث تم إتاحة فرص العمل لطلبة الجامعات المحلية على أساس ساعات عمل مختلفة وكذلك على أساس دوام جزئي في بعض الأقسام والقطاعات التي يمكن تطبيق هذا الأمر بها دون تأثير على وتيرة عمل البنك.

المسؤولية الاجتماعية

في إطار المسؤولية الاجتماعية للبنك ودعمه لفئة متحدي الإعاقة / أصحاب الهمم لديهم ضمن القوى العاملة الكويتية، نجح قطاع الموارد البشرية في إتاحة فرص عمل للمرشحين من هذه الفئة الجديرة بكل احترام وتقدير لمساعدتهم على خوض تجربة العمل بالقطاع المصرفي، الأمر الذي ساعدهم على اكتساب خبرات جديدة وتطوير ما لديهم من إمكانيات ومهارات. ويؤمن البنك بأهمية المسؤولية الاجتماعية ليضعها في مقدمة أولوياته عند تنفيذ خطط التوظيف خلال العام.

إدارة الكفاءات

واصلت إدارة التعلم والتطوير التابعة لقطاع الموارد البشرية جهودها نحو تنفيذ المبادرات المتعلقة بإدارة الكفاءات عن طريق إتاحة برامج التعلم المدمج (الذي يجمع بين التعلم الإلكتروني بكافة أنواعه وأشكاله والتعلم التقليدي القائم على التفاعل وجهاً لوجه) لموظفي البنك المحتملين لشغل المناصب القيادية الرئيسية بالبنك عند شغورها وذلك من خلال البرامج التدريبية التي يتم تنظيمها بقاعات التدريب بالإضافة إلى الدورات التدريبية التي يتم تنظيمها عن طريق التعلم الإلكتروني لتعزيز وتطوير مهاراتهم الوظيفية.

بوابة التعلم الإلكتروني "THABER"

• دورة تدريبية للتذكير بمستجدات مكافحة غسل الأموال

في إطار جهود القطاع نحو تعزيز برامج التعلم الإلكتروني الحالية المتاحة على بوابة التعلم الإلكتروني "THABER"، تم إعداد دورة تذكيرية حول مكافحة غسل الأموال لتزويد الموظفين الحاليين بأحدث المستجدات حول السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل

الأموال.

• الإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات

حرصاً من إدارة التعلم والتطوير على رفع مستوى وعي ومعرفة الموظفين بمختلف الإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات، قامت الإدارة - بالتعاون مع إحدى الجهات المتخصصة - بإعداد وتصميم فيديو إنفوجرافيك يتضمن بيانات تصويرية تفاعلية لتوضيح الإجراءات ذات الصلة بأمن المعلومات بطريقة جذابة ومبتكرة. وتعتزم الإدارة تواصل فيديو الإنفوجرافيك مع جميع الموظفين وتحميله على بوابة التعلم الإلكتروني "THABER" في مرحلة لاحقة خلال الربع الأول من عام 2020.

• التوعية بالأمن السيبراني

بالإضافة إلى ذلك وبهدف تعزيز منهجية التعلم المدمج، قامت إدارة التعلم والتطوير بإطلاق دورة تعليمية إلكترونية تحت مسمى "التوعية بالأمن السيبراني" عبر بوابة التعلم الإلكتروني لأعضاء مجلس الإدارة لإحاطتهم علماً بأحدث تقنيات الحماية ضد الهجمات الإلكترونية.

• دليل حماية العملاء

وفي إطار حرص البنك على رفع مستوى وعي موظفي البنك بحقوق والتزامات العملاء فيما يتعلق بالخدمات المقدمة من قبل البنك والالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الشأن، قام قطاع الموارد البشرية بإعداد وتحميل دورة تعليمية إلكترونية تحت مسمى "دليل حماية العملاء" على بوابة التعلم الإلكتروني للبنك "THABER".

• شهادات الاعتماد المهني الاحترافية

شهد عام 2019 حصول 61 موظف من موظفي البنك على شهادات الاعتماد المهني الاحترافية من معهد الدراسات المصرفية مقارنة بعدد 14 موظف خلال عام 2018، حيث نجح موظفو البنك المشاركون في برامج شهادات الاعتماد المهني الاحترافية التي يوفرها المعهد لموظفي المؤسسات المصرفية في تحقيق مراكز متقدمة في معظم تلك البرامج التدريبية.

• الدورات والبرامج التعريفية والتوجيهية لموظفي البنك

تم تنظيم دورات وبرامج تعريفية على مدار العام بهدف إتاحة فرصة جيدة للموظفين الجدد للانخراط مع زملائهم داخل البنك وكذلك تزويدهم بنبذة مختصرة حول البنك وأنشطته الأساسية وأسس ومبادئ السلوك المهني المعمول بها لدى البنك.

• البرامج التدريبية التي يتم تنظيمها داخل البنك

قام قطاع الموارد البشرية بتنظيم برامج تدريبية أكاديمية التجاري خلال عام 2019 والتي تم إعدادها خصيصاً لموظفي البنك، وقد ارتفعت نسبة حضور تلك البرامج التدريبية بنحو 63% مقارنة بالعام الماضي.

نظم المعلومات الإدارية للموارد البشرية

في إطار عمليات تحسين وتعزيز النظم المتعلقة بالموارد البشرية بشكل فعال خلال 2019، قامت إدارة نظم المعلومات الإدارية للموارد البشرية بتحسين نظم إدارة الأداء، والتواصل على نطاق البنك، وتعزيز قدرة وكفاءة الموظفين على التعامل مع تلك النظم، وكذلك تعزيز المهارات اللازمة لإجراء العمليات المتعلقة بالموارد البشرية بما يتماشى مع إستراتيجية العمل من أجل المواءمة والمواكبة السريعة للمتغيرات التي يشهدها قطاع الموارد البشرية. وقد قامت الإدارة بتعزيز مستوى الإنتاجية فيما يتعلق بإدارة الأمور المرتبطة بالنواحي المالية من خلال المهام المرتبطة بتمرير رواتب الموظفين وهو ما كان له تأثير إيجابي على إدارة الشؤون المتعلقة بالموارد البشرية. كما قامت الإدارة بتحديث وحدات وبرامج النظم المتعلقة بالخدمة الذاتية للموظفين وإدارة مواعيد حضور العمل والتوظيف والتدريب.

قطاع التدقيق الداخلي

يقوم قطاع التدقيق الداخلي بالإشراف وبصورة مستقلة على كفاءة وفعالية الأدوات والضوابط الرقابية بالبنك ومدى التزام البنك بالإجراءات والسياسات واللوائح المنظمة لأعماله. كما يقوم القطاع بالإشراف على فاعلية السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر والتزام البنك بالمتطلبات الرقابية.

ومن هذا المنطلق، فإن لدى البنك بنية أساسية رأسخة للتدقيق الداخلي من خلال قطاع تدقيق داخلي يمتلك كفاءات وخبرات عالية يعهد إليها مسئولية إجراء الاختبارات والتقييمات الموضوعية والمستقلة لكافة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بالبنك وتضمن التزام وحدات الأعمال والتشغيل بالسياسات والإجراءات الداخلية والمتطلبات الرقابية والقانونية. كما يعمل قطاع التدقيق الداخلي عن كثب لتقديم توصيات بشأن التحسينات اللازمة للأنشطة التشغيلية وجودة الخدمات.

يعمل قطاع التدقيق الداخلي على توطيد أو اصر التعاون وعلاقات العمل مع كافة قطاعات النشاط بالبنك، مع المحافظة على التوازن المطلوب بين تعزيز الضوابط الرقابية على أنشطة الأعمال وإسداء النصيحة وتقديم المشورة والدعم بما يعكس إيجاباً على أنشطة أعمال البنك وذلك انطلاقاً من الدور الذي يضطلع به كقطاع تدقيق داخلي يقدم خدمات استشارية على المستوى الداخلي للبنك.

وفي ضوء التحول الرقمي للخدمات التي يقدمها البنك، يعمل القطاع على تطوير وإتباع منهجيات مبتكرة وأساليب متطورة تعتمد على استخدام مهارات متعددة ووسائل التكنولوجيا الحديثة وذلك عند القيام بأعمال وأنشطة التدقيق، وهو ما من شأنه أن يساعد في تحديد المخاطر الناشئة والتغيرات التي تطرأ على تركيبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على نحو سريع وبكفاءة عالية.

من ناحية أخرى، فإن قطاع التدقيق الداخلي يحرص دائماً على تأسيس علاقات عمل جيدة تتسم بالشفافية والنزاهة مع كافة قطاعات الأعمال وأصحاب المصالح في كافة مراحل التدقيق من خلال عقد العديد من الاجتماعات والمناقشات مع تلك القطاعات بدءاً من مرحلة التخطيط للتدقيق وصولاً إلى مرحلة إعداد ورفع التقارير الخاصة بنتائج التدقيق.

ويحرص القطاع دوماً على دعم وتطوير المهارات الوظيفية لموظفيه لتعزيز معارفهم المهنية في كافة الأعمال المصرفية والتي من ضمنها الأدوار والمسئوليات المتعلقة بتقديم الخدمات الاستشارية حتى يصبحوا ركيزة أساسية يعتمد عليها القطاع في كافة أعمال التدقيق الداخلي.

قطاع الالتزام والحوكمة

قطاع الالتزام والحوكمة هو قطاع مستقل يتبع مباشرة لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويعمل بشكل أساسي على مراقبة الالتزام بالتعليمات والمتطلبات الرقابية المحلية ذات الصلة بأنشطة وأعمال البنك وتجنب البنك لمخاطر عدم الالتزام. ويعمل القطاع كمرجع داخل البنك بشأن الإستفسارات المتعلقة بالالتزام بالتعليمات الرقابية، كما يعمل على توطيد سبل التعاون مع كافة قطاعات وإدارات البنك المختلفة، كذلك يعمل كحلقة وصل بين البنك والجهات الرقابية فيما يتعلق بالتعليمات الصادرة والمسائل ذات الصلة بالالتزام؛ فضلاً عن تعزيز بيئة وثقافة الالتزام والحوكمة لدى كافة العاملين في البنك. ويقوم القطاع بإعداد التقارير السنوية حول إطار الالتزام والحوكمة في البنك وتقديمها إلى لجنة الحوكمة ومنها إلى مجلس الإدارة. ويقوم القطاع بمهامه من خلال إدارة الالتزام وإدارة الحوكمة والإفصاح.

إدارة الالتزام:

وهي معنية بالتحقق من إستيفاء البنك لمتطلبات التعليمات الرقابية المحلية المتعلقة بأنشطة وأعمال البنك، وتجنب البنك المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة عدم الالتزام، وذلك من خلال قيامها بما يلي:

- مساعدة القطاعات / الإدارات المختلفة في البنك على الفهم الصحيح وتفسير وتوضيح تعليمات الجهات الرقابية.
- إعداد وتحديث سياسة الالتزام الخاصة بالبنك.
- مراجعة السياسات والإجراءات للتحقق من توافقها مع تعليمات الجهات الرقابية.
- العمل كمرجع داخل البنك بشأن الإستفسارات المتعلقة بالالتزام بالتعليمات والمتطلبات الرقابية.
- التنسيق بين مفتشي البنك المركزي والقطاعات / الإدارات المختلفة في البنك فيما يتعلق بعمليات التفتيش، وكذلك بين مراقب الحسابات الخارجي والقطاعات / الإدارات المختلفة في البنك فيما يتعلق بفحص نظم الرقابة الداخلية.
- المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتعلق بالالتزام.
- متابعة الإجراءات التصحيحية التي تمت من قبل القطاعات / الإدارات المختلفة في البنك بشأن المخالفات / الملاحظات الواردة من الجهات الرقابية.
- متابعة الشركات التابعة فيما يتعلق بوضع الالتزام لديها.
- متابعة تطبيق متطلبات قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا)، وكذلك الإتفاقيات متعددة الأطراف بشأن تبادل المعلومات المالية للأغراض الضريبية.

إدارة الحوكمة والإفصاح:

وهي معنية بالتحقق من الالتزام بتعليمات ومتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة وكذلك القواعد والضوابط الواردة في دليل الحوكمة، وتشتمل قواعد الحوكمة على معايير الإفصاح والشفافية والتي يحرص البنك على القيام بها بالصورة المطلوبة وفق تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والبورصة، حيث تقوم الإدارة بشكل دوري بمراجعة إطار الحوكمة والإفصاح في البنك. وتتضمن مهام الإدارة ما يلي:

- إتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تعليمات ومتطلبات البنك المركزي بشأن قواعد الحوكمة.
- مراجعة وتحديث دليل الحوكمة والنظم الداخلية والسياسات الخاصة بالحوكمة للتحقق من توافقها مع متطلبات قواعد الحوكمة والإفصاح وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية.
- التعامل مع كافة متطلبات الإفصاح والشفافية وفق القواعد المقررة.
- العمل كمرجع داخل البنك بشأن الإستفسارات المتعلقة بالحوكمة والإفصاح.
- التحقق من مدى إستيفاء الشركات التابعة لمتطلبات الحوكمة.

- المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتعلق بالحوكمة والإفصاح.
- هذا وخلال عام 2019 قام القطاع بالتعامل مع بعض المتطلبات الجديدة ومنها ما يلي:
- التعليمات المستحدثة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة من بنك الكويت المركزي بتاريخ 2019/5/14.
- التحديثات التي تمت على قواعد ونظم الحوكمة والتي منها ما يتعلق بحدوث تغيير في هيكل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من حيث إضافة أعضاء مستقلين الأمر الذي سيتطلب معه تعديل النظام الأساسي للبنك وكذلك النظم الداخلية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وغير ذلك من الأمور والترتيبات الأخرى ذات الصلة.
- متطلبات تعليمات هيئة أسواق المال وقواعد البورصة بشأن الإفصاح وإجتماعات الجمعية العامة وإستحقاقات الأسهم، والتي صدرت خلال العام.

القطاع القانوني

القطاع القانوني بالبنك هو أحد أجهزته الفاعلة والقادرة على إمداده بأفضل الخدمات القانونية على نحو يلبي احتياجاته، ويحمي مصالحه ومصالح مساهميه وعملائه، ويحفظ مكانته ويحقق طموحاته كبنك ينافس على مرتبة متقدمة محلياً ويسعى إلى تعاظم دوره باضطراد، لذا فإن القطاع القانوني بالبنك يمثل بيئة عمل مهنية واضحة الأهداف، تعكف على تقديم الخدمات القانونية المطلوبة منه بشكل محترف، وبالسرعة الممكنة.

ويهدف القطاع القانوني إلى تكوين فريق عمل كفاء ومتخصص في الشؤون القانونية، وقادر على التواصل المبدع والتفاعل الخلاق مع خطط البنك واستراتيجياته، مع العمل على تطوير قدراته باضطراد من خلال الممارسة والتدريب.

هذا وقد استحصل القطاع القانوني بتعاون إدارته المتنوعة على أحكام قضائية هامة ومؤثرة في مسيرة البنك خلال العام 2019 من شأنها دعم المركز القانوني و المالي للبنك في الفترة المقبلة .

كما يحرص القطاع القانوني على توفير الدقة والسرعة والحداثة والمرونة في تقديم الفتاوى والآراء القانونية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارات والفروع المختلفة في البنك، وبما يتوافق وأحكام القانون والنظم اللائحية والتعليمات الرقابية السارية وما يلحق بها من تغييرات من وقت إلى آخر .

ولا شك أيضاً أن إعداد عقود البنك ومستنداته تقع دوماً ضمن أولويات القطاع القانوني، لتنظيم العلاقات التي تربط البنك بمن يتعامل معه على نحو منضبط وبأسلوب متوازن، مع السعي لتحديث نماذج المستندات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة، حتى تتواءم مع التطورات المتلاحقة في الصناعة المصرفية، وتلبي احتياجات البنك ورغبات عملائه.

كما يشكل التمثيل الوافي والمشرف للبنك أمام جهات القضاء والتحقيق بدولة الكويت وسائر الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة دوراً أصيلاً يسعى القطاع القانوني بالبنك إلى تحقيقه بنجاح.

فضلاً عن التزام القطاع بإرساء آلية فعالة وسريعة في التعامل مع طلبات الجهات المختلفة في البنك والتي تتطلع إلى الحصول على الخدمات القانونية اللازمة وإرشادها إلى الحلول المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد القانونية واللائحية ذات العلاقة، ودون إغفال لتحديات النشاط المصرفي المتطور واعتبارات المنافسة المتزايدة.

وأخيراً يولي القطاع القانوني أهمية خاصة للإسهام الجاد في نشر وتعميق المعارف القانونية المصرفية للعاملين في إدارات وفروع البنك المختلفة، وبصفة خاصة الملتحقين الجدد به.

قطاع التواصل المؤسسي

يدرك البنك التجاري الكويتي أن الاتصال المؤسسي الفعال بين البنك والمجتمع المحيط به يمثل ركيزة أساسية في بناء التنمية المستدامة التي تشهدها الأطراف كافة. ومن هذا المنطلق، عمد قطاع التواصل المؤسسي في البنك - خلال عام 2019 - إلى ترسيخ مكانة البنك التجاري في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم الرعاية والمشاركة في الفعاليات الاجتماعية المختلفة، وكذلك الأنشطة المتنوعة في شتى مجالات العمل الإنساني والخيري، وهو ما ساهم في إبراز الصورة العامة للبنك وتأكيد مسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يعمل فيه.

وفي هذا السياق، استمر البنك خلال عام 2019 في تعزيز دوره الإجماعي من أجل التنمية الاجتماعية المستدامة عن طريق تقديم الرعاية والدعم للأنشطة والفعاليات المجتمعية المختلفة التي تنظمها وتقوم على رعايتها ودعمها مؤسسات المجتمع المدني ومنها محافظات الكويت الست، وقد أسفر هذا التعاون عن نجاح كبير للفعاليات المجتمعية التي تقوم محافظات الكويت بتنظيمها لقاطنيها

بدعم ورعاية البنك التجاري.

وانطلاقاً من حرص البنك على مشاركة المجتمع في مختلف المناسبات والنشاطات التي تخدم جميع فئات المجتمع، وخصوصاً ذوي الاحتياجات الخاصة، قام قطاع التواصل المؤسسي بتقديم الدعم لماراثون "انا اقدر" الذي نظّمته حركة الزهراء والمرشدات التابعة للإدارة العامة للتعليم الخاص، وقد جاء هذا الدعم في إطار رسالة البنك الرامية الى دعم أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية الشاملة وإيماناً منه بضرورة تعزيز قيم التواصل مع كل قطاعات المجتمع وفي مقدمتها فئة ذوي الاحتياجات الخاصة . كما قام البنك بتنظيم يوماً ترفيهياً لأطفال مركز "الكويت للتوحد" اشتمل على رسم وتلوين علم الكويت وجاء تنظيم هذا اليوم بالتعاون مع "أرت سبيس" وذلك في إطار حرص البنك على التواصل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ورسم البسمة والابتسامة على وجوههم وإدخال الفرحة على قلوبهم .

وإيماناً من البنك التجاري الكويتي أن حماية البيئة تمثل بعداً اجتماعياً هاماً في برامج مسؤوليته الاجتماعية، حرص البنك على تنظيم حملة بيئية توعوية لتنظيف الشواطئ تحت شعار " شواطئنا ... أمانة" بالتعاون مع فريق الأيدي الخضراء البيئي، حيث هدفت هذه الحملة إلى تنظيف الشواطئ من المخلفات والنفايات وحمايتها من السلوكيات الجائرة وإعادة الحيوية إلى حياتها الفطرية بما يوفر الحماية للإنسان والكائنات الحية الأخرى. وجاءت هذه الحملة إدراكاً من البنك التجاري بأهمية تفعيل مساهماته الرامية إلى الحفاظ على البيئة ورفع الوعي بأهميتها كإحدى محاور التنمية الشاملة المستدامة المنشودة.

وبمناسبة الإحتفالات بالعيد الوطني ويوم التحرير، قام البنك بتزيين مبناه الرئيسي وفروعه بشكل يعكس الإحتفال بهاتين المناسبتين. وإدراكاً من البنك بجهود رجال الأمن والمرور لتأمين الإحتفالات المواكبة لهاتين المناسبتين، نظم البنك زيارة لرجال الأمن والمرور الذين ينظمون حركة المرور في شارع الخليج لتوزيع الهدايا عليهم وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة في الحفاظ على سلامة المواطنين خلال إحتفالههم بالأعياد الوطنية. كما تواجد فريق قطاع التواصل المؤسسي بالبنك في مطار الكويت "صالة الوصول" وذلك لاستقبال زائري الكويت خلال فترة الأعياد والاحتفاء بهم بتوزيع الورد والهدايا التذكارية، وقد لاقى هذه المبادرة استحساناً وتقاعلاً كبيراً من قبل الزائرين من الضيوف لمشاركة أهل الكويت فرحة الإحتفالات بالأعياد الوطنية.

وضمن الفعاليات الإنسانية والخيرية المرتبطة بشهر رمضان الفضيل، قام قطاع التواصل المؤسسي برعاية العديد من الأنشطة الإنسانية والخيرية بهدف دعم كافة مبادرات العمل الخيري والإنساني. وفي هذا السياق، نظم قطاع التواصل المؤسسي زيارة لمرضى مستشفى الرازي لتهنئتهم بحلول شهر رمضان الكريم ومشاركتهم فرحة حلول الشهر الفضيل. وكذلك قام البنك بتنظيم زيارة إلى قسم الأطفال في مستشفى الطب الطبيعي والتأهيل الصحي للإحتفال مع نزلاء ومرافقي المستشفى فرحة القرقيعان.

وفي مبادرة جديدة، أعد البنك مائدة الإفطار لكل من موظفي قطاع شؤون العمليات المركزي (112) ورجال جناح طيران الشرطة في قاعدة الشيخ/نواف الأحمد الجوية التابعتين لوزارة الداخلية وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة لضمان سلامة وأمن وراحة الجميع في كافة الأوقات وخصوصاً خلال ساعات الذروة في شهر رمضان.

كما واصل البنك، من خلال قطاع التواصل المؤسسي، خلال عام 2019 فعاليات حملة "هون عليهم" الموجهة لفئة عمال التنظيف والبناء، حيث استمر البنك في ترتيب الزيارات في المناسبات المختلفة لفئة عمال التنظيف والبناء في مواقع عملهم تقديراً لجهودهم في المحافظة على البيئة الكويتية نظيفة وصحية. ومع حلول شهر رمضان، قام البنك للسنة الرابعة على التوالي بإطلاق حملة "سحوركم علينا" وذلك بتوزيع وجبات السحور على عمال التنظيف والبناء خلال فترة السحور.

وبعد النجاح الذي حققته حملة "يا زين تراثنا" في الأعوام الماضية و تجاوب الجمهور مع الفعاليات التي تضمنتها الحملة، قام البنك بإطلاق حملته التراثية والتي ارتبط اسمها مع البنك التجاري للعام الثامن على التوالي، وقد اشتملت هذه الحملة على إقامة العديد من الأنشطة التراثية المتنوعة للجمهور في المجمعات التجارية المرموقة.

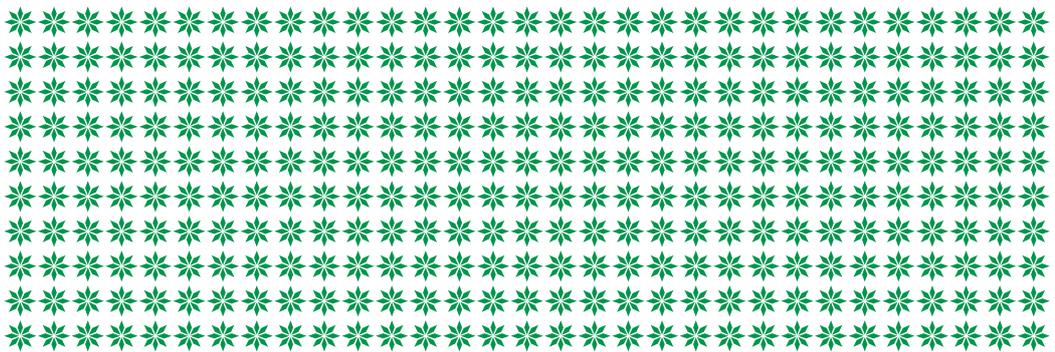
كما واصل البنك إصدار رزنامته السنوية للعام 2019 التي احتوت على العديد من الصور التي تجسد الحياة الكويتية خلال فترة السبعينيات التي تعد فترة الإزدهار في تاريخ الكويت، حيث كانت هذه الفترة شاهداً على نهضة كبيرة حدثت في الكويت في مجالات شتى منها الثقافية والفنية والاقتصادية والتعليمية.

ويسعى قطاع التواصل المؤسسي إلى تفعيل كافة وسائل التواصل مع عملائه والجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الانستغرام

- الفيسبوك - تويتر - وسناب شات) حيث يقوم البنك من خلال تلك المواقع بنشر العديد من حملات التوعية الصحية وكذلك مشاركة متابعي هذه الصفحات العديد من الفعاليات والموضوعات التي تتعلق بالبنك والبرامج والخصومات والعروض التي يقدمها لعملائه وكذلك المناسبات الأخرى التي قد تهم متابعي هذه المواقع.

ولما كانت أنشطة البنك التجاري في مجال المسؤولية الاجتماعية متنوعة وشاملة، فقد أصدر البنك من خلال قطاع التواصل المؤسسي كتيب خاص يتضمن جميع الأنشطة والفعاليات المتنوعة التي قام القطاع بتنظيمها ورعايتها والمساهمة فيها خلال عام 2019.

قواعد ونظم الحوكمة



المقدمة

يستند البنك التجاري الكويتي في تطبيقه لقواعد الحوكمة إلى التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وإلى المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الخصوص، وذلك إرساءً لأفضل الممارسات في كافة مجالات الحوكمة الرشيدة، حيث يقوم البنك بتطبيق مجموعة من النظم الداخلية والسياسات والممارسات التي تستهدف تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك وتعزيز ثقافته في هذا المجال.

وخلال عام 2019 إستمر البنك بتعزيز سياساته وإجراءاته وممارساته مستهدفاً التطبيق الفعال للتعليمات والمعايير الصادرة بشأن قواعد الحوكمة، وذلك حمايةً للبنك ومصالحه ومصالح مساهميه ومودعيه ودائنيه وعملاؤه والعاملين فيه وغيرهم من أصحاب المصالح، كما تم إتخاذ ما يلزم من إجراءات وتحديث النظم الداخلية والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي.

كذلك فقد شرع البنك في تطبيق التحديثات التي صدرت على التعليمات التي أصدرها بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة في شهر سبتمبر عام 2019، حيث تم وضع خطة زمنية توضح الإجراءات التي سيقوم بها البنك لموائمة أوضاعه مع التعليمات المحدثة خلال المدة المحددة للتطبيق الرسمي لتلك التعليمات، وجاري العمل على إستكمال تنفيذ هذه الخطة.

كما يحرص البنك على التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تتعلق بالبنك، وذلك بالإفصاح عنها وفق التعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال والبورصة، فضلاً عن نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك والذي يتضمن كذلك دليل الحوكمة المعتمد لدى البنك.

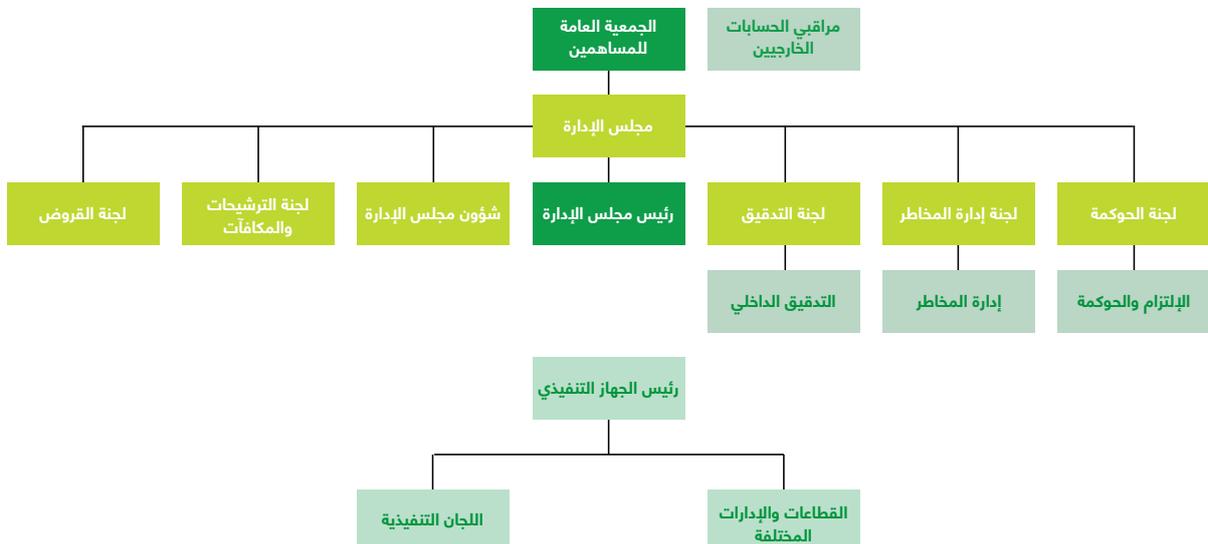
المساهمين الرئيسيين

فيما يلي بيان بالمساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم 5% من رأس مال البنك كما في نهاية عام 2019:

شركة الشرق القابضة 23.221%

هيكل الحوكمة

قام البنك بوضع هيكل واضح للحوكمة يهدف إلى توفير معايير وممارسات حوكمة كافية وفعالة لمجموعة البنك، وقد تم مراعاة أن يتضمن هيكل الحوكمة أشكالاً مناسبة من الرقابة الفعالة على أنشطة المجموعة بما يحقق الحوكمة الرشيدة، ويتم مراجعة هذا الهيكل بشكل دوري للتحقق من إستمرار ملائمته وليعكس أية تطورات في هذا الشأن. ويبين الشكل التالي الهيكل العام لإطار الحوكمة.



مجلس الإدارة ومسؤولياته الرئيسية وأبرز إنجازاته

يتكون مجلس الإدارة من عشرة (10) أعضاء تم إنتخابهم من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العامة التي انعقدت بتاريخ 31 مارس 2018 بالتصويت السري وذلك لمدة ثلاث سنوات. ويتسم هيكل مجلس الإدارة بصفة جماعية بالتنوع في المؤهلات العلمية والخبرات العملية والمهارات المتخصصة والمعرفة المناسبة في مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية والتخطيط الإستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والبيئة التنظيمية والرقابية، فضلاً عن ذلك فإن المجلس على إطلاع مستمر بالتطورات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ أحمد دعيح جابر الصباح - رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس العلوم - تخصص تمويل عام 2000 من جامعة بنتلي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في الإدارة عام 2008 من كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال.

ويشغل الشيخ / أحمد حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة للبنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018 ورئيس لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك بعد أن شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 2015/4/4 إلى 2018/3/31 وعضو مجلس الإدارة من 2012/4/29 إلى 2015/4/3.

كما يتولى الشيخ/ أحمد منصب رئيس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية منذ عام 2014 حتى تاريخه. وقد شغل الشيخ/ أحمد الوظائف التالية:

- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من عام 2010 إلى عام 2012.
- محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي في وحدة خدمات المساهمين من عام 2005 إلى عام 2010.
- مخطط في مؤسسة البترول الكويتية من عام 2001 إلى عام 2003.

الآنسة/ عنود فاضل إبراهيم الحذران - نائب رئيس مجلس الإدارة

حاصلة على بكالوريوس محاسبة عام 2002 من جامعة الكويت، وعلى ماجستير إدارة أعمال عام 2007 من كلية كويت ماسترخت وللآنسة/ عنود خبرات متنوعة من خلال عملها في الجهات التالية:

- مدير أول الإستثمارات المحلية والخليجية في شركة بيت الإستثمار العالمي من عام 2002 إلى عام 2007.
 - نائب الرئيس التنفيذي - الصناديق الإستثمارية ومحافظ العملاء - في شركة مجموعة الأوراق المالية من عام 2008 إلى عام 2016.
 - كما شغلت عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:
 - الشركة الوطنية الدولية القابضة من عام 2006 إلى عام 2007.
 - الشركة الكويتية القطرية للتطوير العقاري من عام 2009 إلى عام 2016.
 - البنك التجاري الكويتي من 2010/4/7 إلى 2011/3/22 ثم شغلت منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 2011/3/23 إلى 2012/4/29.
 - شركة المجموعة التعليمية القابضة من عام 2016 إلى عام 2017.
 - الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من عام 2009 حتى يوليو عام 2018.
 - شركة التجارة والإستثمار العقاري منذ عام 2016 حتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى شغلها مجدداً عضوية البنك التجاري الكويتي وانتخابها نائبا لرئيس مجلس الإدارة منذ 31 مارس 2018، فإن الآنسة عنود ترأس لجنة الحوكمة كما أنها عضو في لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

السيد / عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن العلي

حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية عام 1975، وعلى ماجستير إدارة أعمال / تمويل وإستثمار عام 1979 من جامعة وسكانس / الولايات المتحدة الأمريكية.

ولدى السيد/ عبد الرحمن خبرة كبيرة تناهز الثلاثين عاماً في مجال الإستثمار وتمويل المشاريع، وقد جاء جانباً كبيراً منها خلال عمله في مؤسسة الخليج للإستثمار، حيث شغل منصب نائب رئيس أول، كما شغل عضوية مجلس إدارة البنك الصناعي من عام 2010 إلى عام 2011 وعضوية مجلس إدارة شركة المتحدة للحديد من عام 2001 إلى عام 2014.

ويشغل حالياً عضوية لجنة أخلاقيات البحوث في مركز دسمان للسكر منذ عام 2010.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد/ عبد الرحمن يتولى رئاسة لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / بدر سليمان عبدالله الأحمد

حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة عام 1980 من جامعة الكويت، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1983 / الولايات المتحدة الأمريكية. وتمتد خبرة السيد/ بدر إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة مناصب منها:

- مراقب المحاسبة ديوان الموظفين (1983 - 1985).
 - مقيد في جدول المحاسبين القانونيين بالمملكة العربية السعودية (بالرياض) تحت رقم 212 في 14/9/1407 هجري.
 - محلل ميزانيات الشركات / سوق الكويت للأوراق المالية (1985 - 1986).
 - نائب مدير إدارة التموين / الشركة الكويتية لخدمات الطيران (1986 - 2002).
 - مدير عام / الشركة المتحدة للدواجن (2007 - 2008).
 - مدير مؤسسة سيفواي للتجارة العامة والمقاولات منذ 1989 حتى تاريخه.
 - نائب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2010/4/7 إلى 2010/5/11.
 - رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2010/5/11 إلى 2011/3/23.
 - عضو مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2011/3/23 إلى 2012/4/29.
 - عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الأوراق المالية من عام 2000 حتى سبتمبر عام 2019.
- وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 25 يونيو 2013، فإن السيد/ بدر يتولى رئاسة لجنة التدقيق وعضوية لجنة إدارة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الدكتور/ أرشيد عبدالهادي زيد مبارك الحوري

حاصل على ليسانس حقوق وشريعة سنة 1986 من جامعة الكويت، كما حصل على دبلوم عالي بالقانون الإداري عام 1994/1993 من أكاديمية الشرطة / مصر، وماجستير حقوق إداري عام 1996 من جامعة القاهرة / مصر، ودكتوراه في الحقوق (القانون العام - إداري) عام 2001 من جامعة عين شمس / مصر. وتمتد خبرة الدكتور/ أرشيد إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة وظائف ومناصب منها:

- مدير الإدارة القانونية في الحرس الوطني (1994 - 2007).
 - مستشار سمو رئيس الحرس الوطني (2007 - 2008).
- كما شغل الدكتور/ أرشيد عضوية مجلس إدارة شركة التجاري للاستثمار خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2013، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة ياكو الطبية وحالياً رئيساً لمجلس إدارتها، فضلاً عن عمله كمنتدب للتدريس بكلية الحقوق / جامعة الكويت خلال الفترة منذ عام 2012 حتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك منذ 6 يوليو 2013، فإن الدكتور/ أرشيد يشغل عضوية لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / مساعد نوري مساعد الصالح المطوع

حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 1998 من جامعة سافوك / الولايات المتحدة الأمريكية، وكان أيضاً زميل في جامعة هارفارد في مركز الشؤون الدولية Harvard University's Center for International Affairs.

- ويمتلك السيد/ مساعد خبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال الإستثمارات والإستشارات والعقارات والبنوك وإدارة الشركات.
 - يشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة ماس المتحدة للتجارة والمقاولات.
 - نائب رئيس مجلس إدارة سابق ورئيس تنفيذي لشركة مشاريع الوطنية القابضة.
 - تم اختياره ضمن القائمة السنوية المنتقاة من قبل المنتدى الإقتصادي الدولي (دافوس) كما تم تكريمه باعتباره أحد الشخصيات القيادية العالمية الشابة (YGL).
 - عضو في منظمة الرؤساء الشباب (YPO) منذ عام 2004.
 - عضو سابق في مجلس إدارة الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين.
 - حاصل على خبرة مصرفية مع Banque Baring Brothers و FIM Bank.
- وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 30 سبتمبر 2014، فإن السيد/ مساعد يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / حازم مشاري خالد الزيد الخالد

حاصل على بكالوريوس العلوم في تخصص تمويل عام 1996 من الجامعة الأمريكية / واشنطن دي سي، بالإضافة إلى دورات تدريبية متقدمة في المحاسبة والإئتمان والتحليل المالي.

السيد/ حازم خيرة عملية مميزة في مجال الإدارة سواء على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية من خلال عمله في المؤسسات التالية:

- ضابط علاقة في بنك الكويت الوطني من 1996 الى 2000.
 - مدير عام في شركة الخالد للألمونيوم من 2000 إلى 2005.
 - الرئيس التنفيذي للمجموعة في مجموعة شركات الخالد منذ عام 2005 وحتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للألبان منذ عام 2005 وحتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات للإستثمار العقاري منذ عام 2008 وحتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 12 مايو 2015، فإن السيد/ حازم يشغل عضوية كل من لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الآنسة/ رشا يوسف حسين العوضي

حاصلة على البكالوريوس في مجال المحاسبة والمراجعة عام 1992 من جامعة الكويت، كما أنها محاسب قانوني معتمد، متداول أوراق مالية معتمد، محكم، محلل إستثماري عالمي معتمد، مدقق إستثمار ومشتقات مالية معتمد، ومدقق داخلي معتمد. وهي عضو في الجمعية الكويتية للمحاسبين والمراجعين.

الآنسة/ رشا فضلاً عن تأهيلها العلمي العالي فإنها من ذوي الخبرة الطويلة في مجال الإستثمارات. وشغلت خلال حياتها المهنية الوظائف التالية:

- ضابط إستثمار في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والإستثمارات الخارجية (1992 – 1996).
 - ضابط أول في الشركة الكويتية للإستثمار (1997 – 1998).
 - مساعد نائب رئيس العمليات في بيت الإستثمار العالمي (1998 – 1999).
 - نائب رئيس العمليات في بيت الإستثمار العالمي (2000 – 2006).
 - نائب الرئيس الأول في يونيكاب للإستثمار والتمويل (شركة تمويل الإسكان سابقاً) من عام 2006 إلى عام 2019.
 - مدير عام الشركة الكويتية الأولى للخدمات التعليمية من عام 2010 إلى عام 2019.
 - مدير عام شركة الريادة العالمية للخدمات التعليمية من عام 2018 إلى عام 2019.
 - عضوية مجلس إدارة شركة إسكان عمان للإستثمار ورئيس لجنة التدقيق فيها من عام 2008 إلى عام 2019.
- وبالإضافة إلى ذلك تشغل حالياً:
- عضوية مجلس إدارة اتحاد المدارس الخاصة.
 - وبالإضافة إلى كونها عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 4 أبريل 2015، فإن الآنسة/ رشا تشغل عضوية كل من لجنة الحوكمة ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ طلال محمد سلمان الصباح

حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال عام 2001 من الجامعة الأمريكية / واشنطن دي سي، ويعمل الشيخ/ طلال الصباح حالياً في شركة مجموعة الأوراق المالية، كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة الخليج لصناعة الزجاج من عام 2005 إلى عام 2006.
 - شركة صناعات التبريد والتخزين من عام 2003 إلى عام 2008.
- وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن الشيخ/ طلال يشغل عضوية كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / مناف محمد علي المهنا

حاصل على بكالوريوس هندسة معمارية عام 1989 من جامعة ميامي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة المشاريع عام 1997 من جامعة الكويت. وللسيد/ مناف خبرات متنوعة سواء من خلال عمله على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في الجهات التالية :

- وزارة الدفاع - هندسة المنشآت العسكرية - مراقب للمشاريع الخاصة (مشاريع قوات التحالف) من عام 1992 إلى عام 2006.
- شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة من عام 2006 إلى عام 2018.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأولى لتسويق الوقود من عام 2009 إلى عام 2010.

- عضو مجلس إدارة شركة الخليج الوطنية القابضة من عام 2010 إلى عام 2017.
 - عضو مجلس إدارة شركة الإمتيازات الخليجية القابضة من عام 2010 إلى عام 2018.
 - المدير التنفيذي لشركة بلاتينيوم المتحدة منذ عام 2003 حتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن السيد مناف يشغل عضوية كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك بشكل عام بما في ذلك وضع الأهداف الإستراتيجية، وإعتماد خطط العمل، وتحديد إستراتيجية ونزعة المخاطر، وتطوير معايير الحوكمة، وإعتماد السياسات، وتطوير الثقة العامة في إدارة البنك بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنظيم أعمال البنك وتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامته المالية، والحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، والتركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي، وغير ذلك من مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق المجلس بموجب القوانين واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

ويولي مجلس الإدارة أهمية كبيرة لتطبيقات الحوكمة، حيث يحرص على خلق ثقافة القيم المؤسسية لدى كافة العاملين في البنك من خلال العمل الدائم على تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتحسين معدلات الأداء والإلتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية خاصة قواعد ونظم الحوكمة. وعلى ذلك، يتبنى المجلس حزمة من النظم والسياسات والتقارير التي يسعى إلى تطبيقها بشكل فعال كثقافة مؤسسية وليس كتعليمات رقابية.

أبرز إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2019

- اعتماد إستراتيجية البنك (صياغة المستقبل 2024).
- المراجعة الدورية لتقارير إستراتيجية إدارة المخاطر.
- مراجعة وإعتماد البيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك.
- المراجعة المستمرة لهيكل التنظيمي للبنك وإعتماد التعديلات عليه وكذلك مراجعة هيكل الحوكمة ومجلس الإدارة.
- مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير قطاع إدارة المخاطر بشأن كفاية رأس المال الخاصة بالشركة التابعة.
- مراجعة وإعتماد المنهجية المتعلقة بإختبارات الضغط.
- اعتماد الميزانية التقديرية للبنك.
- مراجعة التقارير الخارجية الخاصة بتقييم المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا وأمن المعلومات وخطة العمل.
- اعتماد التحديتات التي تمت على النظم الداخلية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
- اعتماد التحديتات على السياسات والمتطلبات الخاصة بقواعد الحوكمة.
- مراجعة الملخص المُعد حول تحديث تعليمات قواعد ونظم الحوكمة، وإعتماد جدول زمني يوضح الإجراءات التي سيتخذها البنك لموائمة أوضاعه خلال المدة المحددة للتطبيق الرسمي لهذه التعليمات.
- مراجعة وإعتماد شروط ومتطلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة، وتحديد الأعضاء المستقلين من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين.
- اعتماد التحديتات على سياسات إدارة المخاطر لدى البنك.
- اعتماد التحديتات على السياسات المختلفة التي تقوم عليها أنشطة البنك.
- اعتماد تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ورئيس الجهاز التنفيذي وتحديث آلية التقييم.
- اعتماد معايير قياس أداء أعضاء الإدارة التنفيذية وتحديث نظام تقييم أداء الموظفين.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأنشطة البنك ووظائفه المختلفة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس.
- مراجعة وتقييم أداء المحافظ الإئتمانية والإستثمارية والقروض.
- متابعة ملاحظات ومخالفات الجهات الرقابية والإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2018 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن.
- مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجي.
- اعتماد خطة التعاقب الوظيفي.
- اعتماد خطة إستمرارية الأعمال والتقارير الخاص بإختبار هذه الخطة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهامها ومسؤولياتها الرئيسية وأبرز إنجازاتها

في إطار تأصيل قواعد الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمس لجان منبثقة عن المجلس وذلك لتعزيز رقابة المجلس على العمليات المهمة في المجموعة، لكل منها نظام داخلي يوضح مهامها ومسؤولياتها وينظم عملها وما يتعلق بإعداد التقارير الدورية في ضوء طبيعة مهامها ومسؤولياتها ورفعها إلى مجلس الإدارة فضلاً عن تقارير المتابعة المرفوعة إلى رئيس مجلس الإدارة، من هذه اللجان أربع لجان تتولى المساعدة في الإشراف على تطبيقات الحوكمة بمحاورها المختلفة. بالإضافة إلى لجنة القروض المعنية بمحفظة التسهيلات الائتمانية، وذلك وفقاً لما يلي:

لجنة الحوكمة	
تشكيل اللجنة	المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة
الآنسة/ عنود فاضل الحذران السيد/ حازم مشاري الخالد الآنسة/ رشا يوسف العوضي	رئيساً للجنة
إعداد وتحديث دليل حوكمة يتم إعماله من مجلس الإدارة على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة في تعليمات البنك المركزي بشأن قواعد الحوكمة كحد أدنى. ويتم نشر دليل موجز بأبرز ما تتضمنه تعليمات البنك المركزي المذكورة من قواعد وضوابط على الموقع الإلكتروني للبنك.	<p>المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> مراجعة التقارير السنوية الخاصة بقطاع الإلتزام والحوكمة بفرض متابعة تنفيذ ما يتضمنه دليل الحوكمة من قواعد وضوابط ومتابعة ممارسات الحوكمة في البنك وإقتراح ما يلزم من تحسينات بشأنها ومتابعة مدى قدرة الشركات التابعة على إستيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها، وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة لإعتماد التوصيات والمقترحات التي تتضمنها. التحقق من أن تقرير الحوكمة ضمن التقرير السنوي للبنك يتضمن مدى إلتزام البنك بتعليمات ودليل الحوكمة، وبيان أسباب عدم الإلتزام في حال وجودها. إقتراح/مراجعة أي تعديل على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك مرتبط بقواعد ونظم الحوكمة. إقتراح/مراجعة مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي مع مراعاة الفصل بين هاتين الوظيفتين وإستقلاليتهما. مراجعة لائحة النظام الداخلي لمجلس الإدارة وسياسات الحوكمة المختلفة كميثاق السلوك المهني، سياسة إستغلال المعلومات الداخلية لأغراض المتاجرة "المطلعين"، سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة، سياسة تعارض المصالح، سياسة الإفصاح والشفافية، سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات، وغير ذلك من النظم الداخلية وسياسات ومتطلبات الحوكمة وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية.
مراجعة مستمرة لدليل الحوكمة والتحقق من الإلتزام بما جاء فيه.	
مراجعة التقارير السنوية الخاصة بالإلتزام والحوكمة في البنك لعام 2018، والتي تتضمن مدى التحقق من قدرة الشركات التابعة على إستيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها ومنها إلى مجلس الإدارة للمراجعة مع التوصيات اللازمة.	
مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة إستغلال المعلومات الداخلية لأغراض المتاجرة "المطلعين".	
مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة تعارض المصالح.	
مراجعة التحديثات على ميثاق السلوك المهني.	
مراجعة التعديلات المقترحة على بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي.	
الإطلاع على التحديثات الصادرة على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة بناءً على تعميم البنك المركزي تاريخ 10 سبتمبر 2019.	
مراجعة الجدول الزمني المقترح الذي يوضح الإجراءات المزمع إتخاذها من قبل البنك لموائمة أوضاعه مع التعليمات المحدثة لقواعد ونظم الحوكمة.	
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2019	

لجنة التدقيق	
تشكيل اللجنة	السيد/ بدر سليمان الأحمد الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري السيد/ حازم مشاري الخالد الآنسة/ رشا يوسف العوضي رئيساً للجنة
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	<ul style="list-style-type: none"> · مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك. · مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية للبنك. · مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية. · الإشراف على ودعم إستقلالية وظيفية التدقيق الداخلي. · مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات. · التحقق من إتزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة. · المهام والمسؤوليات ذات الصلة بالتدقيق الداخلي والخارجي ونظم الرقابة الداخلية.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2019	<ul style="list-style-type: none"> - المراجعة الدورية لبيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك. - مراجعة ومتابعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2018 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن. - مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين. - التوصية بإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين ومراجعة الشروط التعاقدية المتعلقة بهم. - تكليف مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين لفحص أنظمة الرقابة الداخلية والتحقق من الإلتزام بتطبيق قانون الإمتثال الضريبي وإتفاقية معايير الإبلاغ المشترك. - الإطلاع على نتائج التفتيش التي قام بها بنك الكويت المركزي والتي تم إستلام التقارير الخاصة بها والعمل على متابعتها. - مراجعة ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي. - متابعة تنفيذ خطة التدقيق المعتمدة لعام 2019 وآخر المستجدات المرتبطة بها. - تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي ومراجعة آلية ونموذج التقييم. - مراجعة خطة التدقيق الداخلي لعام 2020. - مراجعة التحديثات التي تمت على ميثاق التدقيق الداخلي. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة تعيين وتدوير واستقلالية مراقبي الحسابات الخارجيين. - مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي للجنة التدقيق.

لجنة إدارة المخاطر

<p>السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي السيد/ بدر سليمان الأحمد الشيخ/ طلال محمد الصباح السيد/ مناف محمد المهنا</p> <p>رئيساً للجنة</p>	<p>تشكيل اللجنة</p>
<p>مراجعة إستراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية للبنك قبل إعتماها من مجلس الإدارة، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة في هذا الشأن.</p> <p>مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل تقديمها وإعتماها من مجلس الإدارة.</p> <p>الإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لإستراتيجية وسياسة المخاطر بالإضافة إلى قيامها بتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة مختلف أنواع المخاطر.</p> <p>مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة وإتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.</p> <p>مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل إدارة المخاطر حول إنكشافات البنك على المخاطر والإلتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات إحتساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي ونتائج إختبارات الضغط.</p>	<p>المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة</p>
<p>المراجعة الدورية لتقارير إستراتيجية إدارة المخاطر.</p> <p>مراجعة المنهجية المتعلقة بإختبارات الضغط.</p> <p>مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر.</p> <p>مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بمؤشرات المخاطر الرئيسية.</p> <p>مراجعة تحليل محافظ الإئتمان التجاري والخدمات المصرفية الدولية وإئتمان الأفراد والإستثمارات.</p> <p>مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة.</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على سياسات إدارة المخاطر قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتقاد.</p> <p>مراجعة إطار عمل أمن المعلومات.</p> <p>مراجعة سياسة وخطة إستمرارية الأعمال وتقرير إختبار خطة إستمرارية الأعمال.</p> <p>مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع إدارة المخاطر.</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي للجنة إدارة المخاطر.</p>	<p>أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2019</p>

لجنة الترشيحات والمكافآت

<p>السيد/ مساعد نوري الصالح الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري السيد/ مناف محمد المهنا</p> <p>رئيساً للجنة</p>	<p>تشكيل اللجنة</p>
<p>تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً للمعايير المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.</p> <p>إجراء مراجعة سنوية للإحتياجات التدريبية المناسبة واللازمة لأعضاء مجلس الإدارة بغرض تنمية مهاراتهم وقدراتهم التي تتطلبها عضوية مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن ذلك.</p> <p>إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو على حدة.</p> <p>التأكد من أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة.</p> <p>مراجعة/تحديث سياسة المكافآت على أساس سنوي أو حسب متطلبات البنك المركزي أو مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية تعديلات/تحديثات ولا يعمل بهذه التعديلات/التحديثات إلا بعد إعتامها من مجلس الإدارة.</p> <p>إجراء تقييم سنوي لمدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها.</p> <p>تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن حجم وطبيعة المكافآت المقترحة لرئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه (أعضاء الإدارة التنفيذية العليا).</p> <p>التحقق من أن سياسات وممارسات منح المكافآت لدى الشركات المالية التابعة للبنك والفروع الخارجية (إن وجدت) تتماشى مع سياسة المكافآت لدى البنك ومع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة.</p> <p>إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة المكافآت، ويمكن إجراء ذلك عن طريق إدارة التدقيق الداخلي في البنك أو جهة إستشارية خارجية.</p>	<p>المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة</p>
<p>تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ومراجعة نماذج تقييم الأداء.</p> <p>مراجعة خطة تدريب أعضاء مجلس الإدارة المقترحة لعام 2019.</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على شروط ومتطلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة، وكذلك مراجعة هيكل مجلس الإدارة.</p> <p>المراجعة الدورية لسياسة المكافآت قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد.</p> <p>مراجعة خطة التعاقب الوظيفي.</p> <p>مراجعة تقرير التدقيق الداخلي بشأن سياسة المكافآت.</p> <p>مراجعة التقارير والمعلومات الدورية المقدمة من قطاع الموارد البشرية.</p> <p>مراجعة آلية تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس.</p> <p>مراجعة تحديث نظام تقييم أداء الموظفين.</p> <p>المراجعة الدورية لسياسة المكافآت الخاصة بالشركة التابعة.</p> <p>مراجعة ما يتعلق بتحديد بعض من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين كأعضاء مستقلين.</p>	<p>أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2019</p>

لجنة القروض	
تشكيل اللجنة	الشيخ/ أحمد دعيح الصباح الآنسة/ عنود فاضل الحذران السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي السيد/ مساعد نوري الصالح الشيخ/ طلال محمد الصباح
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة وتعديل واعتماد السياسة الإئتمانية. مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الإئتمانية المقررة للدول، وحدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة المحددة للبنوك. مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي. مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد وإعادة جدولة التسهيلات الإئتمانية. منح الموافقات المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية وفق السياسة الإئتمانية المعتمدة، وذلك وفقاً للتشريعات القائمة وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2019	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة وتعديل السياسة الإئتمانية. مراجعة وإعتماد التسهيلات الإئتمانية ضمن الحدود المقررة لها من مجلس الإدارة. متابعة أوضاع المحفظة الإئتمانية للبنك والمخاطر المتصلة بها.

إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والحضور

يوضح الجدول التالي عدد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2019 مع بيان مشاركة الأعضاء في حضور الإجتماعات:

مجموع اجتماعات الأعضاء	لجنة القروض	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة	اجتماعات مجلس الإدارة	إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2019
84	45	4	9	9	4	13	
عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة							أعضاء مجلس الإدارة
54	41					13	الشيخ/ أحمد الصباح
51	36			*1	4	10	الآنسة/ عنود الحذران
29	*2	4	*1	7		12	السيد/ مناف المهنا
63	41		*1	9		12	السيد/ عبدالرحمن العلي
22			7	6		9	السيد/ بدر الأحمد
23	*1	3	8	*1		10	الدكتور/ أرشيد الحوري
37	27	3				7	السيد/ مساعد الصالح
39	25			5		9	الشيخ/ طلال الصباح
26			9	*1	4	12	الآنسة/ رشا العوضي
10			4		1	5	السيد/ حازم الخالد

ملاحظات:-

* عضو بديل لإستكمال النصاب القانوني.

ونشير في هذا الصدد إلى أن اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2019 تتوافق مع قواعد الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي والنظم الداخلية المنظمة لأعمال المجلس ولجانه، وذلك من حيث عدد الاجتماعات، ودوريتها، والنصاب القانوني للحضور، والموضوعات التي يتم مراجعتها ومناقشتها من قبل الاعضاء.

تقييم مجلس الإدارة

تطبيقاً لقواعد الحوكمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت - من خلال منهجية التقييم الذاتي وفق مجموعة من النماذج والمؤشرات المعتمدة في هذا الشأن - بتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس بشكل سنوي، ويتم عرض هذا التقييم على مجلس الإدارة للمراجعة والإعتماد وتبني التوصيات اللازمة في هذا الخصوص والتي تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضاؤه في المجالات المتصلة بعمل المجلس وجوانب التطوير والتدريب اللازمة للأعضاء. وقد جاءت نتائج التقييم إيجابية فيما يتعلق بأداء وأعمال المجلس.

بيان مجلس الإدارة عن مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة التحقق من أن أعماله تتم في إطار التشريعات ذات الصلة والتعليمات الرقابية خاصة الصادرة من بنك الكويت المركزي، كما أنه مسؤول عن سلامة البنك المالية وأن البنك يدار بشكل حصيف وفي حدود مقبولة من المخاطر وبما لا يُعرض البنك لأية مخاطر غير محسوبة قد تؤدي إلى خسائر مادية وغير مادية، بجانب توافر نظم الرقابة الداخلية المناسبة.

وفي هذا الإطار فقد اعتمد المجلس هيكلًا تنظيميًا ملائمًا لطبيعة وأنشطة البنك ولتنفيذ إستراتيجيات البنك وأهدافه والقيام بأعماله في إطار قواعد الحوكمة الرشيدة، يتضمن أشكالاً من الرقابة على أنشطة البنك بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والإلتزام والحوكمة، مع مراعاة تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات لكل الوحدات التي يشتملها ذلك الهيكل، مع الأخذ بالإعتبار نظم الرقابة الداخلية بما تشتمله من الرقابة الثنائية والفصل في المسؤوليات وتوافر السياسات والإجراءات وتوصيف مختلف الوظائف.

وفي إطار التحقق من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنك وذلك لحماية أصوله وسلامته المالية وكفاءة عملياته، يقوم المجلس بالتحقق بصورة منتظمة من السياسات والضوابط ووظائف الرقابة الداخلية (بما فيها التدقيق الداخلي / إدارة المخاطر / الإلتزام والحوكمة) من أجل تحديد المجالات التي تتطلب تحسين، بالإضافة إلى تحديد ومعالجة المخاطر والقضايا الهامة، فضلاً عن أن موضوع نظم الرقابة الداخلية يعتبر أحد البنود المتكررة في جدول أعمال مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشة أية تطورات في هذا المجال والتحقق من تصويب أي ملاحظات مثارة بشأنها.

كما يقوم المجلس من خلال التقارير الدورية المقدمة له من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة وإعتماد قواعد ومعايير وأدلة الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المناسبة لعمل وأنشطة البنك مع الأخذ بالإعتبار كافة فروع وشركائه التابعة، والتحقق من فاعليتها وتطوير تلك القواعد والمعايير وفقاً للتطورات التي تطرأ عليها، كل ذلك بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة. وتشتمل التقارير المنوه عنها أي ملاحظات تثار من قبل الجهات الإشرافية ومراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى التدقيق الداخلي.

في إطار ما تقدم فإن مجلس الإدارة يرى أن نظم الرقابة الداخلية في البنك مناسبة.

تقرير المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكليف مراقب حسابات مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنك، وخلال عام 2019 تم تكليف مكتب بروتييفيتي، وبموافقة بنك الكويت المركزي، لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك لعام 2018، حيث أفاد وفق تقريره المؤرخ 2019/6/24 أن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك وشركته التابعة قد تم إنشاؤها والإحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 يناير 2018. وأن الملاحظات التي تم رفعها لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة لعام 2018، وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات المذكورة، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، مرضية. وفيما يلي التقرير المذكور.

السادة/أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

البنك التجاري الكويتي
شارع مبارك الكبير
الصفحة 13029
دولة الكويت

التاريخ 24 يونيو 2019

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 12 مارس 2019، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") والشركات التابعة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، كما يلي:

▪ شركة التجاري للوساطة المالية

وقد شمل الفحص كافة الإدارات و الأنشطة بالبنك وهي كما يلي:

- الحوكمة
- بيئة الرقابة العامة
- الخزينة والاستثمارات
- الخدمات المصرفية للأفراد
- وحدة الاتصالات والعلاقات الخارجية
- الإئتمان التجاري
- العمليات
- الموارد البشرية
- القانونية
- الالتزام
- مكافحة غسل الأموال
- التدقيق الداخلي
- الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة
- الخدمات العامة
- إدارة المخاطر
- وحدة شكاوى العملاء
- الرقابة المالية والتخطيط
- تكنولوجيا المعلومات
- الإستراتيجية والتخطيط
- إدارة المنشآت والعقارات
- أنشطة الأوراق المالية
- مكافحة الإحتلاس والإحتيال
- سرية معلومات العملاء
- الإئتمان

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 يناير 2019، أخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحمور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك التعليمات ذات الصلة، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والامتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة. إن الهدف من التقرير هو اعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الإجراءات و الانظمة المتبعة

بروتيفتي

واجه المستقبل بثقة

بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة و انه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الإستثناءات للأمور الموضوعية للتقارير المقدمة إلى مجلس إدارة البنك، ونظرا لطبيعة وحجم عمليات المجموعة، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2018، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظتنا، نفيد بأن:

- أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك وشركته التابعة المذكورة أعلاه في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 يناير 2019.
- ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018.
- ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



فيصل صقر الصقر
ترخيص رقم 172 فئة "أ"
بروتيفتي ممبر فيرم الكويت ذ.م.م

يستمر البنك في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة بإعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافته العامة، ولقد قام البنك خلال العام بالجهود اللازمة التي من شأنها تعزيز الإلتزام بالقيم السلوكية ورفع مستوى الوعي بتلك القيم لدى الموظفين. وقد إلتزم البنك بتحقيق قيم الحوكمة وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز التي تبلورت من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات المتبعة في البنك ومنها ما يلي:

ميثاق السلوك المهني

يعتبر ميثاق السلوك المهني المعتمد من مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية للحوكمة لدى البنك، حيث يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الإلتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للبنك وفي تعامله مع موظفيه وعملائه وكافة الجهات الأخرى. ويتم مراجعة هذا الميثاق بصورة دورية للتحقق من مواكبته لكافة التطورات في مجالات الحوكمة وضبط السلوك المهني، كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

تعارض المصالح

يعمل البنك على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك وبإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يحرص البنك على أن يتم إجراء كافة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية/تجارية بحته وتخضع للشروط والأحكام التي تنطبق على التعاملات المماثلة مع الغير دون وجود أي شروط تفضيلية، وذلك من خلال تطبيق سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من مجلس الإدارة، كذلك يقوم البنك وبإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى توافر قائمة بالأطراف ذات العلاقة بالبنك وتبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

الإفصاح والشفافية

يولي البنك أهمية كبيرة للإفصاح الجيد والشفافية على إعتبار أنه يعد أحد الوسائل الهامة لممارسة المساهمين لحقوقهم، وعلى ذلك فقد حرص البنك على توفير سياسة معتمدة بشأن الإفصاح والشفافية تنطبق على أي معلومات متوافرة لدى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما في ذلك أي قطاع/إدارة داخل البنك والتي يتعين الإفصاح عنها للجهات الرقابية المحلية والجهات الأخرى والجمهور، وتهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى تقديم إطار عمل لعملية الإفصاح في البنك وضمان الإلتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والبورصة المتعلقة بالإفصاح والشفافية.

الأشخاص المطلعين

من منطلق حرص البنك على الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية الخاصة بالبنك وعملائه والحد من إمكانية إساءة استخدام تلك المعلومات، تم توفير واستخدام سياسة لتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين بعد مراجعتها من قبل لجنة الحوكمة وإعتمادها من مجلس الإدارة، كما تم إتخاذ مجموعة من الإجراءات ومنها الحصول على الإقرارات والتعهدات المطلوبة من الأشخاص المطلعين وكذلك وضع الترتيبات التعاقدية المناسبة مع الجهات الأخرى المطلعة وإعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها باستمرار فضلاً عن إعداد النماذج والسجلات اللازمة في هذا الشأن.

السرية المصرفية

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملاؤه وغيرهم من أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القوانين والقواعد والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى. كذلك يحرص البنك على إستمرار تطبيق الضوابط الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن ونظم الرقابة الداخلية والتي تقضي بالمحافظة على السرية المصرفية.

أمن المعلومات والأمن السيبراني

في ضوء الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في العمل المصرفي وفي ظل التحديات المترتبة على المخاطر الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال، فإن البنك يحرص على بذل كل الجهود التي من شأنها تعزيز نظم حماية أمن المعلومات وتفادي تلك المخاطر بما يتماشى مع أحدث التطورات والممارسات، وذلك من خلال إعداد واعتماد السياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني وإنشاء إدارة مستقلة ومتخصصة مزودة بالكوادر والموارد اللازمة لتنفيذ ومراقبة تلك السياسات والضوابط ورفع التقارير الخاصة بذلك إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة، فضلاً عن نشر الوعي في هذا المجال.

الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

يهدف البنك من تطبيق سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المعتمدة من مجلس الإدارة إلى تعزيز ثقافة الإنفتاح على موظفيه وأي أشخاص آخرين، وتوفير وسيلة يتم من خلالها إشراكهم في حماية البنك ومصالحه، فضلاً عن إيجاد آلية يتم من خلالها تمكينهم من الإبلاغ عن المعلومات المتوافرة لديهم إلى البنك، بشأن أية معاملات أو تصرفات داخل البنك يشتبه في مخالفتها/تخالف بالفعل القوانين أو التعليمات الرقابية أو السياسات الداخلية، أو بشأن أية عمليات أخرى تتم في البنك بشكل يثير شبهات أو مخاوف معينة، وإمكانية التواصل مع رئيس مجلس الإدارة مباشرة بشأن ذلك، وبما يوفر الحماية اللازمة لهؤلاء المبلغين.

شكاوى العملاء

حرصاً على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يتقدم بها العملاء وتلبية للمتطلبات الرقابية، قام البنك بإنشاء إدارة متخصصة للتعامل مع شكاوى العملاء تعمل بتبعية مباشرة لرئيس الجهاز التنفيذي. ويتوافر لهذه الإدارة سياسة وإجراءات معتمدة تنظم عملها فضلاً عن الآليات المناسبة للتعامل مع الشكاوى، كما تقوم هذه الإدارة بالإشراف على التطبيق الفعال لدليل حماية العملاء، كل ذلك بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

إطار وسياسة المكافآت

يتوافر لدى البنك سياسة معتمدة لمنح المكافآت تشمل جوانب ومكونات منح المكافآت لدى البنك، يتم مراجعتها سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت قبل عرضها على مجلس الإدارة للإعتماد، علماً بأن آخر مراجعة لهذه السياسة تم بتاريخ 2019/10/8.

أهم أهداف سياسة المكافآت

1. تعزيز الحوكمة الفعالة والممارسات السليمة لنظام منح المكافآت المالية بما يتماشى مع إستراتيجية المخاطر.
2. استقطاب والحفاظ على الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءة وأصحاب المهارات والخبرات اللازمة.
3. التحقق من ربط المكافآت المالية بالأداء العام للبنك والتميز الزمني للمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديل المكافآت المالية التي قد تمنح للموظفين في حال الأداء الضعيف/السلبى للبنك وبما يتوافق مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على المدى الطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت

1. يتبنى البنك سياسة مكافآت تشمل كافة العاملين في البنك عن طريق تطبيق نظام التقييم/التدرج الوظيفي ومن خلال هيكل معتمد للرواتب والمزايا يضمن تسكين الموظفين بصورة مناسبة.
2. عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك، يتم الأخذ بالإعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في القطاع المصرفي المحلي.
3. تنقسم المكافآت وفقاً للسياسة إلى: مكافآت ثابتة وتشمل الراتب الأساسي والبدلات والعلاوات الثابتة/التكميلية و المكافآت المتغيرة وهي المكافآت المتعلقة بالأداء، وتعتمد على الأداء المالي للبنك ومساهمة القطاعات/الإدارات في هذا الأداء بالإضافة إلى تقييم أداء الموظفين. وتنقسم هذه المكافآت إلى مكافآت مستحقة الدفع (الحافز السنوي) وهي التي قد يتم دفعها للموظفين بعد نهاية كل سنة مالية بناءً على الأداء المالي للبنك وتقييم وقياس أداء الموظفين خلال تلك السنة، ومكافآت مؤجلة الدفع وهي التي قد يتم دفعها للموظفين على مدى يصل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى وفقاً للأسلوب والنسب والفئات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ووفقاً للمتطلبات الرقابية يتم تطبيق مبدأ الإسترداد (Claw back) لهذا النوع من المكافآت بحيث يمكن تعديلها أو إسترجاعها عند الحالات الإستثنائية مثل الأداء المالي الضعيف/السلبى للبنك .
4. وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك وقواعد الحوكمة، فإن قطاع الإلتزام والحوكمة و قطاع إدارة المخاطر و قطاع التدقيق الداخلي تتبع كل من لجنة الحوكمة و لجنة إدارة المخاطر و لجنة التدقيق على التوالي، ومن الناحية الإدارية فإن الإدارات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رؤساء قطاعي الإلتزام والحوكمة و إدارة المخاطر فيما تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء رئيس قطاع التدقيق الداخلي، وليس للإدارة التنفيذية أي دور في هذا التقييم أو الترقيات أو المكافآت لرؤساء القطاعات المذكورة.

الإفصاح عن المكافآت خلال عام 2019

مجلس الإدارة:

بلغت مكافآت رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك خلال عام 2019 ما مجموعه 445,000 دينار كويتي. ويتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة في القوائم المالية السنوية للبنك والتي تخضع إلى موافقة الجمعية العامة للمساهمين.

كبار التنفيذيين:

بلغت مكافآت خمسة من كبار التنفيذيين في البنك ممن تلقوا أعلى المكافآت خلال عام 2019 متضمناً رئيس الجهاز التنفيذي ورئيس المدراء الماليين ومضافاً إلىهم رئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة المخاطر ما مجموعه 935,128 دينار كويتي.

فئات الموظفين:

ملاحظات	إجمالي المكافآت	عدد الموظفين	الفئة
يتضمن ذلك عدد 9 موظفين يخضع تعيينهم لموافقة بنك الكويت المركزي تقدر مكافآتهم بمبلغ 1,109,340 د.ك.	1,463,318 د.ك.	14	الإدارة التنفيذية والإشرافية (العليا)
تشمل رئيس الجهاز التنفيذي ونائب رئيس الجهاز التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية، رئيس قطاع الخزينة والإستثمار، رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.	691,672 د.ك.	4	الموظفين ذوي صلاحيات إتخاذ قرارات بشأن إنكشافات للمخاطر
تشمل رؤساء قطاع الرقابة المالية والتخطيط، قطاع التدقيق الداخلي، قطاع إدارة المخاطر، قطاع الإلتزام والحوكمة، القطاع القانوني.	588,290 د.ك.	5	الموظفين المسؤولين عن الرقابة المالية و إدارة المخاطر

- تتمثل المكافآت في الراتب الأساسي وبدل درجة وظيفية وعلاوة المواصلات والعلاوة التكميلية، وغيرها من المكافآت الأخرى (البدلات والعلاوات والمزايا الأخرى) مثل الحافز السنوي وبدل تذاكر السفر والتأمين الصحي والمساعدات التعليمية ومكافأة نهاية الخدمة ... وغير ذلك.

- المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تشتمل على المكافآت الثابتة والمكافآت المتغيرة إن وجدت.
- تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات الموظفين لدى البنك.

الإحلال الوظيفي

من منطلق الحرص على حسن سير العمل داخل البنك، فقد قام مجلس الإدارة بإعداد خطة للإحلال الوظيفي بغرض تطوير مستوى إداري ثاني داخل قطاعات البنك المختلفة وتجهيز كوادر فنية يتم إحلالها فيما يشغل لدى البنك من وظائف رئيسية بالسرعة المطلوبة لدرء أية مخاطر في هذا الشأن. ويتم إجراء تقييم للموظفين المناسبين الذين يتم إختيارهم والتي تتوافر فيهم المؤهلات والمتطلبات الواجبه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، وبالتالي تحديد إحتياجاتهم التدريبية حسب خطة وبرنامج محدد.

الإلتزام بقواعد ودليل الحوكمة

- إلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن بقواعد ونظم الحوكمة وكذلك دليل الحوكمة المعتمد، وذلك بالإنتهاء من إعداد وإعتماد النظم والسياسات والمتطلبات الخاصة بقواعد الحوكمة كما يتم تحديث هذه النظم والسياسات بشكل دوري.
- تم إتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بتعزيز فاعلية إشراف المجلس على العمليات المهمة في البنك ومتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة بمحاورها المختلفة.
- يتم تعميم ميثاق وسياسات السلوك المهني وأخلاقيات العمل على أعضاء مجلس الإدارة وكافة موظفي البنك والحصول على توقيعهم بالإلتزام بما جاء بها.
- يتضمن الهيكل التنظيمي المعتمد للبنك أشكالاً مناسبة من الرقابة على أنشطة المجموعة بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والإلتزام والحوكمة، لتحقيق الحوكمة الرشيدة.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي - كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقديم تقريرها في هذا الشأن إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ومنها إلى مجلس الإدارة.
- يتم بشكل سنوي تكليف مراقب حسابات خارجي مستقل بتقييم نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير يتم تقديمه إلى بنك الكويت المركزي في هذا الشأن يتضمن جزءاً خاصاً حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وقواعد الحوكمة. علماً بأن تقرير مراقب الحسابات الخارجي لعام 2018 لم يتضمن أي ملاحظة بشأن قواعد الحوكمة.
- كما شرع البنك في إتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها مواءمة أوضاعه مع التحديثات التي طرأت على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة التي صدرت في شهر سبتمبر 2019، حيث يتطلب الأمر إجراء بعض التعديلات على النظام الأساسي للبنك من حيث زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة وإضافة أعضاء مستقلين إلى تكوين وتشكيل المجلس واللجان المنبثقة عنه بالإضافة إلى تعديل النظم الداخلية للمجلس واللجان وغيرها من سياسات ومتطلبات الحوكمة الأخرى خلال المهلة الزمنية المقررة للتطبيق الرسمي لتلك التحديثات في 30 يونيو 2020.

حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

تعكس نظم عمل البنك وسياساته وممارساته ما تتضمنه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية من ضوابط وإجراءات بشأن حماية حقوق المساهمين واصحاب المصالح وتتضمن معاملتهم بصورة متساوية بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويب أي تجاوزات لحقوقهم وذلك عن طريق توفير معلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين.

كما يعي البنك أن حماية حقوق الأطراف ذات المصالح مع البنك تمثل ركائز الحوكمة الجيدة وأن النجاح النهائي للبنك إنما هو ثمرة العمل المشترك فيما بين الأطراف المختلفة، وتشمل الأطراف أصحاب المصالح على أي شخص أو جهة لديها علاقة مع البنك مثل المودعين، المساهمين، العاملين في البنك، الدائنين، العملاء، الموردين، والمجتمع وأي جهة أخرى ذات علاقة بالبنك.

اللجان التنفيذية

يتوافر لدى البنك ثمانية لجان تنفيذية/إدارية تتبع رئيس الجهاز التنفيذي، وذلك على النحو التالي:

1. **لجنة الإئتمان والاستثمار:**
تتضمن مهامها مراجعة كافة حالات القروض والطلبات الإئتمانية والاستثمارية وتقديم التوصيات إلى لجنة القروض المنبثقة عن المجلس و إتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وفقاً للصلاحيات القائمة في البنك.
2. **لجنة الموجودات والمطلوبات:**
تتضمن مهامها اتخاذ القرارات اللازمة بشأن هيكل الميزانية العمومية وأسعار الفائدة وإدارة السيولة، مع الأخذ بالإعتبار كافة المخاطر ذات الصلة ومراجعة كافة التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر.
3. **لجنة المخصصات:**
تتضمن مهامها دراسة وتقييم التسهيلات الإئتمانية المستحقة لكل عميل وتحديد المخصصات المطلوبة مقابل هذه التسهيلات الإئتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمعايير الدولية ذات الصلة.
4. **لجنة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر العمليات:**
تتضمن مهامها وضع إستراتيجية وسياسات البنك بشأن تكنولوجيا المعلومات وأمن تكنولوجيا المعلومات وضمان توافقها مع إستراتيجية أعمال البنك، ومتابعة الإجراءات الخاصة بتنفيذها، كما ستكون مسؤولة عن الإشراف ومناقشة ومراجعة قضايا المخاطر التشغيلية على مستوى البنك.
5. **لجنة المشتريات والعطاءات:**
تتضمن مهامها النظر في المشتريات وإختيار العطاءات البالغ قيمتها تسعة آلاف دينار كويتي أو أكثر قبل عرضها على الإدارة العليا في البنك للموافقة وفقاً للصلاحيات.
6. **لجنة الإدارة:**
يشارك بها كافة رؤساء القطاعات/الإدارات في البنك، وتتضمن مهامها إحداث التنسيق اللازم بين كافة قطاعات/إدارات البنك لتحقيق الأهداف المذكورة في إستراتيجية البنك وخططه وسياساته المعتمدة وتنفيذها، وضمان تبادل المعلومات وتدفقها بين قطاعات/إدارات البنك من جهة، والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من جهة أخرى.
7. **لجنة الإخطار عن المعاملات المشبوهة:**
تم تشكيل هذه اللجنة بناءً على تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ 12 أغسطس 2019، وذلك بهدف إتخاذ القرارات اللازمة بشأن حالات الإخطار عن المعاملات المشبوهة، وتحديد عما إذا كان سيتم إبلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية (KFIU) بشأن كل حالة من هذه الحالات من عدمه.
8. **لجنة الأصول الخاصة:**
تم تشكيل هذه اللجنة بغرض تعزيز القرارات التي يتم إتخاذها من قبل إدارة البنك بشأن الفوائد و/أو المديونيات التي لم يتم تحصيلها وذلك بهدف حفظ حقوق البنك ومساهميه.

الإدارة التنفيذية والإشرافية

إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف عام 1984 من الجامعة الأمريكية / مصر، إنضمت للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية، ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية من ديسمبر 2010 ورئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة من يونيو 2010 وحتى فبراير 2012 وفي أبريل 2012 تمت ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014. وقبل إلحاقها للعمل بالبنك التجاري الكويتي، عملت الأنسة/ إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية، ولديها دراية واسعة بكافة مجالات العمل المصرفي وتوجهات القطاع المصرفي في الكويت نظراً لخبرتها الطويلة في القطاع التي تناهز 35 عاماً.

سحر عبدالعزيز الرميح

نائب رئيس الجهاز التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية

حاصلة على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد عام 1988 من جامعة الكويت، تتمتع بخبرة تتجاوز 30 عاماً في مجال الإئتمان التجاري. التحقت للعمل بالبنك التجاري الكويتي في عام 2000 بعد أن عملت قرابة 12 عاماً في مؤسسات مالية كويتية أخرى. والسيدة/ سحر تقوم مع فريق العمل التابع لها بإدارة المحفظة الإئتمانية التجارية بالبنك، وقد تم تكليفها خلال الفترة من 9 ديسمبر 2015 إلى 30 يونيو 2018 بمهام مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة، كما تم تكليفها بتاريخ 23 سبتمبر 2018 بمهام مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية بالوكالة، وقد تم ترقيتها في ديسمبر 2018 لتصبح نائب رئيس الجهاز التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية.

مسعود الحسن خالد

رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1981 من جامعة بنجاب / لاهور - باكستان، وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان. يعمل السيد/ مسعود بالبنك التجاري الكويتي منذ 28 عاماً تقلد خلالها مهام مختلفة، وهو لديه القدرة على إدارة الأعمال بما يتناسب مع إستراتيجية البنك ودعامته المالية، كما يمتلك مهارات في التواصل وتقديم المعلومات وتطوير العلاقات، كذلك فهو على استعداد لإستيعاب التطورات المهنية المستمرة ويؤمن بخطط التعاقب الوظيفي والتدريب المهني ويشجع عليه بهدف تحسين أداء فريق العمل.

حسين علي العريان

مدير عام - قطاع الخزينة والإستثمار

حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب وإدارة الأعمال (التسويق) عام 1992 من جامعة ولاية كاليفورنيا ساكرامنتو / الولايات المتحدة الأمريكية، ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 25 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية، وقد تدرج في عدة وظائف قيادية خلال فترة عمله إلى أن التحق للعمل بالبنك التجاري الكويتي بتاريخ 18 فبراير 2018 كمدير عام لإدارة الخزينة ثم شغل بتاريخ 23 سبتمبر 2018 وظيفة مدير عام قطاع الخزينة والإستثمار.

هنادي أحمد المسلم

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد (بالوكالة)

حاصلة على شهادة بكالوريوس في العلوم السياسية والإدارة العامة عام 1990 من جامعة الكويت، خبرة 27 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، عملت لدى بيت التمويل الكويتي بوظيفة مشرف خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 1995، كما عملت بوظيفة مساعد مدير فرع لدى بنك الخليج خلال الفترة من عام 1995 إلى عام 1998 إلى أن التحقت للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 1998 كمديرة فرع، وتدرجت وظيفياً لتصبح نائب مدير منطقة، ثم مدير منطقة، إلى أن تم تكليفها لتصبح مدير عام بالوكالة لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد منذ 12 نوفمبر 2019.

بول عبدالنور داود

مدير عام - قطاع العمليات

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 2006 من جامعة كندي ويسترن - الولايات المتحدة الأمريكية. للسيد / بول خبرة تصل إلى 38 سنة في البنك التجاري الكويتي حيث إنضم للعمل بالبنك في عام 1981. وقد عمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مدير عام في نفس القطاع، وإعتباراً من 9 ديسمبر 2015 تم تكليف السيد/ بول بمهام مدير عام قطاع العمليات بالوكالة، ثم مديراً عاماً بالأصالة ابتداءً من 28 يونيو 2016.

منير عبدالسلام صالح

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة و مدير عام القطاع القانوني

حاصل على ليسانس في الحقوق عام 2019 من جامعة القاهرة، وهو محام مُقيد للترافع أمام محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا، مُحكم دولي مُقيد بمركز التحكيم لدول مجلس التعاون الخليجي وعضو إتحاد المحامين العرب - عضو الجمعية المصرية للقانون الدولي.

وقد مارس العمل القانوني الخاص منذ عام 1990 في جمهورية مصر العربية ثم في دولة الكويت منذ عام 1998 لدى أحد أكبر مكاتب المحاماة وتولى خلالها (منتدباً لفترة محددة) أعمال المستشار القانوني لبنك برقان، ثم تولى مهام مدير الإدارة القانونية بشركة مجموعة الأوراق المالية منذ عام 2001 وحتى بداية عام 2019 إلى أن تبوأ منصبه بالبنك التجاري الكويتي في مايو 2019. وخلال مسيرته استصدر العديد من الأحكام لصالح المؤسسات التي عمل بها فضلاً عن اسهاماته في العديد من لجان سن القوانين واللوائح التنفيذية.

أحمد محمد فرحات

رئيس قطاع التدقيق الداخلي

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1994 من كلية التجارة جامعة القاهرة. كما أنه حاصل على شهادات مهنية متخصصة في عدة مجالات منها شهادة مدقق أنظمة رقابة داخلية وشهادة محلل مخاطر وشهادة فاحص أعمال الإحتيال والتزوير. عمل السيد / أحمد في عدة مناصب مختلفه في مجالي التدقيق والمخاطر في بنوك وشركات مختلفة بدولة الكويت والإمارات العربيه المتحدة ومصر. وتمتد خبرته لنحو 22 سنة في مجال التدقيق الداخلي وأسس ومبادئ الحوكمة السليمة وإدارة المخاطر، كما لديه خبرة في مجالات أعمال البحث والتحري المتعلقة بعمليات الإحتيال في البنوك والمؤسسات المالية. إنضم إلى البنك التجاري الكويتي في شهر مايو 2015 كنائب رئيس إدارة التدقيق الداخلي، وعين رئيساً لإدارة التدقيق الداخلي بتاريخ 25 أكتوبر 2015.

أبهيك جواسمي

رئيس مدراء المخاطر

حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية (BTECH) من المعهد الهندي للتكنولوجيا / الهند، وكذلك حاصل على شهادة عليا في الإدارة (PGDM) من المعهد الهندي للإدارة، وشهادة محلل مالي معتمد (CFA) من معهد المحللين الماليين المعتمدين في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى شهادة مدير مخاطر مالي معتمد (FRM) في مجال إدارة المخاطر من الجمعية الدولية لخبراء المخاطر المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة التحكم في المخاطر ونظم المعلومات (CRISC) من جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويتمتع السيد / أبهيك بخبرة تناهز 28 عاماً في القطاع المصرفي منها 19 عاماً في مجال الإئتمان وإدارة المخاطر، حيث عمل في بنوك معروفة مثل بنك ICICI وبنك HSBC في الهند، وبنك البحرين الوطني ومجموعة البنك الأهلي المتحد في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد إلتحق بالبنك التجاري الكويتي بتاريخ 21 يونيو 2017 ليشغل وظيفة رئيس إدارة المخاطر.

تميم خالد الميعان

مدير عام - قطاع الإلتزام والحوكمة

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 2000 من جامعة الكويت، وشهادة إختصاصي مكافحة غسل الأموال المعتمد (CAMS) يتمتع بخبرة مصرفية تفوق 19 عاماً في مجال الإشراف والإلتزام الرقابي من خلال عمله لدى كل من بنك الكويت المركزي وعدة بنوك تقليدية وإسلامية محلية وأجنبية، وقد إنضم السيد/ تميم للعمل في البنك التجاري الكويتي كمدير عام قطاع الإلتزام والحوكمة منذ 24 يونيو 2018.

صديق جعفر عبدالله

مدير عام - قطاع الموارد البشرية

حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال عام 2004 من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال في عام 2007، لديه 15 عام من الخبرة في المجال المصرفي بدولة الكويت، حيث تدرج وظيفياً من إدارة خدمة العملاء، إلى التحليل المالي والإستراتيجي، وصولاً إلى إدارة الموارد البشرية، وقد إنضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2016 كمدير تنفيذي بقطاع الموارد البشرية ومنذ 2 ديسمبر 2018 تم تكليفه بالقيام بمهام مدير عام قطاع الموارد البشرية.

بدر محمد مصلى قمحية

مدير عام - قطاع تكنولوجيا المعلومات (بالوكالة)

حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر عام 2000 من جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية، ولديه خبرة عملية تزيد عن 19 عاماً. إنضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2007 كمساعد مدير تطوير البرمجيات في إدارة تكنولوجيا المعلومات وتدرج بمهامه إلى أن عين في فبراير 2017 مديراً عاماً بالوكالة للقطاع.

خلال عمله بالبنك التجاري قام السيد/ بدر وفريق عمله بتطوير وإنشاء العديد من الأنظمة والبرمجيات التي ساهمت في تطوير سير أعمال البنك وتطوير كافة القطاعات إبتداءً من تطوير النظام المصرفي الرئيسي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق أجهزة الهاتف وتطوير مركز الاتصالات والرسائل النصية وبرمجيات البطاقات الذكية، وقد توجت هذه الإنجازات بتحويل أفرع البنك إلى أفرع ذاتية الخدمة، وإعادة بناء البنية التحتية وشبكات الإتصال داخل البنك وخارجه ومراكز البيانات في بيئتي الإنتاج والإحتياط بأحدث التقنيات والأجهزة وبما يتوافق مع أعلى معايير الأمن والسلامة المتبعة عالمياً.

الشيخة/ نوف سالم الصباح

مدير عام - قطاع التواصل المؤسسي

تمتع بخبرة تزيد عن 22 عاماً في مجال العمل المصرفي الإعلامي، انضمت للعمل في البنك التجاري كمدير لإدارة الإعلان والعلاقات العامة آنذاك إلى أن تدرجت لمنصب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في عام 2018. وخلال مسيرتها العملية لدى البنك حرصت الشيخة/ نوف وفريق العمل في قطاع التواصل المؤسسي على إبراز الصورة العامة للبنك وكذلك جوانب المسؤولية الاجتماعية لدى البنك من خلال التواصل مع جمهور العملاء عبر قنوات التواصل المعتادة وكذلك قنوات التواصل الاجتماعي الحديثة.

الشيخ/ نواف علي الصباح

مدير أول - قطاع الخدمات العامة

يتمتع بخبرة مصرفية تزيد عن 22 عاماً في إدارة قطاع الخدمات العامة لدى البنك التجاري الكويتي وتدرج في العديد من المناصب ليشغل منصب مدير أول للقطاع في عام 2010، وخلال عمله قام الشيخ/ نواف هو وفريق عمله بتوفير كافة الخدمات المناط بها لقطاع الخدمات العامة بما فيها تلك المرتبطة بتوفير كافة سبل الأمن والحماية للبنك.

المسؤولية الاجتماعية

يكتسب الدور الاجتماعي للبنك التجاري الكويتي أهمية متزايدة عاماً بعد عام، إذ يسعى البنك دوماً إلى تبني برامج فعالة للمسؤولية الاجتماعية تأخذ في الإعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه، بما يساهم في تحقيق التعاون المنشود بين الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، حتى يكون البنك نموذجاً للريادة في مجالات الإستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، استمر البنك خلال عام 2019 في تعزيز دوره الاجتماعي من أجل تفعيل جوانب التنمية الاجتماعية المستدامة عن طريق تقديم الرعاية والدعم للأنشطة والفعاليات الاجتماعية المختلفة التي تنظمها وتقوم على رعايتها ودعمها مؤسسات المجتمع المدني ومنها محافظات الكويت الست، وقد أسفر هذا التعاون عن نجاح كبير للفعاليات المجتمعية التي تقوم محافظات الكويت بتنظيمها لقاطنيتها بدعم ورعاية البنك.

وحرصاً من البنك على مشاركة المجتمع في مختلف المناسبات والنشاطات التي تخدم جميع فئات المجتمع وخصوصاً ذوي الإحتياجات الخاصة، فقد قام البنك برعاية ودعم العديد من الأنشطة التعليمية والرياضية الموجهة لذوي الإحتياجات الخاصة وذلك في إطار المبادرات الخيرية والإنسانية التي يتبناها البنك.

وفي إطار برنامجه الإجتماعي المتميز في شهر رمضان الفضيل، قام البنك عن طريق قطاع التواصل المؤسسي برعاية العديد من الأنشطة الإنسانية والخيرية الهادفة إلى دعم كافة مبادرات العمل الخيري والإنساني. وفي هذا السياق، نظم البنك مائدة الإفطار لكل من موظفي قطاع شؤون العمليات المركزي (112) ورجال جناح طيران الشرطة في قاعدة الشيخ/ نواف الأحمد الجوية التابعين لوزارة الداخلية وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة لضمان سلامة وأمن وراحة الجميع في كافة الأوقات وخصوصاً خلال ساعات الذروة في شهر رمضان.

كما واصل البنك خلال عام 2019 فعاليات حملة «هون عليهم» الموجهة لفئة عمال التنظيف والبناء، حيث استمر البنك في ترتيب الزيارات في المناسبات المختلفة وزيارتهم في مواقع عملهم تقديراً لجهودهم في المحافظة على البيئة الكويتية نظيفة وصحية.

أما فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالمحافظة على البيئة الكويتية، فقد حرص البنك على تنظيم حملة بيئية توعوية لتنظيف شواطئ الكويت تحت شعار «شواطئنا ... أمانة» بالتعاون مع فريق الأيادي الخضراء البيئي. وقد هدفت هذه الحملة إلى تنظيف الشواطئ من المخلفات والنفايات وحمايتها من السلوكيات الجائرة وإعادة الحيوية إلى حياتها الفطرية بما يوفر الحماية للإنسان والكائنات الحية الأخرى. وجاءت هذه الحملة إدراكاً من البنك التجاري بأهمية تفعيل مساهماته الرامية إلى الحفاظ على البيئة ورفع الوعي بأهميتها كإحدى محاور التنمية الشاملة المستدامة.

وبعد النجاح الذي حققته حملة «يا زين تراثنا» في الأعوام الماضية وتجابو الجمهور مع الفعاليات التي تضمنتها الحملة، قام البنك بإطلاق حملته التراثية والتي ارتبط اسمها مع البنك التجاري للعام الثامن على التوالي، وقد اشتملت هذه الحملة على إقامة العديد من الأنشطة التراثية المتنوعة للجمهور في المجمعات التجارية المرموقة.

كما استمر البنك في إصداره لبرنامجته السنوية للعام 2019 التي احتوت على العديد من الصور التي تجسد الحياة الكويتية فترة السبعينيات التي تعد فترة الإزدهار في تاريخ الكويت. ومن المعروف أن هذه الفترة كانت شاهداً على نهضة كبيرة حدثت في الكويت في مجالات شتى منها الثقافية والفنية والإقتصادية والتعليمية.

كما يسعى البنك دوماً إلى توطين الوظائف وتحفيز العمالة الكويتية للإلتحاق بالعمل لدى البنك بما يدعم مبادرات تحقيق التنمية المستدامة للدولة. ومن هذا المنطلق حرص البنك خلال عام 2019 - وفي إطار مسؤوليته الإجتماعية تجاه المجتمع الذي يعمل فيه - على توظيف عدد من الكويتيين بكافة إداراته وفروعه وعمد إلى إلحاقهم بالدورات التدريبية المتخصصة بهدف تحديد مساراتهم الوظيفية وخلق جيل واعد من المصرفيين الجدد وهو ما ساهم في رفع نسبة العمالة الوطنية بالبنك لتشكّل أكثر من 75% من القوى العاملة بالبنك كما بنهاية ديسمبر 2019.

ويسعى قطاع التواصل المؤسسي إلى تفعيل كافة وسائل التواصل مع عملائه والجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الانستغرام - الفيسبوك - تويتر - سناب شات)، حيث يقوم البنك من خلال تلك المواقع بالتوعية الصحية وغيرها من الأمور الأخرى والمناسبات الإجتماعية ذات الطابع الإنساني.

ويؤكد البنك التجاري الكويتي استمرار جهوده المكرسة في مجال المسؤولية الإجتماعية لإبراز الجانب الاجتماعي للبنك كمؤسسة مصرفية متميزة تسعى جاهدة إلى ترسيخ المسؤولية الإجتماعية للشركات.

إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطه المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية فإن الإدارة التنفيذية بالبنك وإذ ساهمت بكافة الأعمال والأنشطة التشغيلية والعمليات المصرفية الحالية للبنك وقامت بتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فإنها تؤكد أن الإفصاحات والبيانات الواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة باعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة التنفيذية للبنك.

وفي هذا السياق، ترى الإدارة التنفيذية أن البنك مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزةً في ذلك على ما يتمتع به البنك من جودة أصوله ونمو أنشطة أعماله المُدرة للدخل، هذا إلى جانب متانة قاعدة رأس مال البنك ونسب السيولة المتوائمة مع طبيعة نشاطه واحتياجاته. وتعرض

البيانات أدناه موجز عن المركز المالي للبنك. كما تحتوي البيانات المالية للبنك على كافة المعلومات المالية المتعلقة بالبنك. ويتعين قراءة إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية بشكل متصل مع البيانات المالية المجمعة لمصرفنا للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2019. إن كافة المبالغ المذكورة هي بالدينار الكويتي وقد تم استخراجها من البيانات المالية المجمعة التي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

الأهداف المالية

تُبين الفقرات أدناه الأهداف المالية للبنك على المدى المتوسط من خلال بعض معايير قياس الأداء المالي للبنك. وتعمل تلك الأهداف على وضع مجموعة من المعايير والأطر لمستويات الأداء المالي المتوقع للبنك خلال الفترات المقبلة. ويرى البنك أنه سوف يكون لديه القدرة على تحقيق أهدافه المالية من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية واستحداث قنوات مبتكرة لتقديم الخدمات ورقمنة الخدمات المصرفية وتحديد أولوياته الإستراتيجية.

يتسم نموذج تخطيط أعمال البنك بالدقة والوضوح وبشكل يضع مجموعة من الأهداف الطموحة ويأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية السائدة ونزعة البنك تجاه المخاطر وتنامي احتياجات عملاء البنك وفرص النمو المتاحة على نطاق قطاعات الأعمال والنشاط بالبنك. ويقوم البنك في الوقت الحالي بإعداد إستراتيجية البنك الجديدة (صياغة المستقبل) للسنوات الخمسة القادمة، حيث أنه وبعد الحصول على الموافقات اللازمة بشأنها، سيتم متابعة تنفيذها بشكل دوري ورفع تقارير بشأن أعمال المتابعة والتنفيذ إلى الجهات المعنية.

ويسعى البنك، من خلال أهدافه المالية متوسطة الأجل، إلى تحقيق متوسط عائد سنوي على حقوق المساهمين (قبل احتساب المخصصات) يزيد عن 15% مع الحفاظ على تحقيق نسب رأس المال التي تتجاوز المتطلبات الرقابية. وتمثل هذه الأهداف خارطة الطريق عند مضي البنك قدماً وممارسته لأنشطة أعماله مقابل الأولويات الإستراتيجية للبنك. وعند إدارة البنك لأنشطته التشغيلية وكذلك المخاطر التي تكتنف أعماله، فإن البنك يدرك أن مستويات الربحية الحالية والقدرة على تحقيق تلك الأهداف المالية في آن واحد يجب أن تتم في إطار متوازٍ مع حاجة البنك للاستثمار في أنشطة أعماله بما يؤدي إلى خلق آفاق جيدة للنمو بعيد المدى في تلك الأنشطة ضمن خطته المستقبلية.

أساسيات وركائز القوة المالية

تنوع أنشطة الأعمال التي تساهم بشكل مستمر في تحقيق معدلات ربحية قوية وتنامي معدلاتها وتقديم عوائد مميزة للمساهمين على المدى البعيد.

- توافر ركيزة قوية لنمو الأعمال وتحديد وتعزيز نواحي القوة التي تمنح الميزة التنافسية للبنك من خلال:
- توفير نموذج للأعمال المصرفية المتميزة على مستوى الكويت.
- القيام بأنشطة تشغيلية متنوعة ومتميزة للإستفادة من فرص النمو المتاحة.
- التحول نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والخدمات المصرفية الرقمية بما يساهم في تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق قيمة مضافة لأعمال البنك بشكل عام.
- توافر قاعدة رأسمالية جيدة.
- العمل على وجود كفاءة تشغيلية مستدامة مع القدرة على إعادة الإستثمار من خلال الإستخدام الأمثل للموارد وتبسيط وتحسين وتيرة إنجاز الأعمال.
- تعيين الموظفين أصحاب المهارات والكفاءات وخلق ثقافة العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز خطط الإحلال.

الميزانية العمومية

يحرص البنك على المحافظة على قوة ومثانة ميزانيته العمومية معتبراً ذلك الركيزة الأساسية لنجاح البنك على المدى البعيد. كما يهدف البنك إلى الحفاظ على نسب رأسمالية قوية تتجاوز وبشكل مريح النسب المقررة من قبل الجهات الرقابية. ويتطلع البنك وبشكل مستمر إلى موازنة أهدافه الرامية إلى الإحتفاظ بمبلغ يزيد عن رأس المال وذلك لتحسين البنك تجاه أي ظروف غير متوقعة أو إضطرابات قد تحدث على مستوى القطاع المصرفي. وقد بلغت نسبة حقوق المساهمين CET1 وفقاً لمعايير بازل 3 على أساس شامل 16.89% كما في نهاية عام 2019 والتي تتجاوز الحد الأدنى للنسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي. ويستمر مصرفنا في التركيز على جودة

ونوعية الأصول والإحتفاظ بقاعدة تمويلية قوية لتكون تلك العوامل بمثابة الركائز الأساسية للحفاظ على ميزانية عمومية قوية ومستقرة. بلغ إجمالي الموجودات 4.9 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2019 بزيادة قدرها 9.1% مقارنة بالعام الماضي. وتمثل القروض والسلفيات نسبة قدرها 46.5% من إجمالي الموجودات، فيما تمثل الإستثمارات في الأوراق المالية والإستثمار في الأذونات والسندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ما نسبته 11.5% و 4.3% على التوالي. بلغت قيمة محفظة القروض والسلفيات 2.3 مليار دينار كويتي، وتتكون بشكل أساسي من القروض الموجهة إلى قطاعات الخدمات المصرفية للشركات حيث يستحوذ قطاع العقار والتشييد والبناء على نسبة بلغت 29.9% من محفظة القروض ويستحوذ القطاع التجاري على 29% من محفظة القروض. ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة القروض الممنوحة للأفراد - والتي تتمثل بشكل أساسي في القروض الشخصية - 19.1% من إجمالي محفظة القروض. وتتكون الإستثمارات في الأوراق المالية من أدوات الدين والأسهم واللذان يمثلان ما نسبته 51.5% و 48.5% على التوالي من تلك الإستثمارات. وجدير بالذكر أن نسبة القروض غير المنتظمة ظلت عند نسبة «صفر» للعام الثاني على التوالي.

بلغ إجمالي المطلوبات 4.1 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت 2.5 مليار دينار كويتي. وقد واصل البنك خلال العام جهوده الحديثة نحو تنوع مصادر التمويل / الحصول على الأموال والتوجه نحو مصادر التمويل طويلة الأجل من أجل تعزيز مصادر التمويل المستقرة حيث نجح البنك في ترتيب الحصول على قروض ثنائية لأجل 3 سنوات وبسعر فائدة مناسب. وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين 732.0 مليون دينار كويتي.

بيان الدخل

حقق البنك نمواً في الإيرادات التشغيلية بنسبة 5.1% خلال عام 2019 لتبلغ 158.7 مليون دينار كويتي. وقد تكونت الإيرادات التشغيلية بشكل أساسي من صافي إيرادات الفوائد والتي بلغت 97.3 مليون دينار كويتي والرسوم والعمولات والتي بلغت 42.5 مليون دينار كويتي وعوائد التعامل بالقطع الأجنبي التي بلغت 7.2 مليون دينار كويتي وإيرادات توزيعات الأرباح والتي بلغت 4.6 مليون دينار كويتي. هذا وقد بلغت قيمة القروض التي تم شطبها خلال العام 116.9 مليون دينار كويتي فيما بلغت المبالغ المستردة مقابل القروض المشطوبة سابقاً 11.9 مليون دينار كويتي. وتماشياً مع السياسة المتحفظة التي يتبناها البنك وتعامله الفعال مع المشاكل التي قد تكتنف أنشطة أعماله، تم تحويل الأرباح التشغيلية بصفة أساسية إلى المخصصات المحددة مقابل بعض القروض التي تمثل تحفظاً مستقبلياً بالنسبة لإدارة البنك. وعليه، فإن صافي الربح الناتج والخاص بالمساهمين قد بلغ لا شيء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. علماً بأن الجانب الأكبر من هذه الإيرادات التشغيلية جاء من الخدمات المصرفية المقدمة لكل من الشركات والأفراد. ولا تزال عملية إدارة المصاريف والتحكم فيها هي أحد نقاط القوة لدى البنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 31.6% وهي أقل بكثير من المعدل السائد في الجهاز المصرفي بدولة الكويت.

معدل كفاية رأس المال والنسب الأخرى المتعلقة بمعايير بازل «3»

بلغ معدل كفاية رأس المال 18.1% كما في نهاية ديسمبر 2019، فيما بلغت نسبة تغطية السيولة 171% وبلغت نسبة صافي التمويل المستقر 113.5% وبلغت نسبة الرفع المالي 11% وهذه النسب تزيد بشكل مريح عن الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

إستعراض الأداء التاريخي للبنك

شهدت الأرباح التشغيلية التي حققها البنك قبل خصم المخصصات نمواً خلال السنوات الخمسة الماضية، على الرغم من الظروف الجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة وتقلبات أسعار النفط. كما حقق البنك نمواً مطرداً في صافي الربحية خلال تلك الفترة فيما عدا السنة الحالية 2019 حيث أنه تماشياً مع السياسة المتحفظة للبنك الرامية إلى المحافظة على القروض غير المنتظمة عند نسبة «صفر»، فإنه تم شطب بعض القروض لتحقيق هذا الغرض. وجدير بالذكر أن معظم عمليات البنك تتركز في الكويت، حيث تشكل أنشطة البنك على المستوى المحلي 70.5% من إجمالي عمليات البنك. وقد شهد البنك نمواً معتدلاً في حجم موجوداته خلال تلك الفترة حيث واصل البنك اهتمامه لتحسين العوامل النوعية والتي أعطاه أولوية مطلقة عن المؤشرات الكمية.

إستعراض البيئة التشغيلية

لم تشهد الأنشطة المرتبطة بمشاريع البنية التحتية المدعومة من الحكومة تقدماً ملحوظاً خلال عام 2019 حيث تمت ترسية مشاريع بقيمة 3.7 مليار دولار أمريكي فقط خلال عام 2019 مقارنة بمشاريع قيمتها 6 مليار دولار أمريكي تم ترسيتهما في عام 2018 (ومشاريع بقيمة 11 مليار دولار أمريكي تم ترسيتهما خلال عام 2017). وبالرغم من ذلك، فقد ظلت معدلات النمو الائتماني عند مستويات جيدة لتسجل 4.3% في ديسمبر 2019 على أساس سنوي مقارن، ويعود السبب في ذلك إلى نمو الإقراض الموجه للشركات وزيادة القروض الممنوحة للأفراد وتسارع وتيرة الائتمان الموجه للمؤسسات المالية غير المصرفية. وقد ساهم قطاع العقار في تعزيز نمو الإقراض الموجه للشركات، بينما ساهمت القروض الاستهلاكية الشخصية في تعزيز نمو القروض الممنوحة للأفراد.

هذا وقد كانت أوضاع السيولة لدى القطاع المصرفي المحلي مقيدة نوعاً ما خلال عام 2019 وهو ما عكسه تراجع نمو الودائع وزيادة نسبة الائتمان إلى الإيداع لتصل إلى 88% (2018: 85%). وعلى الرغم من قيام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس في أكتوبر 2019 على خلفية قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة الأمريكية ثلاث مرات خلال عام 2019، إلا أن الخدمات المصرفية التجارية المقدمة محلياً لا تزال تشهد عدد من التحديات على مستوى البيئة التشغيلية حيث لم ترتفع العوائد بالشكل الذي يتناسب مع تكلفة الأموال.

بلغ متوسط سعر خام برنت 64 دولار أمريكي للبرميل خلال عام 2019 مسجلاً انخفاضاً بواقع 7 دولار أمريكي للبرميل مقارنة بمتوسط سعر النفط في عام 2018. وقد بلغت أسعار خام برنت أدنى معدل لها خلال عام 2019 بتسجيلها 55 دولار للبرميل في أحد أيام يناير 2019، بينما بلغت الأسعار أعلى معدل لها في عام 2019 لتسجل 75 دولار أمريكي للبرميل في شهر أبريل 2019، ويعد هذا الفرق البالغ 20 دولار أمريكي للبرميل في فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور بين شهري يناير وأبريل عام 2019 هو أضيق نطاق تسجله أسعار النفط صعوداً منذ العام 2003. تتمتع الكويت بوضع مالي قوي يدعم اقتصادها خلال فترة انخفاض أسعار النفط نظراً لإحتفاظها بالحد الأدنى لسعر النفط عند إعداد الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن وفرة العملة الأجنبية وصناديق الثروات السيادية (والتي تعد أحد أكبر الصناديق على مستوى العالم) وهو ما من شأنه أن يعمل على تدعيم وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة أي تراجع مطرد ومستمر في الإيرادات النفطية.

أما على الصعيد العالمي، فقد شهد عام 2019 توجه البنك المركزي الأوروبي نحو إعادة بدء العمل ببرنامج التيسير الكمي لتعزيز اقتصاد منطقة اليورو. كما قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي باتباع توجهاً أكثر تقيظاً لدعم الإقتصاد بخفض سعر الفائدة ثلاث مرات بعد قيامه برفع سعر الفائدة أربع مرات خلال عام 2018. وعلى الرغم من استمرار وتيرة تحسن الإقتصاد الأمريكي، إلا أن الإتحاد الأوروبي لا يزال يشهد حالة من التباطؤ الإقتصادي بالرغم من تطبيق معدلات سالبه لأسعار الفائدة.

أما بالنسبة لمعدلات النمو، فإن كلاً من الصين والهند اللتان كانتا تمثلان سابقاً القوة الدافعة للنمو الإقتصادي العالمي، قد استمرت في إظهار حالة من الضعف خلال عام 2019. كما أن إقتصاد الصين الذي سجل نمواً بنسبة 6.2% خلال عام 2019 يتوقع له أن يسجل نمواً بنسبة 5.8% و 5.7% خلال عامي 2020 و 2021 على التوالي. وتسعى حكومة الصين إلى استعادة توازن الإقتصاد بعيداً عن الإعتماد على أنشطة الإستثمار والتصدير وتوجيهه نحو الإستهلاك والطلب المحلي. ومن المحتمل أن يستغرق هذا التحول بعض الوقت حيث يتوقع أن يظل التباطؤ في معدلات النمو قائماً إلى أن يتم استعادة توازن الإقتصاد من خلال هذا التحول. وقد قام صندوق النقد الدولي في الأول من أكتوبر عام 2016 وبشكل رسمي بإدراج عملة الريميني «Renminbi» «عملة الصين» في سلة العملات التي تشكل حقوق وحدات السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فقد تراجع الاستخدام الدولي لعملة الريميني «Renminbi» في التجارة الخارجية عبر الحدود وكذلك المعاملات المالية نتيجة لتباطؤ وتيرة معدلات النمو الإقتصادي في الصين وارتفاع المخاطر المالية. وكذلك تباطؤ معدل النمو الإقتصادي في الهند نتيجة لتراجع معدلات الإستهلاك وانخفاض فرص العمل والأزمة الائتمانية بسبب تصاعد ديون بعض المؤسسات المالية غير المصرفية. وعلى الرغم من قيام الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير بشأن السياسة النقدية لتحسين أسس ومبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة) وبيئة الأعمال وهو ما عكسه التحسن الملحوظ في المرتبة التي احتلتها الهند على مستوى العالم خلال العامين الماضيين فيما يتعلق بحوكمة الشركات، فإنه يتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين البنية التحتية وتعزيز النشاط الإستثماري.

النظرة المستقبلية - المخاطر والتحديات

المخاطر والتحديات النظامية

ضبابية الأوضاع العالمية والإقليمية

ما تزال النظرة المستقبلية للأوضاع السياسية والإقتصادية غير مستقرة بشكل عام وبالأخص في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن تباطؤ نمو الإقتصاد العالمي وتقلب أسعار النفط تشكل جميعها هواجس للإقتصادات العالمية بشكل عام ولإقتصادات دول الشرق الأوسط بشكل خاص. ومع تحكم منظمة «الأوبك» وروسيا بشكل فعال في المعروض والإنتاج النفطي، فإنه يتوقع عدم حدوث هبوط حاد في أسعار النفط. وفي ضوء المشاكل التي تواجهها أوروبا على خلفية تراجع معدلات النمو وكذلك الإقتصاد الأمريكي الذي يظهر مؤشرات تباطؤ في معدلات النمو مع تراجع برنامج التحفيز المالي / خفض الضرائب، وإزاء ما تتعرض له الصين من إعادة توازن اقتصادها وتأثير فيروس كورونا على اقتصادها، فإنه من المتوقع تباطؤ وتيرة نمو الإقتصاد العالمي خلال عام 2020. ويتوقع أن يؤثر فيروس كورونا على عجلة ومدار التوريدات من الصين بشكل كبير على الأقل خلال النصف الأول من عام 2020. كما أنه من المتوقع أن تؤدي تداعيات فيروس كورونا إلى تراجع أسعار النفط ومن ثم التأثير بشكل سلبي على إيرادات الدول المصدرة للنفط مثل الكويت.

إن الظروف والأوضاع العامة تستوجب من البنوك العمل على تعزيز عملية مراقبة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف المخاطر بهدف حماية المحافظ الائتمانية ومعدلات الربحية. ومع قيام البنك بمواصلة سياسته المتحفظة القائمة على التنامي في الموجودات الآمنة نسبياً، فإن البنك يقوم وعلى نحو فعال بمتابعة التطورات المتعلقة بالقروض الحالية المسجلة بدفاتر البنك واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.

يقوم البنك بتطبيق مجموعة من المعايير الإستراتيجية وتتضمن تلك المعايير عدداً من الإعتبارات والمؤشرات المتعلقة بالإقتصاد الكلي والمتغيرات المحلية والملاءة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة. ويعمل البنك على متابعة تلك الإعتبارات والمؤشرات والمتغيرات الأساسية المرتبطة بالإقتصاد الكلي على نحو مستمر لتحديد جوانب التحسن المرتبطة بكل منها.

يرى البنك أن أداء ونمو محفظة الخدمات المصرفية للشركات بشكل عام يرتبط بنمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت والذي يعتمد بشكل رئيسي على أسعار النفط، حيث أن الإيرادات النفطية تمثل عنصراً أساسياً من الناتج المحلي الإجمالي العام لدولة الكويت.

وفي ضوء ما تقدم، فإن البنك يسعى من خلال إستراتيجيته القائمة على مبدأ الحيطة والحذر إلى البحث عن فرص نمو لمحفظته الائتمانية مع التركيز أيضاً على الاستردادات المتعلقة بالقروض التي تم شطبها.

العوامل المحلية غير المستقرة

تتبع منظمة «الأوبك» وروسيا إستراتيجية تعتمد على إدارة المعروض النفطي بشكل منسق وفعال وبما يضمن الاستقرار النسبي لأسعار النفط. وفي حالة أن هذه الإستراتيجية لم تحقق نتائجها وأهدافها المرجوة، فإن انخفاض أسعار النفط وتداعياته سوف تشكل تحدياً كبيراً أمام أسواق رأس المال وخاصة فيما يتصل بالميزانية العمومية للبنوك المحلية. لقد شهد عام 2019 حالة من التباطؤ في المشاريع التي يتم طرحها وترسيبتها من قبل الحكومة بالرغم من تحسن أسعار النفط مقارنة بأسعار النفط المنخفضة خلال الفترات السابقة، وهو ما يؤثر سلباً على معدلات النمو في القطاع المصرفي. إن أحد الهواجس الرئيسية التي تعتري الإقتصاد المحلي هي المخاطر التي قد تنعكس بفعل انخفاض الإيرادات النفطية وتأثيرها على معدلات الإنفاق الحكومي وتراجع حجم ذلك الإنفاق.

تركز الموجودات والمطلوبات

قام البنك على نحو حصيل بتخفيض حصة محفظة التسهيلات / الإنكشافات تجاه قطاع الأوراق المالية وزيادة حصته في قطاع المقاولات والتصنيع والتجارة. إن مخاطر التركيز في بند المطلوبات بالميزانية العمومية للبنك والذي يرجع بشكل أساسي إلى النسبة الكبيرة للإيداعات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية وهو أمر منطقي نتيجة السيولة العالية لدى هذه الجهات. ومع ذلك، يقوم البنك بمراقبة تركيز الودائع من عميل واحد ويعمل على الحد من تلك التركزات. هذا، وقد تم الانتهاء من إعداد إستراتيجية إدارة المخاطر (نزع المخاطر) الحالية للفترة من 2020 حتى 2024 والتي أخذت في الإعتبار أوضاع البيئة التشغيلية وكذلك التحديات التي يشهدها الاقتصاد المحلي.

مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

نوعية الموجودات

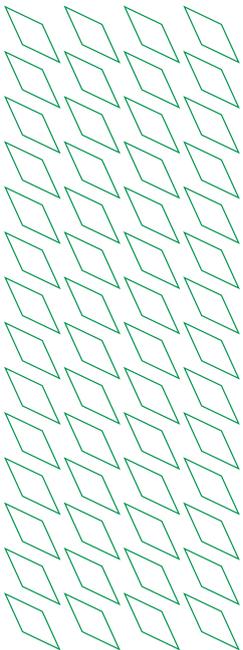
إن تركيز البنك على العوامل والمؤشرات النوعية وإستراتيجيته المتحفظة تجاه معايير النمو في أنشطة أعماله قد أسفرت عن نتائج إيجابية، حيث تبلغ النسبة الحالية للقروض غير المنتظمة «صفر».

مخاطر التشغيل

يتوافر لدى البنك الدراية التامة بكافة الأمور المتعلقة بمخاطر التشغيل التي يتم تحديدها من خلال الوقائع والحالات التي يتم الإبلاغ عنها وبيانات خسائر التشغيل التي يتم تجميعها وكذلك من خلال إجراء عمليات التقييم الذاتية للمخاطر والأدوات الرقابية لكافة قطاعات البنك. تم إجراء عمليات التقييم الذاتي للمخاطر والأدوات الرقابية لكافة إدارات البنك التي تكتنف أنشطة أعمالها مخاطر عالية ومتوسطة خلال عام 2019، وقد كان هناك تحسناً ملحوظاً فيما يتعلق بمعالجة مخاطر التشغيل التي كان قد تم تحديدها في وقت سابق فضلاً عن تعزيز الأدوات الرقابية الخاصة بالأعمال التشغيلية. وتضطلع لجنة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر التشغيل بالإشراف على عملية تقييم مخاطر التشغيل ومتابعة عمليات إعداد الأدوات الرقابية ومراقبة مدى كفايتها وملاءمتها للتخفيف من تلك المخاطر.

كما قام البنك بوضع إطار عام لمؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) لإعداد ومتابعة تلك المؤشرات وتجميع النتائج المتعلقة بها من مختلف القطاعات سواء قطاعات النشاط والأعمال أو القطاعات المساندة الأخرى. وكذلك تقوم إدارة مخاطر التشغيل على أساس سنوي بإجراء تحليل إنعكاس المخاطر Business Impact Analysis بهدف تحديد وتقييم العمليات والإجراءات التي تمثل أهمية لأعمال البنك وتقوم أيضاً بإجراء اختبار سنوي بشأن استمرارية الأعمال لضمان تحديث خطط إستمرارية الأعمال وتطبيقها بشكل فعال وبكفاءة عالية.

استعراض البيانات المالية



• صافي إيرادات الفوائد

يتكون صافي إيرادات الفوائد من العوائد على الموجودات مثل القروض والأوراق المالية مطروحاً منه مصاريف الفوائد المسددة على المطلوبات مثل الودائع. وقد سجل صافي إيرادات الفوائد البالغ 97.3 مليون دينار كويتي ارتفاعاً بمقدار 3.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة قدرها 3.64% مقارنة بعام 2018 الذي بلغ فيه صافي إيرادات الفوائد 93.9 مليون دينار كويتي. وقد ارتفع معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد خلال عام 2019 لتبلغ نسبته 3.84% مقارنة بنسبة مقدارها 3.52% في عام 2018. كما ارتفع متوسط تكاليف المطلوبات المحملة بفوائد من نسبة 1.40% إلى 1.85% خلال عام 2019. وقد بلغ صافي هامش الفوائد لدى البنك بشكل عام نسبة مقدارها 2.24% منخفضاً بمعدل 6 نقطة أساس نظراً لارتفاع تكلفة الاقتراض.

• الإيرادات غير الناتجة عن فوائد

بلغت الإيرادات غير الناتجة عن فوائد 61.4 مليون دينار كويتي والتي تتكون من كافة الإيرادات بخلاف صافي إيرادات الفوائد مسجلة زيادة بمقدار 4.3 مليون دينار كويتي (أو بنسبة قدرها 7.59%). وارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بمقدار 1.7 مليون دينار كويتي وسجلت الإيرادات الأخرى ارتفاعاً مقداره 2.6 مليون دينار كويتي.

• المصاريف غير الناتجة عن فوائد

بلغت مصاريف الموظفين 28.0 مليون دينار كويتي بارتفاع مقداره 3.9 مليون دينار كويتي (أو بنسبة قدرها 16.43%) مقارنة بعام 2018، حيث اشتملت مصاريف الموظفين لعام 2019 على نسبة استحقاق للحافز الخاص بالموظفين تزيد عن عام 2018. وخلال عام 2019، بلغت المصاريف العمومية والإدارية 18.0 مليون دينار كويتي مسجلة انخفاضاً بمقدار 2.6 مليون دينار كويتي (أو بنسبة 12.5%)، بينما ارتفعت مصاريف الإهلاك والإطفاء بمقدار 3.9 مليون دينار كويتي وهو ما يعود بشكل رئيسي إلى إعادة تصنيف مصاريف الإيجار التشغيلي المقررة حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16.

• مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى

بلغت مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى 108.5 مليون دينار كويتي في عام 2019، مرتفعة بمبلغ 69.1 مليون دينار كويتي إذا ما قورنت بعام 2018. كما أن المبلغ الذي تم احتسابه بشأن مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى هو بالصافي بعد خصم الاسترداد البالغة 11.9 مليون دينار كويتي مقابل الديون المشطوبة في وقت سابق. وبينما يحتفظ البنك بمخصصات تبلغ 127.3 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2019، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة "صفر".

• صافي الأرباح

بلغ صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك "صفر" مقارنة بعام 2018 الذي بلغت فيه الأرباح الصافية 63.8 مليون دينار كويتي. وتماشياً مع السياسة المتحفظة التي يتبناها البنك وتعامله الفعال مع المشاكل التي قد تكتف أنشطة أعماله، تم تحويل الأرباح التشغيلية إلى المخصصات المحددة بصفة أساسية وذلك مقابل بعض القروض التي تمثل تحفظاً مستقبلياً بالنسبة لإدارة البنك، حيث تم استخدام المخصصات المحددة لتحويل تلك القروض إلى حسابات نظامية.

• الميزانية العمومية لعام 2019

بلغ مجموع الموجودات 4,873 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 405.7 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2018، وقد تمثلت النسبة الأكبر من هذه الزيادة في الإيداعات لدى قطاع الخزينة بهدف إدارة السيولة. ارتفعت الاستثمارات في أوراق مالية بمبلغ قدره 11.0 مليون دينار كويتي، وارتفعت القروض والسلفيات - بالصافي بعد خصم المخصصات - بمبلغ قدره 13.6 مليون دينار كويتي. ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ قدره 161.0 مليون دينار كويتي بينما انخفضت ودائع المؤسسات المالية بمبلغ 171.8 مليون دينار كويتي.

بلغت حقوق مساهمي البنك 731.8 مليون دينار كويتي.

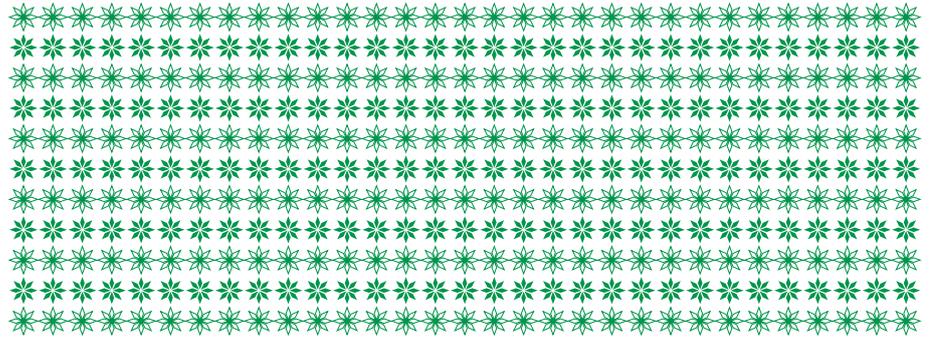
• توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح وكذلك عدم توزيع أسهم منحة وتخضع هذه التوصية للحصول على موافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك.

البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

مع تقرير مراقبي الحسابات المستقلين





68	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
72	بيان المركز المالي المجمع
73	بيان الدخل المجمع
74	بيان الدخل الشامل المجمع
75	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
76	بيان التدفقات النقدية المجمع
77	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
111	الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال



RSM

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية 2، الطابق 42 و 43

شارع عبد العزيز حمد الصقر، شرق

ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000

ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

Deloitte.

ديلويت وتوش

الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق

مجمع دار العوضي- الدور السابع والتاسع

ص.ب: 20174 الصفاة 13062

الكويت

هاتف: 2243 8060 - 2240 8844 + 965

فاكس: 2245 2080 - 2240 8855 + 965

www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2019، وبيانات الدخل والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019 وأدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وتكوين رأينا عليها، ومن ثم فإننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن تلك الأمور. سيرد فيما يلي تفاصيل عن كيفية معالجة كل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

أ) انخفاض قيمة القروض والسلف

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") للعملاء يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية والتي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاً لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") كما هو مبين في السياسات المحاسبية حول البيانات المالية المجمعة، أيهما أعلى.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أ) انخفاض قيمة القروض والسلف (تتمة)

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة جديدة ومعقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تنفيذها. تعتمد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة باتخاذها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيلات الائتمانية منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بذلك من الاحتمالية في التقديرات والأحكام عند احتساب الانخفاض في القيمة، فإن ذلك الأمر يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية الخسائر الائتمانية.

فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتحققنا من مدى تناسب تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى تناسب معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة ويتم احتسابها عند المطالبة بذلك وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب الخسائر الائتمانية.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

إن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتكون فقرة "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2019، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح - متى كان ذلك مناسباً - عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتمد الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنيةً ونحافظ على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نوصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ / 336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب / 342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ / 336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب / 342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



نايف مساعد البزيع

مراقب حسابات مرخص رقم 91 فئة أ
RSM البزيع وشركاهم



طلال يوسف المرزيتي

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

دولة الكويت

4 فبراير 2020

بيان المركز المالي المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018	2019	إيضاح	الموجودات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
858,825	856,901	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
331,747	248,806	4	سندات الخزنة والبنك المركزي
370,366	880,415	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,253,070	2,266,662	6	قروض وسلفيات
548,788	559,960	7	استثمارات في أوراق مالية
28,522	29,375		عقارات ومعدات
3,506	3,506	9	موجودات غير ملموسة
72,721	27,603	10	موجودات أخرى
4,467,545	4,873,228		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
347,100	585,382		المستحق إلى البنوك
880,881	709,107		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,291,890	2,452,930		ودائع العملاء
57,675	189,944		أموال مقترضة أخرى
160,142	203,148	11	مطلوبات أخرى
3,737,688	4,140,511		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك			
181,096	199,206		رأس المال
18,110	-		توزيعات أسهم منحة مقترحة
(4,578)	(21,690)		أسهم الخزينة
314,327	370,219		احتياطيات
184,093	184,093		أرباح محتفظ بها
693,048	731,828		
35,976	-		توزيعات أرباح مقترحة
729,024	731,828		
833	889		الحصص غير المسيطرة
729,857	732,717	12	مجموع حقوق الملكية
4,467,545	4,873,228		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

Elham Y. Mahboob

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

Di

الشيخ / أحمد دعيج الجابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018	2019	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
143,771	166,808		إيرادات الفوائد
(49,914)	(69,527)		مصاريف الفوائد
93,857	97,281		صافي إيرادات الفوائد
40,804	42,520		أتعاب وعمولات
7,149	7,199		صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية
156	203		صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية
4,753	4,558		إيرادات توزيعات أرباح
(106)	(36)		خسارة إستبعاد موجودات معلقة للبيع
4,314	6,961		إيرادات تشغيل أخرى
150,927	158,686		إيرادات التشغيل
(24,007)	(27,952)		مصاريف الموظفين
(20,569)	(18,033)		مصاريف عمومية وإدارية
(291)	(4,179)		استهلاك وإطفاء
(44,867)	(50,164)		مصاريف التشغيل
106,060	108,522		ربح التشغيل قبل المخصصات
(39,390)	(108,462)	13	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
66,670	60		الربح قبل الضرائب
(2,900)	-	14	ضرائب
63,770	60		صافي ربح السنة
الإخاص بـ :			
63,751	-		مساهمي البنك
19	60		الحصص غير المسيطرة
63,770	60		
32.2	-	15	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018	2019	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
63,770	60	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الآخر:		
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً الى بيان الدخل المجمع		
أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
43,557	53,010	صافي التغير بالقيمة العادلة
(516)	775	ربح (خسارة) إعادة تقييم عقار
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع		
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
(2,449)	2,173	صافي التغير بالقيمة العادلة
(4)	(70)	صافي الخسارة الناتجة عن استبعاد محول الى بيان الدخل
40,588	55,888	
104,358	55,948	إجمالي الدخل الشامل للسنة
الخاص بـ:		
104,340	55,892	مساهمي البنك
18	56	الحصص غير المسيطرة
104,358	55,948	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018	2019	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			الأنشطة التشغيلية :
66,670	60		الربح قبل الضرائب
			تعديلات :
39,390	108,462	13	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(4,909)	(4,761)		أرباح لاستثمارات في أوراق مالية
7,555	2,068		خسائر فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
291	4,179		استهلاك وإطفاء
108,997	110,008		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
161,795	82,941		سندات الخزانة والبنك المركزي
199,503	(510,063)		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(56,941)	(104,479)		قروض وسلفيات
21,952	43,207		موجودات أخرى
33,431	238,282		المستحق إلى البنوك
(135,610)	(171,774)		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
87,679	161,040		ودائع العملاء
(11,092)	22,350		مطلوبات أخرى
409,714	(128,488)		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية :
117,220	116,770		المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(172,191)	(73,301)		اقتناء استثمارات في أوراق مالية
4,753	4,558		إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
-	13		المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(333)	(662)		اقتناء عقارات ومعدات
(50,551)	47,378		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية :
19,925	132,269		أموال مقترضة أخرى
-	(17,112)		شراء أسهم الخزينة
(29,435)	(35,976)		توزيعات أرباح مدفوعة
(13)	-		توزيعات أرباح مدفوعة لحصص غير المسيطرة
(9,523)	79,181		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
349,640	(1,929)		صافي (النقص) الزيادة في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
509,202	858,842		نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
858,842	856,913	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

1. التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في بورصة الكويت. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة ، دولة الكويت. البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً "المجموعة" ضمن تلك البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 4 فبراير 2020. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها. تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 21.

2. السياسات المحاسبية الهامة

أ - أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لمؤسسات الخدمات المالية في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمحددة طبقاً لقواعد البنك المركزي أو المخصصات طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة، أيهما أعلى. والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة. تتطلب التعليمات أيضاً تطبيق كافة متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات والاستثمارات في أوراق مالية والأراضي ملك حُر.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المطبقة تتفق مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 - "التأجير" اعتباراً من 1 يناير 2019 كما هو موضح أدناه .

معايير صادرة وجارية التأثير

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 التأجير؛

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التأجير الصادر في 1 يناير 2016 وجاري تأثيره للفترة من 1 يناير 2019. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بديلاً عن معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (4)، وتفسير لجنة التفسيرات رقم (15)، وتفسير لجنة التفسيرات رقم (27). يحدد المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير. اعترفت المجموعة بـ «التزامات التأجير» و «حق استخدام الأصول» المرتبط بها فيما يتعلق بعقود الإيجار التي تم تصنيفها مسبقاً كمقود إيجار تشغيلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17). طبقت المجموعة نهجاً موحداً للاعتراف وقياس جميع عقود الإيجار والتي تكون فيها المجموعة المستأجر، باستثناء الإيجارات قصيرة المدى والإيجارات المرتبطة بالموجودات ذات القيمة المنخفضة. بلغت قيمة الحق في استخدام الأصول والتزامات التأجير المسجلة كما في 1 يناير 2019 مبلغ 1,627 ألف دينار كويتي، دون أي تأثير على الأرباح المحفوظ بها .

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) باستخدام طريقة الأثر الرجعي المعدلة وبالتالي، لم يتم إعادة ادراج المعلومات المقارنة. قررت المجموعة استخدام الأسلوب الانتقالي العملي المناسب وتطبيق المعيار على العقود التي تم تحديدها سابقاً كعقود إيجار طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) ولتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (4) في تاريخ التطبيق المبدئي. اختارت المجموعة أيضاً استخدام الإعفاء من الاعتراف بعقود الإيجار الممتدة لفترة أقل من 12 شهراً والتي لا تحتوي على خيار شراء («الإيجارات قصيرة المدى») وعقود الإيجار التي تتكون من أصول ذات القيمة المنخفضة («الأصول ذات القيمة المنخفضة»).

إن القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار كما في 31 ديسمبر 2019 بلغت لا شيء دينار كويتي و 1,716 ألف دينار كويتي على التوالي. كما بلغت مصاريف الاستهلاك على حق استخدام الأصول للسنة الحالية مبلغ 3,608 ألف دينار كويتي تم إدراجه ضمن «الاستهلاك والإطفاء» في بيان الدخل المجموع. وبلغت المصاريف الفوائد على التزامات الإيجار لفترة الحالية مبلغ 55 ألف دينار كويتي تم إدراجه ضمن «مصروفات الفوائد» في بيان الدخل المجموع.

إن تطبيق ذلك المعيار لم يكن له تأثير مادي على إيضاحات البيانات المالية المجمعة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2019 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

تم إصدار / تعديل المعايير التالية ولكنها ليست إلزامية بعد، ولم يتم تطبيقها مبكراً من قبل المجموعة:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28: بيع أو مساهمة الأصول بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك

توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 الموافق التي يكون فيها بيع أو مساهمة من الأصول بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك. على وجه التحديد، تنص التعديلات على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على شركة تابعة لا تحتوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر للشركة الأم فقط إلى الحدود المرتبطة بحصص المستثمرين ذوي العلاقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (التي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم احتسابها باستخدام طريقة حقوق الملكية) إلى القيمة العادلة يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر للشركة الأم السابقة فقط في حدود مصالح المستثمرين غير المرتبطة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك الجديد.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: تعريف الأعمال

توضح التعديلات أن الأعمال عادة ما تتضمن مخرجات، غير أنه لا يلزم لمجموعة متكاملة من الأنشطة والأصول أن تتضمن مخرجات حتى تكون مؤهلة لأن تصبح أعمالاً. إذ أنه لتحقيق هذا الغرض، ينبغي أن تتضمن مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها مديلاً وآلية أساسية كحد أدنى يساهم معاً بشكل كبير في إنتاج مخرجات.

تتضمن التعديلات إرشادات إضافية تساعد في تحديد ما إذا كان قد تم الحصول على آلية أساسية أم لا.

تقدم التعديلات اختبار تركزي اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لما إذا كانت مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها لا تشكل أعمالاً. استناداً إلى اختبار التركيز الاختياري، لا تعتبر مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها أعمالاً إذا كانت القيمة العادلة لإجمالي الأصول المستحوذ عليها تتركز في أصل فردي قابل للتحديد أو مجموعة من الأصول المماثلة القابلة للتحديد.

تطبق التعديلات بأثر مستقبلي على جميع عمليات اندماج الأعمال والاستحواذ على الأصول التي يكون تاريخ الاستحواذ في أو بعد أول فترة تقرير سنوية اعتباراً من 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8 تعريف المادية

تهدف التعديلات إلى تيسير فهم تعريف المادية الوارد في معيار المحاسبة الدولي 1، ولا تهدف إلى تغيير المفهوم الأساسي للمادية الوارد في المعايير الدولية للتقارير المالية. تم إدراج مفهوم "تشويش" المعلومات المادية بمعلومات غير مادية كجزء من التعريف الجديد.

تم تغيير تعريف المادية المؤثر على المستخدمين من "يمكن أن يؤثر" إلى "من المتوقع أن يؤثر بشكل معقول".

تم استبدال تعريف المادية في معيار المحاسبة الدولي 8 بالإشارة إلى تعريف المادية في معيار المحاسبة الدولي 1. بالإضافة إلى ذلك، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المعايير الأخرى وإطار المفاهيم والذي يتضمن تعريف المادية أو يشير إلى مصطلح "المادية" لضمان الاتساق.

يتم تطبيق التعديلات بأثر مستقبلي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن المعايير الجديدة والتعديلات الأخرى على المعايير والتفسيرات السارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020 لم يتم تطبيقها بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة. ليس من المتوقع أن ينتج عن أي منها أثر جوهري في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب - أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 16) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه المقدره على استخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة، البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

ج - شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للإستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة. ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها بعد عملية الإقتناء في بيان الدخل المجمع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعت نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنوياً لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الإستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي إستثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن إنخفاض قيمة إستثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على إنخفاض قيمة الإستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ إنخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

د - الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من "الموجودات المالية" و"المطلوبات المالية".

(1) التصنيف والقياس

الموجودات المالية

يستند تصنيف كافة الموجودات المالية وتحديد فئة قياسها، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، إلى مجموعة من نماذج الأعمال التي تستخدمها المجموعة في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات.

أ. تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس أفضل طريقة لإدارتها لمجموعة من الموجودات المالية كي تحقق الغرض من الأعمال ولتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من الغرضين (على سبيل المثال أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

- طريقة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج ورفع تقارير عنها لموظفي الإدارة العليا بالمجموعة.
 - المخاطر التي تؤثر في أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج) وتحديداً طريقة إدارة تلك المخاطر؛
 - طريقة مكافأة مدراء الأعمال (على سبيل المثال، ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة لهذه الموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
 - معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.
- يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "الحالة المضغوطة" في عين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

ب. تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأساسي" على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي أو الفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقد من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. تراعي المجموعة ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط السداد المبكر والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من موجودات محددة (أي، ترتيبات الموجودات التي لا تتضمن حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة.

إن الشروط التعاقدية التي تسمح بأكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية، تصنف المجموعة الموجودات المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

أ. الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجموع. كما تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل المجموع.

ب. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تدرج أوراق الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفائها للشروط التالية:

- أن يكون محتفظ بها في إطار نموذج أعمال تم تحقيق هدفه من خلال كلاً من تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعتبر فقط دفعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

يتم قياس أوراق الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد المحتملة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع. إن التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة التحوط الفعلي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة كجزء من حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إعادة تصنيفه. عند استبعاد الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجموع.

2 - أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في أسهم حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم قياس أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تسجيل التغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة في وقت سابق في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع. وبالنسبة لإيرادات التوزيعات الناتجة من أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

ج. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة كما يلي:

- 1. النقد وأرصدة قصيرة الأجل**
يشتمل النقد والودائع قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع قصيرة الأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.
- 2. سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي**
تدرج سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- 3. المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى**
تدرج الودائع لدى بنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيم الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.
- 4. قروض وسلفيات**
تدرج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.
- 5. استثمارات في أوراق مالية**
تتكون الاستثمارات في أوراق مالية لدى المجموعة من أوراق دين وأسهم حقوق ملكية واستثمارات أخرى.

تصنف أوراق الدين التي تتوفر بها شروط "دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط" إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تصنف أسهم حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما عدا تلك الأسهم التي تم تصنيفها من المجموعة على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تاريخ في التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو كما في الاعتراف المبدئي للأسهم.

تدرج الاستثمارات الأخرى والتي لا تتوفر فيها شروط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ب. المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية على أنها "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" حيث يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تتضمن المطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء والأموال المقترضة الأخرى وبعض الأرصدة المدرجة ضمن المطلوبات الأخرى.

ج. التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

عدم التحقق بالموجودات المالية عندما:

1. تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
2. تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
3. لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.

في حالة احتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي. يتم عدم التحقق بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في العقد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

د. مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

قامت المجموعة بتطبيق سياسة تحوط جديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتطلب من المجموعة أن تتأكد أن محاسبة التحوط تتماشى مع أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر وأن تطبق منهج نوعي وتطوعي أكثر لتقييم فعالية التحوط. إن المجموعة تقوم بإحسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفاؤها لشروط معينة.

يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المحوط الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة من أجل تغيير القيمة الخاصة بالتحوط مقابل مخاطر التحوط ويتم قيده في بيان الدخل المجمع. بالنسبة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فإنه لا يتم تعديل القيمة الدفترية حيث أنها مدرجة بالقيمة العادلة بينما يتم إدراج أرباح أو خسائر التحوط في بيان الدخل المجمع بدلاً من بيان الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المحوط أسهم حقوق الملكية التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن أرباح أو خسائر التحوط تبقى في بيان الدخل الشامل الآخر لمقابلته بالأداة المحوطة.

تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن موافاة المعايير المؤهلة (بعد عملية إعادة الترسيد، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تستحق أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. يتم المحاسبة عن التوقف بأثر مستقبلي. في حالة إجراء عملية تحوط للقيمة العادلة، فإنه يتم إطفاء أي تعديل على القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية لبند التحوط الناشئ عن مخاطر التحوط في بيان الدخل المجمع من ذلك التاريخ.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية، فإن أي أرباح أو خسارة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها في احتياطي تحوط التدفقات النقدية في ذلك الوقت تظل في حقوق الملكية ويتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل عند حدوث المعاملة المتوقعة. عندما لم يعد من المتوقع حدوث تلك المعاملة المتوقعة، فإنه يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية على الفور إلى بيان الدخل المجمع.

إذا لم تستوفي عقود المشتقات شروط معالجتها محاسبياً وفقاً "لمحاسبة التحوط" بناءً على مبادئ محاسبة المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

هـ. الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منه الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائماً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجمع.

و. مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجمع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

ز. موجودات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية لموجوداتها، أيهما أقل. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

ح. القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط و التي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدره للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق ، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة ، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال إستخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل :

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالي المجمع بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ط. التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

ي. الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تحتسب المجموعة الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- القروض والسلفيات للعملاء، عقود ضمانات مالية والتزامات القروض (تسهيلات إئتمانية)
- استثمار في أوراق الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الأرصدة والودائع لدى البنوك

لا تطبق الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فإنه يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية. وفقاً لتلك التعليمات، تمثل الخسائر الائتمانية المقرر الاعتراف بها أي من الحالتين التاليتين أيهما أعلى:

- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها وفقاً لتعليمات البنك المركزي الكويتي المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9).
- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها استناداً إلى سياسة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية.

يتم احتساب الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

1. الخسارة الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كما يلي:

أ. تصنيف المرحلة

تصنف المجموعة الأدوات المالية إلى ثلاث فئات هي المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 استناداً إلى تقييم الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي:

في تاريخ كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدى العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، تراعي المجموعة المعلومات النوعية والكمية ومؤشرات التوقف عن السداد والتحليل استناداً إلى التجارب التاريخية للمجموعة وتقييم الخبراء للمخاطر الائتمانية بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة بما في ذلك تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات ذات جودة ائتمانية عالية ومنخفضة. لمزيد من التفاصيل حول تصنيف التسهيلات الائتمانية، يُرجى الرجوع إلى إيضاح 19 (د).

تخضع المعايير الكمية الواردة أعلاه للحدود الدنيا التالية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة لمدة تزيد عن 30 يوماً.
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 عندما يكون هناك تدني في التصنيف الائتماني للتسهيل بدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية العالية وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية المنخفضة.
- يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

المرحلة 1: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في خسائر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف "فئة الاستثمار" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

عندما يظهر التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ النشأة، دون أن يكون منخفض الجدارة الائتمانية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التسهيل الائتماني.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تساوي الناتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع لأصل مالي. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

ولغرض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، تم تطبيق الحدود الدنيا التالية لأجل الاستحقاق المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

الحد الأدنى لأجل الاستحقاق

7 سنوات
5 سنوات
15 سنة

نوع التسهيلات

تسهيل ائتمان الشركات، بخلاف تلك التي لديها تدفقات نقدية وأجل استحقاق غير قابل للتمديد شريطة ألا تشكل الدفعة النهائية أكثر من 50% من إجمالي مبلغ التسهيل.
التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية
تمويل إسكاني

ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للموجودات المالية.

المرحلة 3: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - التي تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية

في حال انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية، تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي صافي قيمة التعرض (رصيد الموجودات بالصافي من قيمة الضمان المستحق). يتم اعتبار التسهيلات الائتمانية كمنخفضة الجودة الائتمانية عندما يتم التأخر في سداد أي مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة مثل صعوبات في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية المنصوص عليها بال عقد والافتقار إلى القدرة على تحسين مستوى الأداء بمجرد أن تطرأ أي صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمان وغيرها.

ب. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

1. تقدير احتمالية التعثر

تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية إما على مدى فترة 12 شهر (احتمالية التعثر على مدى 12 شهر) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر على مدى مدة الالتزام).

إن تقدير المجموعة لاحتمالية التعثر فيما يخص تسهيلات ائتمان الشركات يستند إلى تصنيف مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء، واحتمالية التعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وفقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم الأخذ في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). أما فيما يخص تسهيلات ائتمان الأفراد، تم تقسيم التسهيلات إلى مجموعات تتشارك في خصائص مماثلة للمخاطر.

قامت المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من احتمالية التعثر وفقاً لتوجيهات البنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس (1%) لكافة التسهيلات الائتمانية المصنفة أقل من "ذات التصنيف الائتماني المرتفع"، وبواقع 75 نقطة أساس (0.75%) للتسهيلات المصنفة كـ "ذات التصنيف الائتماني المرتفع" أو أعلى. غير أنه لم يتم تطبيق الحد الأدنى لاحتمالية التعثر بالنسبة لما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية (دون البطاقات الائتمانية)، والتمويل الإسكاني
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك المصنفة من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي كذات جودة ائتمانية عالية أو أفضل.

2. التعرض عند التعثر

يمثل هذا البند التعرض المتوقع في حالة وقوع حدث للتعثر. تتوصل المجموعة لمقدار قيمة التعرض عند التعثر استناداً إلى درجة التعرض الائتماني الحالي بالنسبة للموجودات المالية والتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على المبالغ الحالية وفقاً لشروط التعاقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر بالنسبة للموجودات المالية يمثل إجمالي القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفائدة.

يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة للتسهيلات المالية غير الممولة من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني بنسبة 100% وبالنسبة للرصيد غير المستخدم يتم تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقاً لمتطلبات تعليمات معيار الرفع المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

3. معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة وقوع حدث تعثر، وقيمتها المتوقعة عند التحقق بالإضافة إلى القيمة الزمنية للأموال. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للمرحلة 1 والمرحلة 2 فإنه يتم استخدام التقدير الداخلي للمجموعة لمعدل الخسارة عند التعثر إذا كانت أعلى من الحد الأدنى لمعدل الخسارة عند التعثر وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. تراعى نماذج معدل الخسارة عند التعثر الحد الأدنى لنسب الاستقطاع لقيم الضمانات وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ووفقاً لتعليمات البنك المركزي يستخدم البنك نسبة معدل الخسائر عند التعثر بنسبة 100% للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة 3.

تجميع المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

ج. مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء

في ظل ظروف معينة، تقوم المجموعة بإعادة التفاوض أو مراجعة القروض والسلفيات للعملاء. وقد يشمل ذلك تمديد فترة السداد، تقديم إمتيازات في سعر الفائدة. إذا كان مراجعة الجدولة جوهرية، يتم عدم تحقق التسهيلات على أن يتم التحقق بتسهيل جديد طبقاً للشروط الجديدة. يتم احتساب خسارة ائتمانية على مدى 12 شهراً للتسهيل الجديد، فيما عدا إذا كان التسهيل الجديد قد تعرض للانخفاض في الجدارة. عندما يتم مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء بدون عدم التحقق فإنه يتم احتساب إنخفاض القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. تواصل الإدارة مراجعة القروض المعاد جدولتها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن الدفعات المستقبلية مرجحة الحصول. وتقيم الإدارة إذا ما ازدادت مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ وإذا ما استوجب تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 3.

2. مخصص الخسائر الائتمانية استناداً إلى سياسة التصنيف الائتماني من قبل تعليمات البنك المركزي الكويتي.

تحدد سياسة التصنيف الائتماني المقررة من قبل بنك الكويت المركزي طريقة مكونة من شريحتين لتقدير قيمة الخسارة الائتمانية. ويمثل إجمالي الخسارة الائتمانية المقرر الاعتراف بها مجموع المخصصين العام والمحدد.

أ. مخصص عام

تم احتساب المخصص العام بواقع 1% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل النقدي بواقع 0.5% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل غير النقدي بالصافي من بعض الفئات المحددة للضمانات.

ب. مخصص محدد

تم احتساب المخصص المحدد من خلال تطبيق نسبة خسارة على مبلغ التعرض بالصافي من الضمانات المؤهلة. تستند نسبة الخسارة المقرر تطبيقها إلى عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق كما هو مبين في الجدول أدناه.

نسبة الخسارة	عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق
20%	أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً
50%	أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً
100%	أكثر من 365 يوماً

تصنف التسهيلات الائتمانية ضمن التصنيفات المذكورة أعلاه عند وجود دليل موضوعي لإنخفاض قيمتها بناءً على أسس محددة تتضمن تقديرات إدارية لزيادة المخاطر الائتمانية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

المشطوبات

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) إلى الحد الذي لا يمكن من خلاله وجود احتمال واقعي للإسترداد. ويتمثل هذا الأمر بشكل عام عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. غير أن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال عرضة للاستفادة منها لغرض الالتزام بسياسة المجموعة المتبعة لاسترداد المبالغ المستحقة. لإيضاحات أكثر تفصيلاً حول التعرض الائتماني يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 6 من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

عرض المخصص المحتسب لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض المخصصات المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للالتزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى.

هـ - عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لإعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجمع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجمع. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى الأرباح المحفوظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي:

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حسابات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دورياً لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجمع.

و - التأجير

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2019

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار. بمعنى آخر، ستقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يتضمن الحق في السيطرة على واستخدام أصول محددة لفترة من الزمن بمقابل.

طبقت المجموعة نهجاً موحداً للاعتراف ولقياس جميع عقود الإيجار والتي تكون فيها المجموعة المستأجر، باستثناء الإيجارات قصيرة المدى والإيجارات المرتبطة بالموجودات قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة. تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للاعتراف بمدفوعات عقد التأجير وموجودات حق الإستخدام والتي تمثل حق إستخدام الأصل المستخدم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

أ. موجودات حق الاستخدام:

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي، التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات عقود التأجير. تتضمن تكلفة هذه الموجودات قيمة مطلوبات عقود التأجير المسجلة والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة. وما لم يتيقن المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير أيهما أقصر. وتخضع موجودات حق الاستخدام لانخفاض القيمة. يتم تسجيل القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ضمن العقارات والمعدات في بيان المركز المالي المجموع.

ب. مطلوبات عقود التأجير:

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصاً أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. كما تشتمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل المجموعة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة معدل الربح المتزايد في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الربح المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة ويتم تسجيلها ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2019

يتم الاعتراف بمدفوعات عقود التأجير التشغيلية كمصروف في بيان الدخل المجموع بطريقة القسط الثابت على مدى فترة العقد. يتم الاعتراف بمستحق التأجير المحتمل كمصروف في الفترة التي يتم تكبده فيها.

ز - موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع:

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجعاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ح - موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنوياً وكلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدره للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإقرار بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدث لو أنه لم يتم الإقرار بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإقرار بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ط - أسهم الخزينة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزينة".

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب "احتياطي أسهم الخزينة" في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزينة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزينة التي تصدر عن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ي - تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الإقرار بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الإقرار بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ك - العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجموع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجموع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجموع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

ل - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة بإحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لنهاية الخدمة اختياريًا كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

م - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

ن - موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ص - الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الأحكام والتقديرات هي ما يلي :

الأحكام

تصنيف الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية، باستثناء أسهم حقوق الملكية والمشتقات، بناءً على تقييم نموذج الأعمال حيث يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، ويتم تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضاً بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى إيضاح 1.د.2 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

التقديرات والإفتراضات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي :

خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات والأدوات المالية الأخرى

تقوم المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فيما عدا أدوات حقوق الملكية. تتطلب الخسائر الائتمانية المتوقعة تطبيق أحكام هامة، يرجى الرجوع لإيضاح 2(ي). لمزيد من المعلومات.

مخصص الخسائر الائتمانية

تقوم المجموعة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء أدوات حقوق الملكية. ينطوي تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على استخدام ملحوظ للبيانات الداخلية والخارجية والإفتراضات. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2(ي). انخفاض قيمة الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة:

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو تسوية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والسلفيات واستثمارات في أدوات الدين والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة :

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنويا على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير «القيمة المستخدمة» للموجودات أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير «القيمة المستخدمة» يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

الأحكام الجوهرية الخاصة بتحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على إمكانية التجديد :

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته وكذلك فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة عدم ممارسته.

لدى المجموعة، بموجب بعض عقود التأجير، خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية. وتستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويعكس قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

3 - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
216,880	113,004	نقد وبنود نقدية
119,732	133,137	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
522,230	610,772	ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
858,842	856,913	
(17)	(12)	ناقصا : مخصص الإنخفاض في القيمة (خسائر إئتمانية متوقعة)
858,825	856,901	

4 - سندات الخزانة والبنك المركزي

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
214,013	131,069	سندات الخزانة
117,734	117,737	سندات البنك المركزي
331,747	248,806	

تحمل سندات الخزانة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت ومتغير حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5 - المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
268,858	704,453	إيداعات لدى بنوك
(46)	(66)	ناقص: مخصص إنخفاض القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)
268,812	704,387	
-	30,000	المبالغ المستحقة من المؤسسات المالية الأخرى
102,580	147,806	قروض وسلفيات إلى بنوك
(1,026)	(1,778)	ناقص : مخصص إنخفاض القيمة
101,554	176,028	
370,366	880,415	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

كما في 31 ديسمبر 2019 بلغت الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الإئتمانية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) 287 ألف دينار كويتي (2018: 379 ألف دينار كويتي). أن معظم أرصدة المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مع أطراف مصنفة استثمارياً.

6 - قروض وسلفيات

تقوم المجموعة بتقييم مركز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية "للقرض والسلفيات" المشار إليها أدناه كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2019 :

ألف دينار كويتي				
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت
604,352	-	-	63,098	541,254
716,623	-	-	13,662	702,961
90,772	-	-	30,375	60,397
456,442	-	-	-	456,442
525,810	4,044	-	45,725	476,041
2,393,999	4,044	-	152,860	2,237,095
(127,337)				
2,266,662				

تجاري وصناعي
إنشائي وعقاري
مؤسسات مالية أخرى
أفراد
أخرى

ناقصاً : مخصص انخفاض في القيمة

كما في 31 ديسمبر 2018:

ألف دينار كويتي				
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت
687,108	-	-	65,154	621,954
668,331	-	2	18,236	650,093
60,691	-	10,682	-	50,009
462,998	-	-	-	462,998
516,154	107	2,364	23,061	490,622
2,395,282	107	13,048	106,451	2,275,676
(142,212)				
2,253,070				

تجاري وصناعي
إنشائي وعقاري
مؤسسات مالية أخرى
أفراد
أخرى

ناقصاً : مخصص انخفاض في القيمة

الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

2018			2019			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
136,830	126,826	10,004	142,212	142,212	-	المخصصات في 1 يناير
(110,023)	-	(110,023)	(116,806)	-	(116,806)	مبالغ مشطوبة
(29)	(28)	(1)	(18)	(18)	-	فروقات تحويل
(2)	-	(2)	-	-	-	ردت لبنك الكويت المركزي
115,436	15,414	100,022	101,949	(14,857)	116,806	محمل على/ (مفرج إلى) بيان الدخل المجموع
142,212	142,212	-	127,337	127,337	-	المخصصات في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

بلغ المخصص المحدد للعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 127,337 ألف دينار كويتي (2018: 142,212 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 97,500 ألف دينار كويتي (2018 : 112,300 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 25,272 ألف دينار كويتي (2018: 9,584 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

كما في 31 ديسمبر 2019 بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) 50,057 ألف دينار كويتي (2018: 29,050 ألف دينار كويتي).

إن المخصصات المحسوبة بموجب قواعد البنك المركزي على تصنيف التسهيلات الائتمانية أعلى من تلك المحسوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمحدد بموجب إرشادات البنك المركزي.

7 - استثمارات في أوراق مالية

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
		أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
292,000	272,231	سندات مسعرة
15,553	15,952	سندات غير مسعرة
215,350	246,631	أسهم مسعرة
25,849	25,138	أسهم غير مسعرة
		أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
36	8	أخرى
548,788	559,960	

يبين الجدول التالي التغيرات في إجمالي المبالغ المسجلة ومقابلها من خسائر إئتمانية متوقعة فيما يتعلق باستثمارات في أدوات الدين:

2019				
ألف دينار كويتي				
إجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
310,035	2,265	8,531	299,239	إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير
(20,007)	(520)	150	(19,637)	صافي حركة السنة
290,028	1,745	8,681	279,602	
2019				
إجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
2,482	2,265	19	198	الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير
(637)	(520)	(16)	(101)	(المفرج عنه) المحمل خلال السنة
1,845	1,745	3	97	
2018				
إجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
257,729	2,509	-	255,220	إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير 2018
52,306	(244)	8,531	44,019	صافي حركة السنة
310,035	2,265	8,531	299,239	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

ألف دينار كويتي			
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
223	-	2,509	2,732
(25)	19	(244)	(250)
198	19	2,265	2,482

الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2018
المحمل (المفرج عنه) خلال السنة

أ. خلال عام 2008، قام البنك بشراء عدد 221,425,095 سهم من أسهم بنك بويان بتكلفة بلغت 94,103 ألف دينار كويتي وذلك بموجب عدة عمليات شراء أجريت جميعها وفقاً للإجراءات العادية المتبعة لدى بورصة الكويت، وتاريخ لاحق، ونتيجة توفر أرصدة نقدية بحساب الشركة الأم "الشركة المقترضة" للشركات الخمس التابعة البائعة للأسهم المذكورة في بورصة الكويت (ويشار إلى هذه الشركات الخمس التابعة فيما يلي بعبارة "الشركات المستأنفة")، فقد قام البنك باستخدام هذه الأرصدة في سداد القرض المستحق لديه على الشركة المقترضة. أيضاً خلال العام 2009 أقامت الشركة المقترضة مع "الشركات المستأنفة" دعوى قضائية لمنازعة البنك في ملكيته للأسهم المذكورة أعلاه، وقد قضى في هذا النزاع بحكم بات بجلسة 27 ديسمبر 2017 على النحو المبين أدناه.

في فبراير 2009 قضت محكمة استئناف مستعجل بتقييد بيع عدد 221,425,095 سهماً لحين صدور حكم نهائي في النزاع على ملكية هذه الأسهم.

خلال 2010، ساهم البنك في حقوق الإصدار واستحوذ على عدد 127,058,530 سهم بتكلفة بلغت 32,401 ألف دينار كويتي. فيما بعد وخلال السنوات من 2013 حتى تاريخ التقرير، استلم البنك أسهم منحة يبلغ مجموعها 105,837,475 سهم.

في أبريل 2016، صدر حكم محكمة أول درجة لصالح البنك بتأييد صحة ملكيته لعدد 221,425,095 سهم.

في فبراير 2017، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً بإبطال خمس عقود بيع الأسهم المؤرخة في 30 نوفمبر 2008 المبرمة بين كل من الشركات المستأنفة والبنك لبيع أسهم بنك بويان والبالغ إجماليها 221,425,095 سهماً وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعاقد وأهمها رد الأسهم إلى ملكية الشركات المستأنفة وربيعها وفوائدها والمزايا التي تحصل عليها البنك وإبطال كافة التصرفات التي أجزاها على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ البيع.

طعن البنك على الحكم الاستئناف أمام محكمة التمييز، وفي 27 ديسمبر 2017 أصدرت محكمة التمييز حكماً بقبول هذا الطعن وألزمت الشركات المستأنفة سائلة البيان برد ثمن الأسهم للبنك، كما قضت بصحة كافة التصرفات التي أجزاها البنك على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ إبرام العقود الخمسة لبيع الأسهم المبرمة في 30 نوفمبر 2008، كما أُلزمت أيضاً محكمة التمييز كل من الشركة المقترضة والشركات المستأنفة مصروفات وأتعاب المحاماة عن درجات النزاع.

في 29 يناير 2018، حصل البنك على صورة تنفيذية من محكمة التمييز ضد الشركات المستأنفة، بينما يمارس البنك حالياً السيطرة على قيمة الأسهم مقابل رد ملكية الأسهم للشركات المستأنفة. سوف يستمر البنك في الاعتراف بتلك الأسهم ضمن "استثمارات في أوراق مالية" حتى تنفيذ حكم محكمة التمييز.

بتاريخ 16 يونيو 2019 صدر لصالح البنك الحكم القاضي منطوقه، أولاً وبصفة مستعجلة، بوقف تنفيذ الحكم السابق الصادر من محكمة الاستئناف والمعدل بالحكم الصادر من محكمة التمييز ومخاطبة الشركات المستأنفة برد المبالغ المستحقة للبنك مقابل رد الأسهم. ثانياً، ندب خبير لتحديد المبلغ المستحق على كل شركة من الشركات الخمسة من الثمن المطلوب رده وبيان نصيب كل منهم في الأسهم المبطله وفي ريع الأسهم محل العقود المبطله وفوائدها ومزاياها وبيان الرسوم والمصاريف المدفوعة في عمليات بيع الأسهم وبيان القوائم بسدادها والملزم بأدائها.

في 17 نوفمبر 2019 حددت محكمة الاستئناف موعد الجلسة القادمة بتاريخ 16 فبراير 2020 لدمج محتوى القضية وجلسة بتاريخ 2 فبراير لورود تقرير الخبراء.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

ب. خلال السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2019، قامت المجموعة بتعيين أدوات دين محددة كأدوات تحوط وذلك لتحوط على التغير في القيمة العادلة الناتجة عن التغير في سعر الفائدة السوقية. تستخدم المجموعة أدوات مقاصة أسعار الفائدة كأدوات تحوط حيث تقوم المجموعة دفع فائدة ثابتة واستلام فائدة متغيرة.

استناداً إلى مطابقة الشروط الحرجة بين البنود المتحوط لها وأدوات التحوط، تم استنتاج أن التحوطات كانت فعالة.

بلغت القيمة الدفترية لأدوات الدين المحددة كبنود يوجد بها تحوط مقابلها كما في 31 ديسمبر 2019 مبلغ 178,816 ألف دينار كويتي. وبلغت التغيير في القيمة العادلة لتلك الأدوات الناتجة عن تغيير سعر الفائدة السوقية (المخاطر المحوطة) خلال السنة مبلغ 3,609 ألف دينار كويتي. تم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المحوطة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجموع.

8 - إستثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26% (2018 : 32.26%) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الإستثمار في شركة زميلة بالكامل خلال السنوات الماضية.

9 - موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 3,506 الف دينار كويتي (2018 : 3,506 ألف دينار كويتي). لرخصة السمسرة عمر افتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2019، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية المتوقعة قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الإدارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 3.1% (2018: 3.2%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها باستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 10% (2018: 9.7%) للوصول الى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، لا يوجد مؤشرات تدل على زيادة إنخفاض القيمة الخاصة برخصة السمسرة (2018 : لا شيء دينار كويتي).

10 - موجودات أخرى

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
2,282	3,814	فوائد مدينة مستحقة
70,439	23,789	أرصدة مدينة أخرى
72,721	27,603	

تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى موجودات معلقة للبيع بمبلغ 188 ألف دينار كويتي (2018: 57,689 ألف دينار كويتي) استحوذ عليها من خلال تسوية قروض وسلفيات.

11 - مطلوبات أخرى

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
23,906	36,955	فوائد مستحقة الدفع
5,522	6,376	إيرادات مؤجلة
75,054	90,932	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
8,061	9,373	مستحقات تتعلق بالموظفين
47,599	59,512	أخرى
160,142	203,148	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

12 - حقوق الملكية

أ - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 2,500,000,000 (2018: 1,810,960,405) سهماً قيمة كل منها 100 فلس. تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصرح به من قبل الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 23 مارس 2019.

أن رأس المال يتكون من 1,992,056,445 (2018 : 1,810,960,405) سهماً عادياً مكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 "كفاية رأس المال" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب - أسهم الخزينة

2018	2019	
12,172,728	47,563,008	عدد أسهم الخزينة
%0.67	%2.39	نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدر
4,578	21,690	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
6,086	25,161	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)
400	479	المتوسط المرجح للقيمة العادلة للأسهم (فلس)

- إن الحركة على أسهم الخزينة هي كما يلي:

عدد الأسهم		
2018	2019	
11,066,117	12,172,728	الرصيد كما في 31 ديسمبر
-	34,173,007	مشتريات
1,106,611	1,217,273	إصدار أسهم منحة
12,172,728	47,563,008	الرصيد كما في 31 ديسمبر

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

أن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

ج - علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د - الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50% من رأس المال.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الإحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2019 و 2018 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ - احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

و - احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية "مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" يحول الإحتياطي الخاص بأدوات الدين إلى بيان الدخل المجمع عند بيع أو إنخفاض في قيمة الموجودات الخاصة بها. يظل احتياطي أسهم أدوات الملكية ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

ز - توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 23 مارس 2019 بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 20 فلس لكل سهم (2017: 18: فلس لكل سهم) وأسهم منحة بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم (2017: 10 أسهم منحة لكل 100 سهم) للعام 2018. لاحقاً، تم توزيع الأرباح المدفوعة وزيادة أسهم المنحة بعدد 181,096,040 سهم وبالتالي، زيادة رأس المال بمبلغ 18,110 ألف دينار كويتي.

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمعدل لا شئ فلس لكل سهم (2018: 20 فلس لكل سهم) ولا شيء أسهم منحة لكل 100 سهم (2018: 10 أسهم منحة لكل 100 سهم) لسنة 2019. أن هذا المقترح يخضع لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

13 - إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجمع :

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
(100,022)	(116,806)	قروض وسلفيات - محدد
78,455	11,930	قروض وسلفيات - مستردة
(15,702)	14,105	قروض وسلفيات - عام
284	117	استثمارات أوراق مالية
227	(15,688)	تسهيلات غير نقدية
(2,632)	(2,120)	مخصصات أخرى
(39,390)	(108,462)	

إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى تتضمن الخسائر الإئتمانية المتوقعة مفرج عنها متعلقة بالموجودات المالية بإستثناء القروض والسلفيات بلغت لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 637 ألف دينار كويتي (2018: 250 ألف دينار كويتي).

14 - ضرائب

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
(1,588)	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(676)	-	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(636)	-	الزكاة
(2,900)	-	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58/2007.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

15 - ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
63,751	-	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,992,056	1,992,056	المتوسط المرجح للأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل (العدد بالألف)
(13,390)	(26,122)	ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم الخزينة المحتفظ بها (العدد بالألف)
1,978,666	1,965,934	
32.2	-	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

أن ربحية السهم الأساسية والمخفضة للفترة الحالية والفترة المقارنة قد تم تعديلها لتعكس تأثير أسهم المنحة التي تم إصدارها خلال 2019.

16 - شركة تابعة

نسبة الملكية					
2018	2019	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	إسم الشركة	
%93.55	%93.55	خدمات الوساطة المالية	دولة الكويت	شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك.مقفلة	

17 - معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافا معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصا رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كالتالي:

ألف دينار كويتي						
2018	2019	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	القيمة	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	
						أعضاء مجلس الإدارة
453	-	2	1,612	1	3	قروض
3	1	3	24	2	4	بطاقات ائتمان
838	-	9	1,669	16	9	ودائع
						الجهاز التنفيذي
517	-	22	609	3	22	قروض
15	-	7	39	1	22	بطاقات ائتمان
522	-	31	608	22	31	ودائع
						شركات زميلة
13,505	-	1	13,592	-	1	ودائع
						مساهمين رئيسيين
5,148	-	1	11	-	1	ودائع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

تتضمن إيرادات ومصاريف الفوائد مبلغ 38 ألف دينار كويتي (2018: 26 ألف دينار كويتي) و 1,332 ألف دينار كويتي (2018: 1,783 ألف دينار كويتي) على التوالي متعلقة بمعاملات مع أطراف ذات الصلة.

تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة تتضمن مزايا رئيس الجهاز التنفيذي بمبلغ 221 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2018: 207 ألف دينار كويتي)، كما يلي :

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
1,228	1,543	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
4	29	مزايا بعد التوظيف
52	178	مزايا نهاية الخدمة

إن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 445 ألف دينار كويتي (2018: 466 ألف دينار كويتي) للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إن إيضاح 12 "المكافآت" في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم BS/IBS/336/2014/2 بتاريخ 24 يونيو 2014. يتضمن تفاصيل إضافية عن مكافآت أفراد الإدارة العليا.

18 - القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة أو ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الاستحقاق غير المحدد و الأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

المستوى 1 : الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة والمطلوبات المماثلة.
المستوى 2 : التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات تأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، و
المستوى 3 : التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات السوق المعروف.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (ح) "السياسات المحاسبية الهامة".

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة :

2019			
ألف دينار كويتي			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
الأدوات المالية			
الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل؛			
8	-	8	-
أوراق مالية أخرى			
مشتقات الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل؛			
(3,866)	-	(3,866)	-
مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 19)			
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر؛			
271,769	-	25,138	246,631
أسهم ملكية			
288,183	-	15,952	272,231
أسهم دين			
559,952	-	41,090	518,862

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول و المستوى الثاني والمستوى الثالث.

2018			
ألف دينار كويتي			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
الأدوات المالية			
الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل؛			
36	-	36	-
أوراق مالية أخرى			
مشتقات الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل؛			
2,985	-	2,985	-
مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 19)			
الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل؛			
241,199	-	25,849	215,350
أسهم ملكية			
307,553	-	15,553	292,000
أسهم دين			
548,752	-	41,402	507,350

19 - الأدوات المالية

أ - إستراتيجية استعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (كينك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع إحتياجات المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصيرة على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضا ضمانات والتزامات أخرى كالاتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب استخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لإستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءا من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب - إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 "إدارة المخاطر" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي :

(1) مخاطر الإئتمان :

مخاطر الإئتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الإئتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف المقابلة وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الإئتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) "إدارة المخاطر-مخاطر الإئتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - تركيز مخاطر الإئتمان:

إن تركيز مخاطر الإئتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات ، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الإئتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

ب - أعلى تعرض لمخاطر الإئتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
	مخاطر الإئتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية	
858,825	856,901	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
331,747	248,806	سندات الخزانة والبنك المركزي
370,366	880,415	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,794,686	1,814,768	قروض وسلفيات - شركات
458,384	451,894	قروض وسلفيات - أفراد
307,553	288,183	أدوات الدين
15,285	27,603	موجودات أخرى
4,136,846	4,568,570	
	مخاطر الإئتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية	
39,878	50,003	قبولات مصرفية
199,924	138,382	اعتمادات مستندية
1,307,045	1,417,651	خطابات ضمان
821,976	961,426	خطوط إئتمان غير مسحوبة
2,368,823	2,567,462	
6,505,669	7,136,032	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بافتراض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الإلتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

ج - الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى :

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق إرشادات البنك المركزي الكويتي الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها. لتقييم القيمة القابلة للأسترداد الضمانات تقوم المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من الأستقطاعات كما هو منصوص عليه في قواعد البنك المركزي الكويتي.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 "تخفيض خطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د - جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني :

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي						
القيمة العادلة للضمان	منخفضة القيمة	مستحقة وغير منخفضة القيمة		غير مستحقة وغير منخفضة القيمة		
		90-61 يوماً	0-60 يوماً	درجة قياسية	درجة عادية	درجة عليا
كما في 31 ديسمبر 2019						
-	-	-	-	26,248	15,257	106,301
-	-	793	298,241	296,724	1,045,440	296,359
-	-	-	18,075	438,367	-	-
-	-	793	316,316	761,339	1,060,697	402,660
كما في 31 ديسمبر 2018						
-	-	-	-	15,470	54,126	32,984
-	-	2,814	500,939	2,650	1,161,804	264,077
-	-	-	20,594	442,404	-	-
-	-	2,814	521,533	460,524	1,215,930	297,061

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجاً نظامياً لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان.

تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات، حال عدم توفر تصنيفات خارجية.

إن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية بناءً على احتمالية التعثر لتلك الدرجات. تم استخدام هذا التعيين لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى استثمارية وغير استثمارية.

إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم العملاء تتضمن مقاييس كمية والتي تتضمن على نسب مالية رئيسية ومقاييس نوعية والتي تتضمن ولا تنحصر على تحديد الشركة وأدائها وأعمالها، عمر وجودة المعلومات المالية، معلومات الأداء التاريخية، ظروف اقتصادية وسياسية عامة، الوضع والأداء المالي حينما يطبق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

خارجي	داخلي	درجة عليا
تقدير AAA,AA+,AA,AA-,A+,A-,BBB+,BBB,BBB-	1 إلى 4 درجات	درجة عليا
تقدير BB+,BB,BB-,B+	5 و 6 درجات	درجة عادية
تقدير B,B-,CCC+,CCC,CCC-	7 و 8 درجات	درجة قياسية
تقدير D أو ما يعادلها	9 إلى 11 درجات	درجة التعثر

هـ - تركيز الموجودات المالية والبند خارج الميزانية العمومية

2018 ألف دينار كويتي		2019 ألف دينار كويتي		القطاع الجغرافي :
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
1,890,787	3,303,998	2,060,434	3,413,083	الكويت
287,600	894,857	309,598	1,045,641	آسيا
147,794	143,872	148,621	326,998	أوروبا
15,768	2,950	28,001	10,016	الولايات المتحدة
26,874	32,404	20,808	44,609	أخرى
2,368,823	4,378,081	2,567,462	4,840,347	

2018 ألف دينار كويتي		2019 ألف دينار كويتي		القطاع حسب النشاط :
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
-	331,747	-	248,806	حكومي
511,779	646,313	647,742	604,352	تجاري وصناعي
959,316	630,686	1,151,489	716,623	إنشائي وعقاري
487,786	1,759,399	427,240	2,270,395	بنوك ومؤسسات مالية
409,942	1,009,936	340,991	1,000,171	أخرى
2,368,823	4,378,081	2,567,462	4,840,347	

و - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان :

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن مشتقات الأدوات المالية هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر ، المعدل أو المؤشر المعين.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للاداة المالية المشتقة ، المعدل أو المؤشر المعين والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات يتم تحميله على قائمة بيان الدخل المجموع.

ألف دينار كويتي

المجموع	أكثر من سنة	القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق			القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
		12 - 3 شهرا	3 - 1 أشهر	حتى شهر		
328,216	-	69,252	49,094	209,870	1,627	738
189,493	146,892	40,684	1,917	-	3,153	176
517,709	146,892	109,936	51,011	209,870	4,780	914

كما في 31 ديسمبر 2019
عقود العملات الأجنبية - الأجلة
مقاصة أسعار الفائدة المدرجة
كأدوات تحوط بالقيمة العادلة

ألف دينار كويتي

المجموع	أكثر من سنة	القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق			القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
		12 - 3 شهرا	3 - 1 أشهر	حتى شهر		
613,930	-	68,225	132,607	413,098	2,096	4,450
169,788	136,697	27,736	4,141	1,214	649	1,280
783,718	136,697	95,961	136,748	414,312	2,745	5,730

كما في 31 ديسمبر 2018
عقود العملات الأجنبية - الأجلة
مقاصة أسعار الفائدة

(2) مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر- مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. مخاطر سعر الفائدة :

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) "إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم إفتراض الزيادة ب 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجموع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي :

ألف دينار كويتي		نقاط الأساس	
2018	2019		
2,893	2,146	+25	دينار كويتي
(220)	645	+25	دولار أمريكي
577	419	+25	عملات أخرى
3,250	3,210		

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

ب. مخاطر العملة :

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الإنخفاض المحتمل في بيانات الدخل المجمع أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		نسبة التغير في أسعار العملات	
2018	2019	2018	2019		
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل		
-	(162)	-	(201)	+5	دولار أمريكي
199	(1)	147	3	+5	جنيه استرليني
-	5	-	2	+5	دولار استرالي
-	13	-	48	+5	ريال سعودي
-	77	-	66	+5	درهم إماراتي
-	44	-	26	+5	ريال قطري
-	41	-	27	+5	أخرى
199	17	147	(29)		

ج. مخاطر أسعار أدوات الملكية :

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي :

ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		نسبة التغير في سعر السهم	
2018	2019	2018	2019		
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل		
10,768	-	12,332	-	+5	بورصة الكويت

د. مخاطر السيولة :

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) "إدارة المخاطر - مخاطر السيولة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

أ - يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجموع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة، من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل حثيث نمطها الاستحقاقى للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

الف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
الموجودات :						
856,901	-	-	13,384	-	843,517	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
248,806	-	-	173	636	247,997	سندات الخزنة والبنك المركزي
880,415	86,113	73,381	145,581	285,762	289,578	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,266,662	979,147	440,496	298,041	273,465	275,513	قروض وسلفيات
559,960	346,096	21,125	1,125	1,138	190,476	استثمارات في أوراق مالية
29,375	29,375	-	-	-	-	عقارات ومعدات
3,506	3,506	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
27,603	4,000	42	805	1,110	21,646	موجودات أخرى
4,873,228	1,448,237	535,044	459,109	562,111	1,868,727	
المطلوبات:						
585,382	6,373	210,932	202,053	30,330	135,694	المستحق إلى البنوك
709,107	16,778	161,413	110,921	261,146	158,849	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,452,930	83,655	185,272	275,396	272,694	1,635,913	ودائع العملاء
189,944	115,029	74,915	-	-	-	أموال مقترضة أخرى
203,148	116,800	10,022	11,797	17,245	47,284	مطلوبات أخرى
4,140,511	338,635	642,554	600,167	581,415	1,977,740	
732,717	1,109,602	(107,510)	(141,058)	(19,304)	(109,013)	صافي فجوة السيولة

الف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2018
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
الموجودات :						
858,825	-	-	-	-	858,825	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
331,747	-	-	287	957	330,503	سندات الخزنة والبنك المركزي
370,366	40,598	98,785	-	143,655	87,328	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,253,070	800,232	486,451	395,935	290,838	279,614	قروض وسلفيات
548,788	308,680	3,370	3,736	823	232,179	استثمارات في أوراق مالية
28,522	28,522	-	-	-	-	عقارات ومعدات
3,506	3,506	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
72,721	7,654	56,901	-	319	7,847	موجودات أخرى
4,467,545	1,189,192	645,507	399,958	436,592	1,796,296	
المطلوبات:						
347,100	30,000	30,000	44,455	39,636	203,009	المستحق إلى البنوك
880,881	286,409	299,857	42,088	81,967	170,560	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,291,890	14,111	65,833	242,858	221,632	1,747,456	ودائع العملاء
57,675	-	-	45,533	-	12,142	أموال مقترضة أخرى
160,142	98,238	5,856	7,088	12,046	36,914	مطلوبات أخرى
3,737,688	428,758	401,546	382,022	355,281	2,170,081	
729,857	760,434	243,961	17,936	81,311	(373,785)	صافي فجوة السيولة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

ب - فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق :

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
2,567,462	664,939	493,606	416,037	463,496	529,384	كما في 31 ديسمبر 2019
						المطلوبات المحتملة
2,368,823	552,609	229,187	157,773	281,137	1,148,117	كما في 31 ديسمبر 2018
						المطلوبات المحتملة

ج - فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
592,514	6,633	214,535	205,048	30,451	135,847	كما في 31 ديسمبر 2019
						المطلوبات الغير مخفضة
714,131	16,797	164,106	112,102	262,200	158,926	المستحق إلى البنوك
2,462,018	87,366	188,288	277,023	273,167	1,636,174	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
204,921	128,177	75,441	-	1,265	38	ودائع العملاء
203,148	116,800	10,022	11,797	17,245	47,284	أموال مقترضة أخرى
4,176,732	355,773	652,392	605,970	584,328	1,978,269	مطلوبات أخرى
349,690	30,912	30,863	44,912	39,677	203,326	كما في 31 ديسمبر 2018
						المطلوبات الغير مخفضة
899,281	298,644	305,367	42,473	82,196	170,601	المستحق إلى البنوك
2,294,681	14,198	66,450	243,863	222,385	1,747,785	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
58,151	-	-	45,879	-	12,272	ودائع العملاء
160,142	98,238	5,856	7,088	12,046	36,914	أموال مقترضة أخرى
3,761,945	441,992	408,536	384,215	356,304	2,170,898	مطلوبات أخرى

20 - مخاطر العمليات:

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملاءمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) "إدارة المخاطر - مخاطر العمليات" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

21 - تحليل القطاعات:

تمارس المجموعة أنشطته بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

أ - خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.

ب- تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة وخدمات الوساطة المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة واستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2018	2019	2018	2019	2019	2019	
93,857	97,281	12,033	15,184	81,824	82,097	صافي إيرادات الفوائد
57,070	61,405	12,474	16,462	44,596	44,943	إيرادات غير الفوائد
150,927	158,686	24,507	31,646	126,420	127,040	إيرادات التشغيل
(39,390)	(108,462)	(161)	(413)	(39,229)	(108,049)	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
63,770	60	354	9,191	63,416	(9,131)	صافي ربح السنة
4,467,545	4,873,328	2,036,690	2,463,696	2,430,855	2,409,532	إجمالي الموجودات
4,467,545	4,873,228	2,842,037	3,312,507	1,625,508	1,560,721	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

22 - البنود خارج الميزانية العمومية:

أ - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية:

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب - مطالبات قانونية:

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجموع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 1,660 ألف دينار كويتي (2018 : 1,470 ألف دينار كويتي).

23 - كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية ، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر ب/ر ب أ/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة:

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي: شركة التجاري لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 93.55%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.26% في بنك الشام الإسلامي - شركة مساهمة (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معا «بالمجموعة».

2 - هيكل رأس المال:

يتكون رأس المال البنك المصرح به من 2,500,000,000 سهم (31 ديسمبر 2018: 1,810,960,405) سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصرح به من قبل الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 23 مارس 2019.

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,992,056,445 (31 ديسمبر 2018: 1,810,960,405)، سهم مكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2019، يمتلك البنك 47,563,008 سهم من أسهم الخزينة (31 ديسمبر 2018: 12,172,728).

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال :

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
		أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)
		أ - الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1)
181,096	199,206	1 - رأس المال المدفوع
18,110	-	2 - توزيعات أسهم منحة مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
184,093	184,093	4 - أرباح محتفظ بها
89,524	144,641	5 - احتياطي تقييم استثمارات
24,108	24,883	6 - احتياطي إعادة تقييم عقار
115,977	115,977	7 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	8 - احتياطي عام
-	-	9 - احتياطي أسهم الخزينة
(3,506)	(3,506)	10 - موجودات أخرى غير ملموسة
(4,578)	(21,690)	11 - أسهم الخزينة
-	(108,562)	12 - استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
(78,627)	-	13 - استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
610,915	619,760	المجموع
		ب - المضاف الى الشريحة الأولى
833	889	1 - حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة للمجموعة
833	889	المجموع
611,748	620,649	مجموع الشريحة الأولى (TIER1) من رأس المال

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

ألف دينار كويتي	
2018	2019
41,813	43,612
41,813	43,612
653,561	664,261

ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)

1. مخصصات عامة (خاضعة لحد أقصى 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة) مجموع الشريحة الثانية (TIER 2) من رأس المال

مجموع رأس المال المؤهل

3 - كفاية رأس المال:

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقتراحه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ - متطلبات رأس المال:

ألف دينار كويتي						أ-مخاطر الائتمان
2018		2019		إجمالي التعرض	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	
متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال			صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر
994	7,648	479,649	79	611	403,097	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
62	479	127,582	1	4	122,723	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
61,419	472,457	1,531,081	81,047	623,440	2,132,322	5. مطالبات على البنوك
264,042	2,031,093	3,762,343	278,851	2,145,009	4,065,370	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	216,863	-	-	30,014	8. بنود نقدية
60,937	468,749	483,070	60,200	463,080	477,589	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة
-	-	-	-	-	-	35% من المخاطر المرجحة
2	13	57	2	15	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
33,390	256,838	232,794	21,401	164,615	162,557	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
420,846	3,237,277	6,833,439	441,581	3,396,774	7,393,729	المجموع

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

ألف دينار كويتي

2018			2019		
متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض
-	-	-	-	-	-
9	70	36	2	15	9
491	3,780	3,780	523	4,022	4,021
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
500	3,850	3,816	525	4,037	4,030
33,626	258,665	145,226	34,879	268,297	150,592
454,972	3,499,792	6,982,481	476,985	3,669,108	7,548,351

ب - مخاطر السوق :

1. مخاطر مراكز معدل الفائدة
2. مخاطر مراكز الملكية
3. مخاطر العملات الأجنبية
4. مخاطر السلع
5. الخيارات

المجموع

ج - مخاطر العمليات

المجموع

2018	2019
%18.67	%18.10
%17.48	%16.92
%17.46	%16.89

ب -نسب رأس المال :

- 1- مجموع نسب رأس المال
- 2- نسبة الشريحة 1 من رأس المال
- 3- نسبة حقوق المساهمين من الشريحة 1 من حقوق المساهمين

ج - إفصاح إضافي لرأس المال :

1 - نموذج الإفصاح العام

2019	
ألف دينار كويتي	
مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال	بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجموع
i+l	265,997
r	184,093
j+m+n+o+p+q	303,428
-	-
-	-
	753,518

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات

1. الأسهم العادية المؤجلة المصدره مباشرة زائداً علاوة الإصدار
2. الأرباح المحتفظ بها
3. الدخل الشامل المتراكم الأخر (والاحتياطيات الأخرى)
4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
6. حقوق المساهمين (الشريحة 1) قبل التعديلات الرقابية

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية

7. تعديلات التقييم الوقائية
8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
12. عجز في الخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق
14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الإئتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

	-	15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة	
k	21,690	16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)	
	-	17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	
	-	18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي ، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	
f	108,562	19. الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي ، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	
d	-	20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	
	-	21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك ، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
	-	22. المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق المساهمين للبنك	
	-	23. منها : الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	
	-	24. منها : حقوق خدمات الرهن العقاري	
	-	25. منها : الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤجلة	
	-	26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدره من السلطة الرقابية	
	-	27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (الشريحة 1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
	-	28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	
	133,758	29. حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	
	619,760		
		رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى) : الأدوات	
	-	30. الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار	
	-	31. منها : المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
	-	32. منها : المصنفة كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
	-	33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	
	-	34. أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (AT1))	
S	889	35. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
	-	36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	
	889		
		رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية	
	-	37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	
	-	38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	
	-	39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
	-	40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
	-	41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	
	-	42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
	-	43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	
	889	44. رأس المال الأضافي (AT1)	
	620,649	45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الاضافي (AT1))	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات

-	46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائدا علاوة الإصدار	
-	47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحفوظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	
-	49. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
C	50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	43,612
	51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	43,612
	رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية	
-	52. استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	
-	53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-	56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
-	57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	43,612
	58. رأس المال المساند (الشريحة 2)	664,261
	59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))	3,669,108
	60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	

معدلات رأس المال والمصدات

	61. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%16.89
	62. رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%16.92
	63. مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%18.10
	64. متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	%10.00
	65. منها : متطلبات المصدات الرأسمالية الاحتياطية	%2.50
-	66. منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	
	67. منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	%0.50
	68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%9.89
	الحدود الدنيا	
	69. الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	%9.50
	70. الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	%11.00
	71. الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي	%13.00
	المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)	
f	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية	108,562
e	73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	72,832
-	74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
-	75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

حدود الإعترااف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريعة 2)

a+b+h	135,758	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريعة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c	43,612	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريعة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-	-	78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريعة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-	-	79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريعة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

2018

ألف دينار كويتي

بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجمع	مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال
--	-----------------------------------

i+l	247,887
r	184,093
j+m+n+o+p+q	265,646
-	-
-	-
-	697,626

حقوق المساهمين من الشريعة 1 لرأس المال: الأدوات والاحتياطيات

1. الأسهم العادية المؤجلة المصدره مباشرة زائداً علاوة الإصدار
2. الأرباح المحتفظ بها
3. الدخل الشامل المتراكم الأخر (والاحتياطيات الأخرى)
4. رأس المال المصدره مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريعة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
5. الأسهم العادية الصادره عن الشركات التابعة المجمعه والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
6. حقوق المساهمين (CET 1) قبل التعديلات الرقابية

حقوق المساهمين من الشريعة 1 لرأس المال: التعديلات الرقابية

7. تعديلات التقييم
8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق
14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الإلتزام على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدره (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك) (CET1)
19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
22. المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15%

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

-	23. منها : الاستثمارات الهامة في الأسهم	
-	24. منها : حقوق خدمات الرهن العقاري	
-	25. منها : الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	
-	26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية	
-	27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
-	28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	86,711
-	29. حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	610,915

رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى) : الأدوات

-	30. الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤهلة المصدرة زائد علاوة الإصدار	
-	31. منها : المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
-	32. منها : المصنفة كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
-	33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	
S	34. أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))	833
-	35. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
-	36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	833

رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية

-	37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسة (AT1)	
-	38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	
-	39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-	41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	
-	42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
-	43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	833
-	44. رأس المال الإضافي (AT1)	611,748
-	45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1))	

رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات

-	46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائد علاوة الإصدار	
-	47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	
-	49. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
C	50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	41,813
-	51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	41,813

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية

-	52. استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسة (الشريحة 2)	
-	53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-	56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
-	57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	
	58. رأس المال المساند (الشريحة 2)	41,813
	59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))	653,561
	60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	3,499,792

معدلات رأس المال والمصدات

61.	حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	17.46%
62.	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	17.48%
63.	مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	18.67%
64.	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي) ، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	10.00%
65.	منها : متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	2.50%
66.	منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-
67.	منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	0.50%
68.	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	10.46%

الحدود الدنيا

69.	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	9.50%
70.	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	11.00%
71.	الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي	13.00%

المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)

f	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية	67,060
e	73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	68,954
-	74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
-	75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	

حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)

a+b+h	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)	149,607
c	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي	41,813
-	78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	
-	79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

2- المركز المالي المجمع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع

إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجمع وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتفق مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية. إن أساس التجميع تم عرضها في الإيضاح رقم 2 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجمع والمركز المالي الرقابي المجمع.

إن المركز المالي الرقابي المجمع على النحو الآتي :

2019		
ألف دينار كويتي		
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في نموذج إفصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع
		856,901
		248,806
a	1,778	880,415
		2,266,662
b	127,337	
c	43,612	
		559,960
d	-	
e	72,832	
f	108,562	
		29,375
g	3,506	3,506
		27,603
		4,873,228
		مجموع الموجودات
		الإلتزامات وحقوق الملكية
		الإلتزامات
		585,382
		709,107
		2,452,930
		189,944
		203,148
h	6,643	
		4,140,511
		مجموع الإلتزامات

الموجودات

نقد وأرصدة قصيرة الأجل

سندات الخزانة والبنك المركزي

المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

قروض وسلفيات للعملاء

منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها

مقابل التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريحة 2

منها : محتويات المخصص العام في الشريحة 2

استثمارات في أوراق مالية

منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ

فوق حد 10% من حقوق المساهمين)

منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ

تحت حد 10% من حقوق المساهمين (CET1))

منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية

الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)

عقارات ومعدات

موجودات غير ملموسة

موجودات أخرى

مجموع الموجودات

الإلتزامات وحقوق الملكية

الإلتزامات

مستحق إلى البنوك

مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى

ودائع العملاء

مصاريف تمويلية أخرى

إلتزامات أخرى

منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه

ضمن (الشريحة 2)

مجموع الإلتزامات

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

2019			
ألف دينار كويتي			
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في نموذج الإفصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	
			حقوق الملكية
			حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك
i	199,206	199,206	رأس المال
j	-	-	أسهم منحة مقترحة
k	21,690	(21,690)	أسهم الخزينة
		370,219	احتياطيات
l	66,791		منها علاوة إصدار
m	115,977		منها احتياطي قانوني
n	17,927		منها احتياطي عام
o	-		منها احتياطي أسهم الخزينة
p	24,883		منها احتياطي إعادة تقييم
q	144,641		منها احتياطي تقييم عقار استثماري
r	184,093	184,093	أرباح محتفظ بها
		731,828	
		-	توزيعات أرباح مقترحة
		731,828	
s	889	889	الحصص غير المسيطرة
		732,717	مجموع حقوق الملكية
		4,873,228	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

2018			
ألف دينار كويتي			
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في نموذج الإفصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	
		858,825	الموجودات
		331,747	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
		370,366	سندات الخزينة والبنك المركزي
a	1,026	370,366	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		2,253,070	قروض وسلفيات للعملاء
b	142,212		منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها
c	41,813		مقابل التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريعة 2
		548,788	منها : محتويات المخصص العام في الشريعة 2
			استثمارات في أوراق مالية
d	78,627		منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين)
e	68,954		منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ تحت حد 10% من حقوق المساهمين (CET1))

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

f	67,060		منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)
		28,522	عقارات ومعدات
g	3,506	3,506	موجودات غير ملموسة
		72,721	موجودات أخرى
		<u>4,467,545</u>	مجموع الموجودات
			الإلتزامات وحقوق الملكية
			الإلتزامات
		347,100	مستحق إلى البنوك
		880,881	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		2,291,890	ودائع العملاء
		57,675	مصاريف تمويلة أخرى
		160,142	إلتزامات أخرى
h	6,369		منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه ضمن (الشريحة 2)
		<u>3,737,688</u>	مجموع الإلتزامات
			حقوق الملكية
			حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك
i	181,096	181,096	رأس المال
j	18,110	18,110	أسهم منحة مقترحة
k	4,578	(4,578)	اسهم الخزينة
		314,327	احتياطات
l	66,791		منها : علاوة إصدار
m	115,977		منها احتياطي قانوني
n	17,927		منها احتياطي عام
o	-		منها احتياطي أسهم الخزينة
p	24,108		منها احتياطي إعادة تقييم
q	89,524		منها احتياطي تقييم عقار استثماري
r	184,093	184,093	أرباح محتفظ بها
		693,048	
		35,976	توزيعات أرباح مقترحة
		<u>729,024</u>	
s	833	833	الحصص غير المسيطرة
		729,857	مجموع حقوق الملكية
		<u>4,467,545</u>	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

3- الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة

البنك التجاري الكويتي	المصدر (1)
بنك الكويت المركزي	الرمز المرجعي (Unique Identifier) (مثل رقم الورقة المالية (CUSIP) أو (ISIN) أو بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة) (2)
قانون دولة الكويت	القوانين الحاكمة للأداة (3)
	المعاملة الرقابية
حقوق المساهمين الشريحة 1	نوع رأس المال AT1 ، T2 ، CET1 (4)
المجموعة	مؤهل على مستوى البنك منفرداً / المجموعة / المجموعة ومنفرداً (5)
أسهم عادية	نوع الأداة (6)
199,206 دينار كويتي	المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي) (7)
100 فلس	القيمة الإسمية للأداة (8)
حقوق المساهمين	التصنيف المحاسبي (9)
19 يونيو 1960	تاريخ الإصدار الأصلي (10)
دائمة	دائمة أو محددة الاستحقاق (11)
لا يوجد فترة استحقاق	تاريخ الاستحقاق الأصلي (12)
لا	خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة (13)
غير مطبقة	تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارئ، وقيمة التسديد (14)
غير مطبقة	تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت (15)
	الكوبونات / توزيعات الأرباح
عائمة	توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو متغيرة (16)
غير مطبقة	سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة (17)
لا	وجود موانع لتوزيعات الأرباح (18)
اختيارية بالكامل	توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية (19)
لا	وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر (20)
غير تراكمية	غير تراكمية أو تراكمية (21)
غير قابلة للتحويل	قابلية للتحويل أو غير قابلة للتحويل (22)
غير مطبقة	إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل (23)
غير مطبقة	إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً (24)
غير مطبقة	إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل (25)
غير مطبقة	إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري (26)
غير مطبقة	إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها (27)
غير مطبقة	إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها (28)
لا	خصائص التخفيض (29)
غير مطبقة	في حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض (30)
غير مطبقة	في حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً (31)
غير مطبقة	في حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة (32)
غير مطبقة	إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض (33)
غير مطبقة	المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة) (34)
لا	مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل (35)
غير مطبقة	إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة (36)

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

4 - نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر.ب/342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي الإقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

أ. ملخص مقارنة الأصول المحاسبية مقابل انكشاف معدل الرفع

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
4,467,545	4,873,228	1. إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المالية الصادرة
-	-	2. تعديلات للاستثمارات في بنوك و منشآت مصرفية ومالية وتأمين وتجارية المجمعة لأغراض محاسبية ولكنها خارج نطاق التجميع الرقابي
-	-	3. تعديلات للأصول الإئتمانية المحققة في بيان المركز المالي وفقاً لأغراض محاسبية تشغيلية للبنك ويتم استبعاده من إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع
12,553	4,931	4. انكشاف المشتقات
-	-	5. انكشاف تمويل معاملات الأوراق المالية
783,614	882,647	6. انكشاف لبنود خارج الميزانية
(82,133)	(112,068)	7. انكشافات أخرى
5,181,579	5,648,738	8. إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع

ب. إفصاح معدل الرفع العام

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
4,467,545	4,873,228	1. البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية ، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)
(82,133)	(112,068)	2. (مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال)
4,385,412	4,761,160	3. إجمالي الإنكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية)
5,730	914	4. تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)
6,823	4,017	5. مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات
-	-	6. إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك
-	-	7. (استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات المشتقات)
-	-	8. انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استثناؤها
-	-	9. المبلغ الفعلي المرجعي المعدل لمشتقات الإئتمان المصدرة
-	-	10. التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات الإئتمان المصدرة)
12,553	4,931	11. إجمالي الانكشاف للمشتقات

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

-	-	12. إجمالي موجودات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)
-	-	13. (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات تمويل الأوراق المالية)
-	-	14. الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات تمويل الأوراق المالية
-	-	15. انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	16. إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية
2,368,823	2,567,462	17. الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)
(1,585,209)	(1,684,815)	18. (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)
783,614	882,647	19. البنود خارج المركز المالي
5,181,579	5,648,738	20. إجمالي الانكشافات
611,748	620,649	21. الشريحة الأولى من رأس المال
%11.81	%10.99	22. نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال / إجمالي الانكشافات)

5 - إدارة المخاطر :

التحكم بالمخاطر :

في اعتقاد البنك عند اتخاذ المخاطر المرتبطة بعملياته فقط ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والإدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. إن المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، تقوم برفع التقارير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة. إن القطاع مسؤول عن تقييم ومراقبة وعرض التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية. يتم تحديد أفراد متخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التعامل مع الأقسام الداخلية الأخرى، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للمجموعة يعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في المجموعة.

ينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات مختلفة تقوم بتقييم ورصد ومراقبة المخاطر المختلفة. إن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولة عن إجراء التقييم التمهيدي لائتمان الشركات، والمصارف الدولية بما في ذلك تقييم الحدود الائتمانية لمختلف البلدان والبنوك والمقترحات الاستثمارية طبقاً للسياسة الائتمانية فضلاً عن التحليل اللاحق للتعرضات الائتمانية للشركات. إضافة إلى ذلك، تقوم وحدة المراقبة، التي تعد جزءاً من مراجعة الائتمان والاستثمار والمصارف الدولية، بالتحقق من ورصد الأنشطة والأعمال المنفذة من قبل قسم إدارة الائتمان على أساس يومي منتظم لضمان أن التخصيص الائتماني يتماشى مع الموافقات ذات الصلة فضلاً عن الإرشادات الداخلية والرقابية. وعلاوة على ذلك، فإن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولة عن مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للمجموعة على فترات دورية منتظمة بما يضمن انسجام هذه السياسة مع البيئة التشغيلية وتماشياً مع الإرشادات الرقابية. تقوم وحدة مراجعة القروض والرقابة الائتمانية والمسؤولة عن تقييم المخاطر ما بعد الموافقة، وإجراء مراجعة ما بعد الواقع للإئتمان المقدم الشركات وتعرض المصرفي الدولي. تقوم الوحدة أيضاً بإعداد تحليل مفصل نصف سنوي للمحفظة ويتم طرحه على لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم وحدة الرقابة، وهي جزء من وحدة مراجعة القروض والرقابة الائتمانية بالتحقق من ومراقبة الأنشطة والوظائف التي تقوم بها إدارة الائتمان بشكل يومي مستمر للتأكد من أن صرف الائتمان يتوافق مع الموافقات ذات الصلة وكذلك ضمن الإرشادات الداخلية والرقابية. يشرف قسم إدارة المخاطر أيضاً على سير عمل قسم إدارة الائتمان لضمان أن يكون صرف الائتمان متفقاً مع شروط وأحكام الائتمان المعتمدة ويلبي جميع الضمانات والمطلوبات الأخرى.

إن وحدة مخاطر التشغيل هي المسؤولة عن رصد وقياس والإبلاغ عن مخاطر التشغيل المحتملة للمجموعة. تقوم وحدة مخاطر التشغيل بتجميع بيانات مخاطر التشغيل عن طريق التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، والمؤشرات الرئيسية للمخاطر ومراجعة الإجراءات والأحداث

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

المفصّل عنها. يتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات الخاصة بالخسائر ويتم الإفصاح عنها في التقارير الدورية لإدارة المخاطر. إن وحدة مخاطر التشغيل مسؤولة أيضاً عن إدارة التأمين على مستوى المجموعة وتسيق خطة استمرارية الأعمال على مستوى المجموعة، وضمان إجراء الفحص الدوري.

إن وحدة سياسات وتحليلات المخاطر مسؤولة عن رصد مخاطر السوق والسيولة ومعدلات الفائدة فضلاً عن المخاطر الاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة. كما أنها مسؤولة أيضاً عن احتساب رأس المال الاقتصادي للمخاطر المختلفة، وإجراء اختبارات التحمل، ورفع هذه النتائج إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة والبنك المركزي، فضلاً عن تحديث سياسات إدارة المخاطر باستمرار، كما تقوم بأداء دور لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار فيما يتعلق ببند الاستثمارات. تقوم الوحدة أيضاً بإعداد تقرير المحفظة بشكل شهري لإدارة المخاطر يتألف من تقارير معدة عن طريق برنامج نظم المعلومات على محفظة الائتمان والمركز مقابل الحدود الداخلية المتعلقة بمخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي يتم توزيعها على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات. تعمل الوحدة أيضاً على تحديد احتمالية التعثر المرتبطة بالدرجة الملزم وذلك لاستخدامه بحسابات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). تعمل الوحدة أيضاً كمكتب متوسط للخزينة حيث تراقب حدود المخاطر المتعلقة بالخزينة بشكل يومي.

إن وحدة أمن تقنية المعلومات هي المسؤولة عن رصد وقياس والإبلاغ عن جميع مخاطر أمن تقنية المعلومات للمجموعة (المخاطر الداخلية والخارجية سواء كانت ناتجة عن عمد أو غير قصد) لجميع معلومات أصول البنك. يضمن أمن تقنية المعلومات أن يتم تقييم المخاطر وتحديد الفجوات والضوابط الأمنية الموصى بها بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات، يتم إبلاغ أصحاب المخاطر بحيث تكون المعلومات محمية ضد وصول غير المصرح بهم والإفصاح عن المعلومات والحفاظ على أصول المعلومات آمنة. يحدد أمن تقنية المعلومات السياسات والعمليات المتعلقة بالمتطلبات التي تحددها الهيئات التنظيمية ويختبر فعالية الضوابط التي يضعها أصحاب المخاطر المختلفة لتأمين أصول المعلومات. يتم إبلاغ إدارة المخاطر بالمخاطر التي تم تحديدها وخطط المعالجة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانها. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأمور التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الاستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لإتخاذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الاستثمار والائتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

ولغرض إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على استراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضاً القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقاً قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائماً تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من إتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضاً المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

يقوم البنك بالتعامل مع أنواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه

أ- مخاطر الائتمان :

إن سياسة الائتمان وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحدد ان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وان جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الاخذ بعين الإعتبار متطلبات السياسة الائتمانية. يتم مراجعة وتحديث سياسة الائتمان بشكل دائم لتتماشي مع المتطلبات التنظيمية والعمل.

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الإدارة، تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الإضافي المتوفر الخ بالإضافة الى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة لمراقبة/ للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية. يتم عرض تقارير المحفظة ومراجعات ما بعد الموافقة ترفع الى الإدارة و رئيس مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج داخلي متطور لتقييم مخاطر العميل. إستعان البنك باللوغاريتمات المتقدمة مستخدماً مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. إن نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياساً من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 افضل المخاطر. أما التصنيف من 9 الى 11 فانه ينطبق على الموجودات المتعثرة. يتم إستخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الائتمانية. كما هي متطلبات البنك المركزي الكويتي، فإن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية، كما أن احتمالية التعثر يتم تحديدها بشكل منسق مع التصنيف المرتبط بالعميل. هناك بعض الاعتبارات غير المالية تستند إلى مجال نشاط القطاع، ومن ثم فإنها تسمح بتقييم أكثر دقة لمخاطر النشاطات المختلفة. كما تم أيضاً إدخال نظام تصنيف مخاطر التسهيلات. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر اتساعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثال S&P و Moddys و Fitch، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع أيضاً نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

يقوم البنك أيضاً بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الإسم وتركزات الضمان والقطاع والتركزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3.

تتعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الأجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك ومبادلات أسعار الفائدة التي تم الدخول فيها لتحويط السندات ذات الفائدة الثابتة في محفظة السندات. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر ((CVA) للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال إقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة، وهي البنوك، يتم وضعها بناء على تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية (ECAI) وكذلك سياسة الائتمان بالبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي انكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالإتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقاً لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للائتمان.

ب- مخاطر السوق :

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالتجارة فيها بشكل نشط وأيضاً في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لإحتساب رأس المال لمخاطر السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدة ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

الخصائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشمل أيضا الحدود الكلية القصوى بشكل صارم. يقوم البنك أيضا بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) - القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنويا للتحقق من صحتها. يتم احتساب رأس المال الإقتصادي لمخاطر السوق باستخدام طريقة «النقص المتوقع» التي تتماشى مع إرشادات لجنة بازل.

ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقا للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، تقتصر القدرة الاستثمارية الإجمالية والفردية للمجموعة على الحدود والإرشادات المنصوص عليها من قبل البنك المركزي الكويتي.

كما توضح سياسة مخاطر السوق الحاجة إلى التحوط في ظل ظروف معينة. قياس فعالية التحوط تخضع لسياسة إدارة مخاطر السوق التي تضع مبادئ توجيهية لإنشاء التحوط وطريقة تحديد فعالية التحوط البداية وبعد ذلك والقواعد العامة الأخرى لمعاملات التحوط.

ج - مخاطر السيولة :

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الإلتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة، حيث تم إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية، أيضا تم إدخال حدود للإختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضا إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وإن اختبار الضغط يتم القيام به استنادا إلى تحايل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضا جزء من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخليا.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، أطارا عالمي الإدارة مخاطر السيولة. قام البنك بإدخال حدود داخلية لنسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) بشكل استباقي، وقد تم قياس هذه النسب وورصدها بانتظام مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية.

د - مخاطر أسعار الفائدة :

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقا للإستحقاق/إعادة التسعير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقا على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إن حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم احتسابها أيضا في إطار ظروف معينة محددة مسبقا و تغير سعر الفائدة. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن الركن 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخليا.

هـ- مخاطر التشغيل :

تركز إدارة مخاطر التشغيل على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر و إطار مؤشر المخاطر الرئيسية، ومراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقا ولتصنيفهم ضمن فئات محددة. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية و مخاطر الإلتزام و المخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحفوظ بها داخليا والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. تم إعداد خطة إستمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضا إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

و- مخاطر أخرى :

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات والمهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، إستخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

6-التعرضات الائتمان :

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية... الخ. تتضمن أيضا سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استنادا إلى المبالغ/ المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي والتي تنص على وجوب احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقا لتوجيهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الصادر بنك الكويت المركزي أو لقواعد البنك المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب خسائر الانخفاض في قيمتها. (قواعد البنك المركزي).

للمزيد من التفاصيل حول منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة يرجى الرجوع إلى إفصاح الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (2.ي.1) في البيانات المالية.

تنص قواعد البنك المركزي بوجوب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على نهج الشريحتين. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بمجموع المخصصات العامة والخاصة. يتم احتساب المخصصات العامة بواقع 1% من التسهيلات النقدية و 0.5% من التسهيلات غير النقدية بعد خصم بعض فئات محددة من الضمانات. يتم احتساب المخصصات الخاصة بناءً على التصنيف التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة كما هو موضح أدناه. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن فئات الغير منتظمة أدناه عند وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها بناءً على معايير محددة تتضمن أحكام الإدارة في زيادة مخاطر الائتمان.

نسبة الخسارة

20%

50%

100%

فترة عدم الانتظام

أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً

أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً

أكثر من 365 يوماً

ولكن كإجراء يتصف بالحذر والتحفيز يقوم البنك على الفور بتكوين مخصص بنسبة 100% ويقوم بشطب جميع التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة لفترة تزيد عن 90 يوم. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المستخدمة في حساب كفاية رأس المال تتوافق مع قواعد وأنظمة البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المسموح بها بموجب القواعد هي موديز (Moody's) وستاندارد أند بورز (Standard & Poor) وفيتش (Fitch). تُترجم تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية إلى أوزان محددة للمخاطر تمشيا مع خطة التعيين المحددة في نفس القواعد. تتضمن عملية التعيين تطبيق قيود المخاطر المنصوص عليها للحصول على تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية مختلفة وفي حالة مطالبات البنوك، في حالات التعرض قصيرة الأجل وطويلة الأجل، على النحو المنصوص عليه في القواعد.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

أ - إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي						
2018			2019			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	479,649	479,649	-	403,097	403,097	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	127,582	127,582	-	122,723	122,723	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
371,552	1,159,529	1,531,081	337,311	1,795,011	2,132,322	5. مطالبات على البنوك
1,982,360	1,779,983	3,762,343	2,214,643	1,850,727	4,065,370	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	216,863	216,863	-	30,014	30,014	8. بنود نقدية
14,854	468,216	483,070	15,451	462,138	477,589	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	57	57	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	232,794	232,794	-	162,557	162,557	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,368,823	4,464,616	6,833,439	2,567,462	4,826,267	7,393,729	

ب - متوسط إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي						
2018			2019			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	510,104	510,104	-	441,373	441,373	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	123,976	123,976	-	125,153	125,153	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
342,870	1,123,377	1,466,246	354,432	1,477,270	1,831,702	5. مطالبات على البنوك
1,935,752	1,762,048	3,697,800	2,098,502	1,815,355	3,913,857	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	212,076	212,076	-	123,439	123,439	8. بنود نقدية
14,599	459,594	474,192	15,153	465,177	480,330	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
79	3,065	3,144	57	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	245,425	245,425	-	197,676	197,676	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,293,300	4,439,665	6,732,963	2,468,144	4,645,443	7,113,587	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

ج - إجمالي التعرضات للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
403,097	-	-	-	10,292	392,805	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
122,723	-	-	-	-	122,723	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
2,132,322	50,166	10,202	428,862	1,104,364	538,728	5. مطالبات على البنوك
4,065,370	15,181	27,816	43,488	239,490	3,739,395	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
30,014	-	-	-	-	30,014	8. بنود نقدية
477,589	70	-	96	652	476,771	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	-	-	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
162,557	-	-	3,173	439	158,945	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
7,393,729	65,417	38,018	475,619	1,355,237	5,459,438	
%100.0	%0.9	%0.6	%6.4	%18.3	%73.8	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2018
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
479,649	-	-	-	17,649	462,000	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
127,582	-	-	-	-	127,582	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,531,081	55,457	3,077	203,862	877,893	390,792	5. مطالبات على البنوك
3,762,343	-	13,827	47,425	131,353	3,569,738	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
216,863	711	13,551	29,836	142,481	30,284	8. بنود نقدية
483,070	108	1	357	587	482,017	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	-	-	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
232,794	-	72	4,604	1,607	226,511	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,833,439	56,276	30,528	286,084	1,171,570	5,288,981	
%100.0	%0.8	%0.5	%4.2	%17.1	%77.4	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

د- التعرضات للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
403,097	-	-	-	10,292	392,805	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
122,723	-	-	-	-	122,723	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,795,011	40,495	10,016	323,825	882,052	538,623	5. مطالبات على البنوك
1,850,727	4,044	-	-	152,695	1,693,988	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
30,014	-	-	-	-	30,014	8. بنود نقدية
462,138	70	-	-	163	461,905	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
162,557	-	-	3,173	439	158,945	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,826,267	44,609	10,016	326,998	1,045,641	3,399,003	
%100.0	%0.9	%0.2	%6.8	%21.7	%70.4	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2018
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
479,649	-	-	-	17,649	462,000	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
127,582	-	-	-	-	127,582	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,159,529	32,623	2,914	117,804	624,982	381,206	5. مطالبات على البنوك
1,779,983	-	-	13,047	98,596	1,668,340	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
216,863	711	13,551	29,836	142,481	30,284	8. بنود نقدية
468,216	107	-	-	204	467,905	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
232,794	-	72	4,604	1,607	226,511	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,464,616	33,441	16,537	165,291	885,519	3,363,828	
%100	%0.7	%0.4	%3.7	%19.9	%75.3	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

هـ-التعرضات للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
337,311	9,671	186	105,037	222,312	105	5. مطالبات على البنوك
2,214,643	11,137	27,816	43,488	86,795	2,045,407	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
15,451	-	-	96	489	14,866	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	-	-	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,567,462	20,808	28,002	148,621	309,596	2,060,435	
%100.0	%0.8	%1.1	%5.7	%12.1	%80.3	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2018
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
371,552	22,834	163	86,058	252,911	9,586	5. مطالبات على البنوك
1,982,360	-	13,827	34,378	32,757	1,901,398	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
14,854	1	1	357	383	14,112	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	-	-	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,368,823	22,835	13,991	120,793	286,051	1,925,153	
%100	%1.0	%0.6	%5.0	%12.1	%81.3	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

و- إجمالي التعرضات للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
403,097	81,145	30,235	60,056	58,954	172,707	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
122,723	122,667	-	-	-	56	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
2,132,322	346,820	101,359	201,169	373,633	1,109,341	5. مطالبات على البنوك
4,065,370	1,132,872	879,400	640,349	630,236	782,513	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
30,014	-	-	-	-	30,014	8. بنود نقدية
477,589	438,825	6,388	4,607	3,585	24,184	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	10	-	-	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
162,557	5,068	28	4,439	172	152,850	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
7,393,729	2,127,407	1,017,410	910,620	1,066,627	2,271,665	
%100.0	%28.8	%13.8	%12.3	%14.4	%30.7	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2018
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
479,649	159,184	41,255	81,898	42,121	155,191	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
127,582	127,574	-	-	-	8	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,531,081	334,803	152,290	43,086	231,654	769,248	5. مطالبات على البنوك
3,762,343	918,210	609,836	482,867	451,253	1,300,177	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
216,863	-	-	-	-	216,863	8. بنود نقدية
483,070	462,059	6,663	4,652	3,394	6,302	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	10	-	-	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
232,794	125,204	310	404	320	106,556	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,833,439	2,127,044	810,354	612,907	728,789	2,554,345	
%100	%31.1	%11.8	%9.0	%10.7	%37.4	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

ز - التعرضات للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
403,097	81,145	30,235	60,056	58,954	172,707	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
122,723	122,667	-	-	-	56	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,795,011	276,737	92,304	176,091	260,325	989,554	5. مطالبات على البنوك
1,850,727	542,984	399,139	252,051	281,895	374,658	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
30,014	-	-	-	-	30,014	8. بنود نقدية
462,138	433,645	2,103	1,972	1,849	22,569	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
162,557	5,068	28	4,439	172	152,850	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,826,267	1,462,246	523,809	494,609	603,195	1,742,408	
%100.0	%30.3	%10.9	%10.2	%12.5	%36.1	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2018
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
479,649	159,184	41,255	81,898	42,121	155,191	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
127,582	127,574	-	-	-	8	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,159,529	249,606	123,563	29,279	147,055	610,026	5. مطالبات على البنوك
1,779,983	455,530	413,792	341,177	256,774	312,710	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
216,863	-	-	-	-	216,863	8. بنود نقدية
468,216	457,337	2,247	2,376	1,382	4,874	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
232,794	125,204	310	404	320	106,556	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,464,616	1,574,435	581,167	455,134	447,652	1,406,228	
%100	%35.3	%13.0	%10.2	%10.0	%31.5	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

ح - التعرضات للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أكثر من سنة	6 - 21 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التتمية متعددة الأطراف
337,311	70,083	9,055	25,078	113,308	119,787	5. مطالبات على البنوك
2,214,643	589,888	480,261	388,298	348,341	407,855	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
15,451	5,180	4,285	2,635	1,736	1,615	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	10	-	-	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,567,462	665,161	493,601	416,011	463,432	529,257	
%100.0	%25.9	%19.2	%16.2	%18.1	%20.6	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2018
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التتمية متعددة الأطراف
371,552	85,197	28,727	13,807	84,599	159,222	5. مطالبات على البنوك
1,982,360	462,680	196,044	141,690	194,479	987,467	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
14,854	4,722	4,416	2,276	2,012	1,428	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	10	-	-	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,368,823	552,609	229,187	157,773	281,137	1,148,117	
%100.0	%23.2	%9.7	%6.7	%11.9	%48.5	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

ط- تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي				
2018		2019		
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		
61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	5. مطالبات على البنوك
2,814	500,939	793	298,241	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
-	20,594	-	18,075	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,814	521,533	793	316,316	

ي- المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي				
2018		2019		
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
(623)	1,026	452	1,478	5. مطالبات على البنوك
33,063	133,417	100,758	119,512	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
9,298	5,874	9,256	6,011	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
(2,348)	2,921	(2,004)	2,114	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
39,390	143,238	108,462	129,115	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

ك- انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي				إجمالي الدين	المخصص المحدد	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		كما في 31 ديسمبر 2019			
61 - 90 يوم		0 - 60 يوم				الكويت	أسيا		أوروبا	أمريكا	أخرى
793	316,316	-	-								
-	-	-	-	-	-	-	-	-			
-	-	-	-	-	-	-	-	-			
-	-	-	-	-	-	-	-	-			
-	-	-	-	-	-	-	-	-			
793	316,316	-	-	-	-	-	-	-			

ألف دينار كويتي				إجمالي الدين	المخصص المحدد	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		كما في 31 ديسمبر 2018			
61 - 90 يوم		0 - 60 يوم				الكويت	أسيا		أوروبا	أمريكا	أخرى
2,814	521,533	-	-								
-	-	-	-	-	-	-	-	-			
-	-	-	-	-	-	-	-	-			
-	-	-	-	-	-	-	-	-			
-	-	-	-	-	-	-	-	-			
2,814	521,533	-	-	-	-	-	-	-			

ل- الحركة على المخصصات

ألف دينار كويتي					
2018			2019		
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد
137,682	127,564	10,118	143,238	143,238	-
(112,670)	-	(112,670)	(116,922)	-	(116,922)
(29)	(28)	(1)	(18)	(18)	-
(2)	-	(2)	-	-	-
118,257	15,702	102,555	102,817	(14,105)	116,922
143,238	143,238	-	129,115	129,115	-

المخصصات في 1 يناير
مبالغ مشطوبة
فروقات تحويل
مضاف لبنك الكويت المركزي
بيان الدخل

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

م- التعرضات للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

2018		2019		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		
التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	
7,648	472,215	-	403,273	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
127,582	-	122,744	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
389,567	972,223	542,661	1,420,100	5. مطالبات على البنوك
2,115,787	23,910	2,206,743	45,272	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
216,863	-	30,014	-	8. بنود نقدية
471,429	-	466,059	-	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
27	-	3	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
232,470	-	162,336	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
3,561,373	1,468,348	3,530,560	1,868,645	

7 - تخفيف خطر الائتمان :

إن الضمانات المقبولة تتضمن النقد والضمانات البنكية والأسهم والعقار إلخ. معرّضة إلى حالات خاصة على الجدارة وهامش المتطلبات إلخ. إن تخفيف مخاطر الائتمان يستعمل لحسبة كفاية رأس المال متضمناً النقد والأسهم والضمانات الصادرة عن بنوك مصنفة ضمن تصنيف "A" كما هو منصوص عليه في قواعد وقوانين البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تضم: الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات... إلخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملات المختلفة حيث تتطلب إعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحاذٍ لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هامش التغطية المختلفة المطلوبة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

انكشاف البنك لمخاطر الائتمان المغطاة خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

2019				كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2019
ألف دينار كويتي				
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	403,097	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	122,723	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التتمية متعددة الأطراف
-	-	-	2,132,322	5. مطالبات على البنوك
-	215,003	712,498	4,065,370	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	30,014	8. بنود نقدية
-	3,890	11,992	477,589	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	25	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	221	4,521	162,557	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
-	219,139	729,011	7,393,729	

2018				كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2018
ألف دينار كويتي				
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	479,649	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	127,582	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التتمية متعددة الأطراف
-	-	-	1,531,081	5. مطالبات على البنوك
-	157,054	406,457	3,762,343	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	216,863	8. بنود نقدية
-	3,913	10,112	483,070	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	2	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	324	20,925	232,794	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
-	161,293	437,494	6,833,439	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

8 - متطلبات رأس المال لمخاطر السوق :

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
-	-	1. مخاطر مراكز سعر الفائدة
9	2	2. مخاطر مراكز الأسهم
491	523	3. مخاطر العملات الأجنبية
-	-	4. مخاطر السلع
-	-	5. الخيارات
500	525	

9 - مخاطر التشغيل:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر التشغيل والبالغة 34,879 ألف دينار كويتي (2018: 20,693 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر التشغيل بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم اعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر التشغيل.

10 - مركز حقوق المساهمين في دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال أي عملية تجارية لأسهم الشركة ذاتها أو القيمة السوقية لإستثمارات مماثلة أو عن طريق الخصم المنخفض لصافي قيمة أصول أو قيمتها الدفترية.

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي :

ألف دينار كويتي		
2018	2019	
241,199	271,769	1. قيمة الاستثمارات المنفص عنها في المركز المالي
215,350	246,631	2. نوعية وطبيعة أدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :
25,849	25,138	- أسهم مسعرة
241,199	271,769	- أسهم غير مسعرة
-	-	3. الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
44,926	50,587	4. مجموع الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في المركز المالي ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر
44,802	56,500	5. متطلبات رأسمالية
		- أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

11 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك :

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقرير والتحوط لمخاطر سعر الفائدة. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني. على مدى سنة واحدة ، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو :

ألف دينار كويتي				
2018		2019		
التأثير على العائد		التأثير على العائد		
%2 @ +	%1@ ±	%2@ +	%1@ +	
23,144	11,572	17,168	8,584	دينار كويتي
(1,760)	(880)	5,160	2,580	دولار أمريكي
4,616	2,308	3,352	1,676	عملات أخرى
26,000 ±	13,000 ±	25,680 ±	12,840 ±	

12 - مكافآت :

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يعين من قبل مجلس الإدارة. يسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السر في اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسمائهم:

السيد / مناف المهنا
السيد / مساعد الصالح
الدكتور / ارشيد الحوري

فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات:

1. إنشاء هيكل تنظيمي و سياسة المكافآت و الترشيحات
2. مراجعة سياسة منح المكافآت بما يضمن فعاليتها وتحقيق الأهداف المجموعة.
3. تعديل سياسة منح المكافآت لتتضمن تعديلات مجلس الإدارة والبنك الكويتي المركزي والجهات الرقابية الأخرى إن وجدت.
4. رفع توصيات لمجلس الإدارة حول كمية وطبيعة مكافأة الرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين الرئيسيين.
5. مراجعة وتقرير الملاحظات إن وجدت الخاصة بالقواعد والإجراءات المتعلقة بمكافآت الإدارة التنفيذية.
6. التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة الأخرى لتقييم برنامج المكافآت المقترح.
7. التأكد من أن برنامج المكافآت المتغيرة تتفق مع أهداف المجموعة.
8. إقتراح الانحراف عن سياسة المكافآت للمجموعة عند حصول احداث محتملة عندما تكون مقاييس أداء المجموعة ضعيفة.

يمكن للجنة المكافآت والترشيحات طلب المساعدة من إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي وذلك لتحقيق مسؤولياتها بفعالية. خلال السنة 2019 تم الاستعانة بإدارة التدقيق الداخلي لمراجعة سياسة المكافآت.

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال عام 2019. بالنسبة للمكافآت الممنوحة لأعضاء هذه اللجنة لعام 2019 والتي تشمل عضويتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة. بلغ إجمالي المكافآت 445 ألف دينار كويتي (2018: 466 ألف دينار كويتي) الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي للبنك بشكل مجمل، وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي والمتعلقة بحوكمة الشركات.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

سياسة المكافآت

خلال عام 2019 قامت لجنة المكافآت والترشيدات بمراجعة سياسة المكافآت وتم تقديم السياسة المعدلة لمجلس الإدارة في 8 أكتوبر 2019. وافق مجلس الإدارة على السياسة المقدمه. لم يتم عمل أي تعديلات مادية ضمن التحديث الأخير.

يتم مراجعة سياسة المكافآت مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. علاوة على ذلك تضمن التحديث التعديلات المنصوص عليها من قبل البنك الكويتي المركزي أو مجلس الإدارة كيف ومتى تقدمت التعديلات.

العناصر الرئيسية وأهداف سياسة منح المكافآت:

أ- العناصر الرئيسية

- يتضمن هيكل مكافآت لجميع موظفي المجموعة مكافآت ثابتة ومتغيرة.
- مكافآت ثابتة - تتكون من الراتب الأساسي والبدلات والمنافع ذات الصلة.
- مكافآت متغيرة - تتكون من دفعات مرتبطة بالمتطلبات الوظيفية والأداء.

ب- الأهداف

1. تعزيز فعالية الحوكمة والممارسات السليمة اتجاه المكافآت المالية لتكون ملائمة استراتيجية المجموعة.
2. جذب واحتفاظ بالموظفين المؤهلين مطلوب لتنفيذ استراتيجية المجموعة.
3. التأاؤياًأكدمن المكافآت المالية ترتبط بشكل مناسب لأداء المجموعة.
4. إنشاء مصفوفة ملائمة تربط بشكل ملائم الكافآت المالية بمستوى المجموعة وطبيعة العمل والمخاطر القصيرة وطويلة المدى.

للتحقق من استقلالية إدارة المخاطر وإدارة الإنترزاموالحوكمة وإدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة يقوم رؤساء تلك الأدارات بمخاطبة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة دون الرجوع إلى الرئيس التنفيذي. يمثل الجدول أدناه خطوط التقارير الفنية والإدارية لتلك الوظائف.

الإدارة / القسم	جهة التقرير الفنية	جهة التقرير الإدارية
إدارة المخاطر	لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة الإنترزام والحوكمة	لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة التدقيق الداخلي	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تقييم الأداء

وفقاً لسياسة المجموعة يتم تقييم الأداء الفردي لجميع الموظفين مرة واحدة على الأقل سنوياً. يتم استخدام إجراءات التقييم لتقييم مساهمة الموظفين في تحقيق أهداف المجموعة وإعطائهم ملاحظات حول نقاط القوة والضعف المرتبطة بأدائهم.

يتم استخدام مصفوفة تصنيف الأداء لتحويل الأداء الفردي إلى درجة تقييم بناءً على خطوط إرشادية محددة مسبقاً. يتم استخدام درجة تقييم الأداء لتحديد زيادة في الراتب ومقدار المكافآت المتغيرة.

يتم تطبيق إرشادات التصنيف بشكل موحد عبر جميع خطوط العمل والأفراد.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2019

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين :

ألف دينار كويتي	
2018	2019
1,234	1,706
1,115	1,253

المبلغ المدفوع

عدد الموظفين

لا توجد أية دلائل على صرف مكافآت خلال السنة.

خلال السنة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

2018		2019	
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين
754	105	394	230
899	151	544	171

المبالغ المدفوعة لـ :

- موظفين كويتيين

- موظفين غير كويتيين

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الأخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر خلال سنة 2019:

ألف دينار كويتي			
2018		2019	
مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة
-	1,223	-	1,463
-	-	-	-
-	-	-	-
-	1,223	-	1,463

ثابتة

- نقدية

- أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم

- أخرى

إجمالي المكافآت الثابتة

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال السنة.

يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية خلال سنة 2019:

2018		2019	
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين
1,223	14	1,463	14
458	4	692	4
445	5	588	5

الإدارة العليا

الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر

الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية

التجاري... هو اختياري



Branches Network	Tel	شبكة الفروع
Mubarak Al-Kabir	22990001	مبارك الكبير
Abdulla Mubarak Street	22990005	شارع عبدالله المبارك
Airport (Arrival)	22990004	المطار (الوصول)
Al-Rai	22990045	الري
Ali Sabah Al-Salem	22990042	علي صباح السالم
Al-Naeem	22990056	التعيم
Al-Rabia	22990057	الرابية
Al-Messila	22990065	المسيلة
Andalus	22990036	الأندلس
Ardhiya	22990019	العارضية
Dahiyat Abdulla Mubarak	22990059	ضاحية عبدالله المبارك
East Ahmadi	22990014	شرق الأحمدية
Fahaheel	22990066	الفحيحيل
Fahaheel - Ajyal Complex	22990011	الفحيحيل - مجمع أجيال
Faiha	22990067	الفيحاء
Farwaniya Co-op	22990027	الفروانية (الجمعية)
Hadiya	22990064	هدية
Hawalli	22990016	حولي
Hawalli (Beirut St.)	22990020	حولي - شارع بيروت
Jabriya	22990035	الجابرية
Jahra	22990007	الجهراء
Jleeb Al-Shyukh	22990063	جليب الشيوخ
Khaitan	22990008	خيطان
Khaldiya	22990015	الخالدية
Labour Unit	22990324	وحدة حساب العامل
Mansouriya	22990044	المنصورية
Ministries Complex	22990031	مجمع الوزارات
Omariya	22990010	العمرية
Qurain	22990024	القرين
Ras Salmiya	22990033	رأس السالمية
Regaee	22990050	الرقعي
Rumaithiya	22990018	الرميثية
Sabah Al-Salem	22990054	صباح السالم
Sabahiya	22990012	الصباحية
Salhiya	22990030	الصالحية
Salmiya	22990023	السالمية
Salwa	22990051	سلوى
Sharq	22990026	شرق
Shuwaikh	22990021	الشويخ
Six Ring Road	22990034	الدائري السادس
South Surra	22990055	جنوب السرة
Sulaibikhat	22990013	الصليبخات
Vegetable Market	22990028	سوق الخضار
Yarmouk	22990032	اليرموك



www.cbk.com



Commercial Bank of Kuwait



50888225



1 888 225



AltijariCBK

التجاري
Al-Tijari



50888225



Commercial Bank of Kuwait



AltijariCBK



1 888 225 cbk.com

التجاري... هو اختيار